

الحرية للحرية للحرية

عمان : يوم الاثنين ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٥٣ العدد ١١٤٤

الفراس

صحيفة
٦٩٥
٦٩٧ - ٦٩٦
٦٩٧

قرار رقم (١) لسنة ١٩٥٣ « النظام الداخلي لمجلس السياحة الاستشاري »
قرار رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ « تنظيم أدلاء السياح ومراقبتهم »
اعلان صادر عن وزارة العدلية

المطبعة الوطنية - عمان

٩٢٠

٢٦٩

اخبار

صادر من دائرة اجراء عمان
بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الاجراء

الى المحكوم عليه صافي كامل من عمان والمجبول على الإقامة .
يجب حضورك لدائرة اجراء عمان في غضون ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وذلك لاجل
تنفيذ حكم الاعلام الصادر بحكم محكمة عمان الصلحية بتاريخ ٧ - ٥ - ١٩٥٢ ورقم ١٠٧١/٢/١٠ المتضمن الزامك تأدية
مبلغ ١٩ ديناراً و ٩٨٥ فلساً الى المحكوم له صندوق الحرية وفي حالة تأخرك عن الحضور تعد متعساً عن تنفيذ الحكم بطوعك
وستتأثر دائرة الاجراء باجراء معاملة التنفيذ بحكم حسب الأصول .

مأمور اجراء عمان

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة بداية الكرك

الاسم والشهرة : اكرم سعيد الجاموس المجهول على الإقامة .
تعيين يوم الاحد الواقع ١٩٥٣/٦/٢٨ الساعة ٨ صباحاً موعداً للرؤية دعوى جرم الاحتيال التي اقامها عليك حمزة طاهر فيقتضي
حضورك في الوقت المعين الى محكمة بداية الكرك وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

تصحيح خطأ

ورد في الملحق رقم ١ للعدد ١١٤١ من الجريدة الرسمية في الصفحة ٢٤٧ من السطر الثاني كلمة « المعارف » خطأ والصواب
« الصحة »

هذا من الله على

قرار رقم (١) لسنة ١٩٥٣

النظام الداخلي لمجلس السياحة الاستشاري

صادر بالاستناد الى قانون السياحة لسنة ١٩٥٣

استناداً إلى الصلاحيات المخولة لي بموجب الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قانون السياحة لسنة ١٩٥٣ وبعد التشاور مع مدير دائرة السياحة أصدر القرار التالي وأضحه موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

- ١ - يسمى هذا القرار قرار (النظام الداخلي لمجلس السياحة الاستشاري لسنة ١٩٥٣)
- ٢ - يعقد المجلس الاستشاري جلساته بدعوة من مدير السياحة أو من ينوب عنه وتوجه الدعوات كتابة قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل إلا في الحالات الاستثنائية . ويجوز للمجلس أن يحدد موعد جلساته بصورة دائمة أو مؤقتة .
- ٣ - يجوز لعضوين أو أكثر من أعضاء المجلس الاستشاري الطلب إلى مدير السياحة أو من ينوب عنه عقد جلسة خاصة للمجلس ذاكرين في الطلب الغاية من عقد الجلسة . وعلى دائرة السياحة توجيه الدعوة لعقد مثل هذه الجلسة في أسرع وقت ممكن .
- ٤ - يرأس جلسات المجلس مدير السياحة ، وينوب عنه مساعده في حالة غيابه .
- ٥ - لا تعتبر الجلسة قانونية إلا إذا حضرها أربعة أعضاء عدا مدير السياحة أو من ينوب عنه .
- ٦ - تعرض على المجلس جميع المسائل الهامة ذات العلاقة بالسياحة التي ترغب الدائرة في بحثها وأخذ رأي المجلس فيها ، وللمجلس بعد البحث أن يتقدم بالتواصي التي يراها . ويجوز لأي عضو من أعضاء المجلس إثارة أي موضوع وطلب ادراجها في جدول الأعمال للبحث فيه .
- ٧ - تتخذ التواصي في شئ المسائل التي يحثها المجلس بأغلبية الأصوات وعند تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس أو من ينوب عنه هو الصوت المرجح .
- ٨ - توزع على الأعضاء بعد كل جلسة وقائع تلك الجلسة لدورها تمهيداً لآرائها في ابتداء الجلسة التالية ، كما يوزع عليهم جدول أعمال كل جلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل .
- ٩ - يجوز للمجلس أن يعين لجنة فرعية إذا رأى ضرورة لذلك .
- ١٠ - يعين المجلس رئيس وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ويحدد أعمالها والمواضيع التي تقع ضمن اختصاصها .
- ١١ - يجوز للمجلس الاستفادة من ذوي الخبرة والاختصاص بإشراكهم في لجان الفرعية أو دعوتهم لحضور أي جلسة من جلساته والاشتراك في الأبحاث والمناقشات فقط .
- ١٢ - يجوز للجان الفرعية الاستفادة من ذوي الخبرة والاختصاص بدعوتهم لحضور أي جلسة من جلساتها والاشتراك في الأبحاث والمناقشات الدائرة فيها فقط .
- ١٣ - لمدير السياحة أو مساعده الحق في حضور جلسات اللجان الفرعية والاشتراك في أبحاثها .
- ١٤ - يدعو رئيس كل لجنة للجنة للانعقاد في المكان والزمان اللذين يبينهما .
- ١٥ - ترفع اللجان الفرعية تقاريرها وتواصيا نتائج أبحاثها للمجلس الاستشاري حول المواضيع التي حددها لها المجلس .
- ١٦ - إذا تخلف عضو من أعضاء المجلس الاستشاري عن حضور ٣ جلسات متوالية من غير عذر معقول يعتبر مستقلاً .
- ١٧ - تكون مدة العضوية في المجلس الاستشاري سنة واحدة من تاريخ التعيين .
- ١٨ - للمجلس الاستشاري أن يرفع لوزير الاقتصاد من وقت لآخر توصية حول تعديل هذا القرار أو إضافة أو إلغاء أية مادة من مواد على ضوء التجارب التي يمر بها .

وزير الاقتصاد
أنور الخطيب

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٥٣

تنظيم أدلاء السياح ومراقبتهم

صادر بالاستناد الى قانون السياحة لسنة ١٩٥٣

استناداً إلى الصلاحيات المخولة لي بموجب الفقرتين الأولى والخامسة من المادة السادسة من قانون السياحة لسنة ١٩٥٣ وبعد التشاور مع مدير دائرة السياحة أصدر القرار التالي وأضحه موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

- ١ - يسمى هذا القرار - قرار (تنظيم أدلاء السياح ومراقبتهم لسنة ١٩٥٣) .
- ٢ - تشمل عبارة (دليل السياح) أي شخص يمارس عادة مهنة إرشاد السياح ومراقبتهم بمقتضى رخصة دليل صادرة من دائرة السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٣ - لا يجوز لأي شخص أن يمارس مهنة دليل سياح أو أن يقدم نفسه كدليل سياح أو يتحمل صفة دليل إلا إذا كان مرخصاً له بذلك من قبل دائرة السياحة الأردنية .
- ٤ - يشترط في كل من يرغب في ممارسة مهنة دليل سياح :
١ - أن يكون أردنياً أو حائزاً على إقامة دائمة تخوله العمل في الأردن ويبلغ الثامنة عشر من عمره على الأقل .
٢ - أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جرم شائن .
٣ - أن يفوز في امتحان يجريه مجلس خاص تشكله دائرة السياحة لهذا الغرض .
- ٥ - على كل من يرغب في الحصول على رخصة لمزاولة مهنة دليل سياح أن يقدم طلباً خطياً بذلك لمدير دائرة السياحة وأن يرفق به نسختان من صورته الشخصية وشهادته بحسن سلوكه من قيادة الشرطة .
- ٦ - على كل دليل سياح مرخص أن يبرز رخصته لفحصها إذا طلب منه ذلك أي سائح أو أي موظف من موظفي أو مفوضي دائرة السياحة .
- ٧ - تكون الرخصة على نوعين :
أ - رخصة تتيح للدليل ممارسة مهنته في كافة أنحاء المملكة الأردنية .
ب - رخصة تتيح للدليل ممارسة مهنته في مدن أو جهات أو مناطق معينة .
- ٨ - إذا أضع الدليل رخصته أو إذا تلفت وجب عليه تبليغ الأمر في الحال إلى مدير دائرة السياحة . ويجوز منحه نسخة عنها بعد دفع رسم قدره (٢٥٠) فلساً .
- ٩ - تستوفى الرسوم التالية لدى إصدار الرخصة أو تجديدها .
١ - عن الرخصة من الصنف (أ) خمسة دنانير أردنية
٢ - عن الرخصة من الصنف (ب) دينارين أردنيين
١٠ - أ - يقرب على كل دليل مرخص ، ويرغب في الاستمرار بممارسة مهنة الدليل ، أن يقدم طلباً خطياً إلى مدير دائرة السياحة لتجديد رخصته قبل اليوم الخامس عشر من آذار من كل سنة . ويجري تجديد الرخص التي يوافق على تجديدها مدير دائرة السياحة لمدة اثني عشر شهراً ابتداء من أول نيسان من تلك السنة .
ب - يجوز لمدير دائرة السياحة أن يرفض إصدار رخصة لأي شخص أو يسلك عن تجديدها إذا ثبت لديه بأن ذلك الدليل ارتكب من المخالفات ما يبرر ذلك .
ج - يجوز لمدير دائرة السياحة أن يوقف العمل برخصة أي دليل سياح للمدة التي يراها ضرورية أو أن يلغيا إذا ادين ذلك الدليل بجرم أو سلك سلوكاً يجعله في رأي مدير دائرة السياحة غير لائق لحيازة الرخصة .
د - على كل دليل النيت رخصته أو أوقف العمل بها أن يسلم رخصته في الحال إلى دائرة السياحة .
- ١١ - يجوز لمدير دائرة السياحة بالتشاور مع المجلس الاستشاري أن يعين من حين إلى آخر الأجور التي يتقاضاها الأدلاء . ولا يجوز للأدلاء أن يطلبوا زيادة على الأجور المحددة .
- ١٢ - كل من لم يكن حائزاً على رخصة بمقتضى هذا القرار :

٥٠٠٠ فلس

٢٠٠٠ فلس

كل من الأدلاء

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الاثنين ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٢ الموافق ٨ حزيران سنة ١٩٥٣

ملحق رقم ١ للمعدد ١١٤٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٥٣

الفهرس

٢٧٠ - ٢٧٠	رئيس مجلس فرضة الزكاة
٢٧٠	الأوسمة
٢٧١ - ٢٧١	الموظفون
٢٧١	القيام بأعمال الوكالة
٢٧١	نمي
٢٧٢	رئيس مجلس النواب
٢٧٢	الرسوم المدرسية
٢٧٢	تطبيق قانون ضريبة الأبنية والأراضي
٢٧٢ - ٢٧٢	الاستهلاك
٢٧٤	الجنسية الأردنية
٢٧٤ - ٢٧٤	امر رقم (٩) لسنة ١٩٥٣
٢٧٥	حدود البلديات
٢٧٦	تطبيق قانون البلديات لسنة ١٩٣٤
٢٧٨ - ٢٧٨	تطبيق قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦
٢٧٩	المحامون
٢٧٩	الأطباء
٢٧٩	الصيدلة
٢٨١ - ٢٨١	الرقابة الطبية
٢٨٢ - ٢٨٢	جدول الأمراض السارية
٢٨٢ - ٢٨٢	الاعلانات
٢٩٠	تصحيح أخطاء

المطبعة الوطنية - عمان

رقم ٩٢٠

- ١ - ومارس مهنة دليل سياح أو قدم نفسه كدليل أو انتحل تلك الصفة ، أو
- ٢ - استعمل رخصة دليل صادرة باسم الغير أو أية وثيقة أخرى بقصد انتحال صفة الدليل ، أو
- ٣ - خالف بأي وجه من الوجوه أحكام هذا القرار أو ما يصدر بموجبه من تعليمات يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ ديناراً أردنياً أو بكليتا العقوبتين معاً .
- ١٣ - للمدير دائرة السياحة بعد التشاور مع المجلس الاستشاري أن يرفع لمعالى وزير الاقتصاد من وقت لآخر توصيه حول تعديل هذا القرار أو إحاقه أو إلغاء أية مادة من مواده على ضوء التجارب التي يمر بها .

وزير الاقتصاد

انور الخطيب

اعلان

صادر عن وزارة العدلية

ورد في المادتين ٢ و ٣ من ذيل قانون ضريبة الدخل المنشور في العدد ١١٣٥ من الجريدة الرسمية المؤرخ في (١) آذار سنة ١٩٥٣ اسم (الشركة العقارية ش.م.م) خطأ ، والصواب الشركة العقارية العربية (ش.م.م) .

هكذا من المأهول

رئيس مجلس فريضة الزكاة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣١ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣ المتضمن تعيين معالي وزير الخارجية والقائم باعمال قاضي القضاة الدكتور السيد حسين فخري الخالدي رئيساً لمجلس فريضة الزكاة من تاريخ ١٩٥٣/٥/٦.

الاسم

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :-

- ١ - السماح للقائم مقام السيد محمد المايطة بحمل وسام صليب الاستحقاق لفرسان القبر المقدس .
- ٢ - السماح لوكيل القائد السيد حكمت مهياري بحمل وسام صليب الاستحقاق لفرسان القبر المقدس .
- ٣ - السماح لوكيل القائد السيد خير الله الجراح بحمل وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية .
- ٤ - السماح لوكيل القائد السيد خير الله الجراح بحمل وسام القبر المقدس .
- ٥ - السماح للرئيس السيد حسن ظاظا بحمل وسام الشرف من رتبة ضابط .
- ٦ - السماح للرئيس السيد صبحي طوقان بحمل وسام صليب الاستحقاق لفرسان القبر المقدس .
- ٧ - السماح للملازم الأول الشريف السيد ناصر بن جميل بحمل وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية .
- ٨ - السماح للملازم الأول السيد عدنان المفتي بحمل وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثالثة .
- ٩ - السماح للملازم الأول السيد عبد الرحمن المحادين بحمل وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثالثة .

الموظفون

أ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

- ١ - ترفيع الطبيب الملازم الأول السيد فؤاد الطاهر الى رتبة رئيس من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .
- ٢ - ترفيع الملازم الأول السيد أحمد عبد الرحمن زعرور الى رتبة رئيس من تاريخ ١٩٥٣/٥/٢٠ .
- ٣ - ترفيع الملازم الأول السيد عصمت رمزي الى رتبة رئيس من تاريخ ١٩٥٣/٥/٢١ .
- ٤ - ترفيع الملازم الأول السيد خالد عبد الكريم الطراوة لرتبة رئيس من تاريخ ١٩٥٣/٥/٢٢ .

ب - قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :

- ١ - إنهاء خدمة السيد رياض المفلح وكيل وزارة الداخلية والسيد صدقي القاسم محافظ العاصمة من غاية تاريخ ١٩٥٣/٦/١٥ .
- ٢ - وإنفاذهما للتقاعد وذلك بالاستناد إلى المادة الحادية عشرة من قانون التقاعد .
- ٣ - إقالة السيد عمران المايطة متصرف لواء عجلون على التقاعد من غاية تاريخ ١٩٥٣/٦/١٥ وذلك بالاستناد إلى المادة التاسعة من قانون التقاعد .

ج - وافق دولة رئيس الوزراء على ما يلي :-

- ١ - قبول استقالة الموظف في دار الاذاعة السيد سركيس اسمريان من تاريخ ١٩٥٣/٤/٥ .
- ٢ - نقل الكاتب في دائرة العملة السيد عادل الداودي إلى ديوان الرئاسة وترقيته إلى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .

د - وافق معالي وزير المالية على تعيين السيد زياد السوداني نائباً من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٢/٢٢ .

هـ - وافق معالي وزير المعارف على ما يلي :-

- ١ - قبول استقالة المعلمة الأنسة انعام عبد المجيد من تاريخ ١٩٥٣/٥/٩ .
- ٢ - تعيين السيد سفيان الخالدي معلماً من الدرجة الثامنة .

و - وافق معالي وزير المواصلات على ما يلي :-

- ١ - ترفيع المحافظ السيد محمد صالح حمد إلى الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٥/١ .
- ٢ - ترفيع المحافظ السيد ماجد عبده إلى الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٥/١ .
- ٣ - ترفيع الموزع السيد علي الرشيدات إلى الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٥/١ .
- ٤ - ترفيع المحافظ السيد عبد القادر حسن صالح إلى الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٥/١ .
- ٥ - ترفيع المحافظ السيد ابراهيم محمد السليمان إلى الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٥/١ .
- ٦ - ترفيع الموزع السيد طارق عبد الرزاق إلى الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٥/١ .
- ٧ - نقل السيد موسى سلمان الحجازين من وزارة الخارجية إلى دائرة البرق والبريد وتعيينه في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٥/١ .

ز - وافق معالي وزير الصحة على ما يلي :-

- ١ - ترفيع المعرضة الأنسة جف الزرو إلى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .
- ٢ - ترفيع المعرضة الأنسة نعمتي صبري شاور إلى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .
- ٣ - ترفيع المعرضة الأنسة ريماء ناصر إلى الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .

اعلان

صادر بمقتضى البند الثالث من الفقرة (د) من المادة (٨٦) من نظام الموظفين

قام رئيس شعبة الفن للأبنية السيد اميل الفزاوي بأعمال وكيل وزارة المواصلات (النافذة) بالوكالة من تاريخ ١٩٥٣/٤/١٥

نعي

يمني دولة رئيس الوزراء بمزيد الأسف وفاة السيد صلاح أبو غربية أحد موظفي دائرة البرق والبريد يوم الخميس الواقع في ١٩٥٣/٥/١٤ .

رئيس مجلس النواب

قرر مجلس النواب في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٤ انتخاب معالي السيد عبد الحليم الجبور رئيساً لمجلس النواب .

كلنا من أهل

الرسوم المدرسية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣ المتضمن إعفاء طلاب دور المعلمين والمعلمات في المملكة الاردنية الهاشمية من الرسوم الدراسية.

تطبيق قانون ضريبة الابنية والاراضي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤) تاريخ ١٣/٥/١٩٥٣ المتضمن إعفاء المكلفين منطقة بلدية القدس بدفع الترامة المترتبة عليهم بموجب المادة (١٦) من قانون ضريبة الابنية والاراضي إذا قاموا بدفع الضرائب المطلوبة منهم ضمن مدة ثمانية أشهر اعتباراً من تاريخ ١/٤/١٩٥٣.

الاستملاك

٥ صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣ المتضمن ما يلي :-
١ - اعتبار استملاك ما مساحته ٥٥٣ متراً مربعاً من القطعة رقم (٥٩) و (٧٥) متراً مربعاً من القطعة رقم ٦٠ و ٦١ دونات و ٩٤٦ متراً مربعاً من القطعة رقم ٣٥٦ و ٦١ دونات و ٥٩٤ متراً مربعاً من القطعة رقم ٣٥٧ و ٤ دونات و ٤٠٩ أمتار مربعة من القطعة رقم ٣٣٨ جميعها من حوض الونانان رقم ٢ من أراضي قرية ماركا بقصد بناء مكاتب ومستودعات عليها لجمارك عمان وفق المخطط الذي نظمته دائرة الاراضي والمساحة لهذه الغاية ، استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣.

٢ - اعتبار استملاك ما مساحته ١٧٤ دونماً و ٥٧٧ متراً مربعاً من أراضي قرية قلنديوما مساحته ١٩٦ دونماً و ٤٨٣ متراً مربعاً من أراضي قرية عطاروت ، وما مساحته ٣٤ دونماً و ٧٩ متراً مربعاً من أراضي قرية كفر عقب ، استملاكاً مطلقاً بقصد ضمها إلى مطار القدس وفق المخططات المنظمة لهذه الغاية مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٥ صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) تاريخ ١٨/٥/١٩٥٣ المتضمن ما يلي :-
١ - اعتبار استملاك كامل قطعة الارض رقم (٨٦٤) من حوض البلد رقم (٨) من أراضي اربد البالغة مساحتها (٧٨٩) متراً مربعاً تخص السيد مصطفى الحمد الشاهين والسيد علي الشاهين أبو خروب لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام وفق المخطط رقم ٨٥ تاريخ ٨/١/١٩٥٢ ، استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .
٢ - اعتبار استملاك كامل قطعة الارض رقم (١٥٢) من حوض المعترض الغربي رقم (١٦) من أراضي اربد البالغة مساحتها (٧٢) متراً مربعاً تخص السيد عثمان الصالح الدلقموني لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام وفق المخطط رقم (١٠٠) تاريخ ١٩٥٢ استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٣ - اعتبار استملاك كامل القطعة رقم (١٠٣) من حوض المسيبانية الشمالية رقم ٧ من أراضي اربد والبالغة مساحتها (١٥٥) متراً مربعاً تخص السيد عبد القادر الشحادة الاحمد وشركاه لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام وفق المخطط رقم (٨٦) تاريخ ١/١/١٩٥٢ استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٤ - اعتبار استملاك ما مساحته (٢٠١) متراً مربعاً وربع المتر من قطعة الارض رقم (٨١) من حوض المعترض الشرقي رقم (١٥) من أراضي اربد تخص السيد ابراهيم المذلل للشارع العام لدمج موقعه في السعة المقررة للشارع العام وفق المخطط رقم ٧٦ تاريخ ١٩٥٢/٧/١٤ استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

- ٥ - اعتبار استملاك كامل قطعة الارض رقم ٥٨١ من حوض البلد رقم ٨ من أراضي اربد تبلغ مساحتها ١٥٦ متراً مربعاً تخص السيدة زكية الانيس الشريف لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام وفق المخطط رقم ٧٥ تاريخ ٨/٧/١٩٥٢ استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .
٦ - اعتبار استملاك ما مساحته ٦٦ متراً مربعاً من قطعة الارض رقم ٢٤ من حوض البلد رقم ٨ من أراضي اربد تخص السيد بدري المحمد القدة لدمج موقعه في السعة المقررة للشارع العام وفق المخطط رقم ٩٦ تاريخ ٨/١/١٩٥٢ استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .
٧ - اعتبار استملاك كامل قطعة الارض رقم ٦٣٦ من حوض البلد رقم ٨ من أراضي اربد تبلغ مساحتها (١٦٩) متراً مربعاً تخص السيد حسين الشيخ حسين وحسن الاحمد الصباغ لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام وفق المخطط رقم ٨٤ تاريخ ٨/١/١٩٥٢ استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .
٨ - اعتبار استملاك ساحات الاراضي المبنية تفصيلها واسماء اصحابها في القائمة المرفقة بموجب مخططاتها العامة المصدقة بنية دمج مواقعها في السعة المقررة لمختلف شوارع مدينة عمان استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ :

المساحة المقرر استملاكها	رقم	تاريخه	الموقع	اسم صاحب الأرض
٨٨	١٥/٦٣٥	١٣/١٢/٩٥١	جبل اللويده	عيسى العقلة وشركاه
١١٤	١٥/٦٣٣	١٠ منه	جبل عمان	سليم حسن عرفة
٢٨٠	١٥/٦٤٣	٢١/١٢/٩٥٢	طريق رأس العين	رسمي السعودي واخوانه والدكتور ابراهيم علم الدين
١٠٠	١٥/٦٣٩	١٤ منه	جبل عمان - المصاروة	ابراهيم محمد ابي سعد
٩٣	" "	١٤ منه	" "	روكي زاهد الغزي
٤٢	" "	١٤ منه	" "	حنا المصري
٦٦	" "	١٤ منه	" "	عيسى اليوسف الترحج
٨١	" "	١٤ منه	" "	خالد محمد الكايد واخوانه
١٢١	١٥/٦٥٠	١٣/١/١٩٥٣	حي الاشرفية	صفيات ماتكري وشهيرة علي اسماعيل
٣٤٧	١٥/٦٤٨	١ منه	" "	ورثة المرحوم السيد جواد خواتات
٣٠٢	١٥/٦٦٠	١٠/١/٩٥٣	جبل الحسين	محمد سعيد خليفة والسيدة شهيرة احمد الفارس
٩١	١٥/٦٥٣	٨ منه	" "	سليم خليل الدباس
١٨١٤	١٥/٦٥٢	٥ منه	جبل الخريطة	حسن ادريس شكري
٧	١٥/٦٤٩	٣ منه	عمان	اسحق عثمان ابي سعد
٢٣	١٥/٦٥٩	٨ منه	الحسين	عزت ملثوس وشركاه
٢٠	١٥/٦٥٧	٨ منه	عمان	عثمان وعبد الرحيم التوري
٦٩٧	١٥/٦٥٦	٨ منه	" "	جبرا بدفيان ونصري مقهار
٩	١٥/٦٤٦	٢٨ منه	" "	اسماعيل محمد مصطفى
٥٧	١٥/٦١٨	١٨/١/٩٥٣	جبل اللويده	خليل داود ودادو سليم اهرام
٤٠	١٥/٦٣٦	٢٧ منه	جبل عمان - المهاجرين	اسحق بكر فواز
٧٧٣	١٥/٦٦٥	١٠/٢/١٩٥٣	جبل اللويده	الشركة التجارية الأردنية المحدودة
٩٩	١٥/٦٦٤	٤ منه	عمان	فاطمة محمد أبي عاشور
٢٧٦	١٥/٦٥١	١٥/١/٩٥٣	" "	كلية المطران
١٠٧٦٨	١٥/٦٦٦	٢٨ منه	اللويده	استيفان شكري وشركاه
٦٤٨	١٥/٦٦٢	٢٤ منه	طريق رأس العين	كامل المني
١٣٦	١٥/٦٦٢	٢٤ منه	" "	محمد زيد مسعود

كل من أراد

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (أ) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ بأن أمانة العاصمة عازمة بدمضي (١٥٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته (٣٤٥) متراً مربعاً من أرض السيدة نفيسة أمين الترك بنية دمج موقعها في السمة المقررة للشارع العام بجبل عمان الجديدة كما يقضي بذلك المخطط رقم ١٥/٦٩٥ الموجود لدى الامانة والمقتبس عن المخطط العمومي المصدق مشروحاً للنفع العام بالمبنى المقصود بالقانون المشار اليه ومعدله .
١٩٥٣/٥/١٩
امانة العاصمة - عمان

الجنسية الاردنية

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :
- ١ - منح كل من السادة (ترودي علي مؤمن البخاري وعبد الحميد مصطفى دحتون وسركيس اسكندر سركيس اهانان) الجنسية الاردنية بالجنس .
 - ٢ - اعتبار السيد رزقان بن صيف الله الرشيدى قائداً جنسية الاردنية لتجنسه بالجنسية السعودية .
 - ٣ - اعتبار السيد محمد كامل الحمصي قائداً جنسية الاردنية لتجنسه بالجنسية السورية .
 - ٤ - اعتبار السيدة سامية بنت محمد حردجي قائدة جنسية الاردنية لاكتسابها الجنسية السورية بالزواج .

امر رقم (٩) لسنة ١٩٥٣

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد إلى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :

- ١ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من ١٩٥٣/٥/٢٣ .
- ٢ - يلغى هذا الامر ما يتعارض مع احكامه من اوامر الدفاع الصادرة سابقاً والمتعلقة باسما المواد المشتعلة .
- ٣ - تباع المواد المشتعلة في المملكة الاردنية الهاشمية بالاسعار التالية :

سولار	بزين	كاز	
طن	(٤) جالونات	(٤) جالونات	
دينار	فلس	فلس	فلس
٢١	٤٠٠	٧١٥	٤٤٥
٢٠	٦٥٠	٧٠٥	٤٣٥
١٩	٩٠٠	٦٩٥	٤٢٥
٢١	٦٥٠	٧١٥	٤٥٠
٢١	٩٠٠	٧٢٠	٤٥٥
٢١	٩٠٠	٧٢٥	٤٥٥
٢٣	١٥٠٠	٧٤٥	٤٧٥
٨١٣	١٥٠٠	٧٦٠	٤٩٠
٨٧٤	١٥٠٠	٧٦٥	٤٩٥
٢٣٦	١٥٠٠	٧٩٠	٥٢٥

عمان والزرقاء

المفرق

اردب والرشا

السلط

مادبا

الشوة

الكرك

الطفلة

معان

المقبة

سولار	بزين	كاز	
طن	(٤) جالونات	(٤) جالونات	
دينار	فلس	فلس	فلس
٢١	٦٥٠	٧١٥	٤٥٠
٢٢	٧٥٠	٧٢٥	٤٥٠
٢٥	٥٠٠	٧٧٥	٥٠٥
٢٢	٤٠٠	٧٣٠	٤٦٠
٢٣	٢٠٠	٧٤٠	٤٧٠
٢٣	٥٠٠	٧٤٥	٤٧٥
٢٣	٧٠٠	٧٥٠	٤٨٠
٢٤	٢٥٠	٧٥٥	٤٨٥
٢٢	٩٠٠	٧٤٥	٤٧٥
٢٤	٢٥٠	٧٥٥	٤٨٥
٢٤	٢٥٠	٧٥٥	٤٨٥
٢٣	٨٠٠	٧٤٥	٤٨٠
٢٣	٤٠٠	٧٤٥	٤٧٥

اليادودة وصويلح
جرش وعجلون ودير ابي سعيد
الجفور
اريجا
القدس والميزرية
رام الله وبئر زيت
نابلس واللين وعمواس
جنين وطولكرم
الجناتك
قليلية وعنتا
السيلة وعنتل
الخليل
بيت لحم وبيت جالا

٤ - كل من يخالف أحكام هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ .

٥ - يباع الكاز السائب من العربات المتجولة في المملكة بزيادة عشرة فلوس عن سعر الكاز السائب من المخزن .

١٩٥٣/٥/٢١

رئيس الوزراء
فوزي الملتقي

حدود البلديات

«ادرج فيما يلي نص القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٨ ورقم ٢٧ متضمنة تعديل حدود منطقة امانة العاصمة بعد ان اقرن بتصديق حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم»
بناء على تنسيب امانة العاصمة قرر مجلس الوزراء بالاستناد إلى الفقرة (ج) من المادة الثالثة من قانون البلديات (القانون رقم ٩ لسنة ١٩٣٨) الموافقة على تعديل حدود منطقة امانة العاصمة كما موضح بقرار مجلس الامانة رقم (١٤٥) تاريخ ١٩٥٣/٣/٥ المدرج نصه في أدناه :

القرار

دقق مجلس الامانة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥ المخايرة المنتهية بكتاب دولة نائب رئيس الوزراء رقم ١٤٧٧/٢/٤ تاريخ ١٩٥٣/٣/٢ الجارية بشأن حدود منطقة امانة العاصمة وما يقترح ادخاله عليها من توسيع واخراج في بعض مناطقها بصورة عامة . كما دقق أيضاً المخطط تاريخ ١٩٥٣/٢/٢٨ المنظم بمعركة هتيسة امانة العاصمة للحدود الجديدة لمنطقة الامانة كما هي مينة بالخط الأزرق ويشمل قسماً من الحدود القديمة وبالخط الاحمر ويشمل بعض المناطق المقترحة اخرجها من الحدود السابقة به . ولدى المذاكرة قد تبين ان المخطط المشار اليه المنظم بالصورة السابقة الذكر يتفق مع المصلحة العامة وينطبق على ما اوصت به لجنة الحدود المؤلفة من مثلى امانة العاصمة والمحافظة والمالية بموجب تقريرها المؤرخ في ١٩٥٣/٢/١٢ . وعليه فقد تقرر الموافقة على حدود الامانة الجديدة بالشكل المبين على المخطط بالصورة السابقة الذكر وكذلك الموافقة على اخراج المنطقة المبين عليها بالخط الاحمر من المخطط المذكور من حدود الامانة الحالية وتطبيق ذلك اعتباراً من تاريخ ١٩٥٣/٤/١ . وأبجاء هذا القرار لامانة العاصمة لاجراء المتضمن .

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

هيئة بلدية جنين
أمر

استناداً الى الصلاحية المخولة لي في الفقرة (ج) من المادة الخامسة والخمسين من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ اعين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مجلس بلدية جنين بدلاً من الأعضاء المستقلين :

- ١ - السيد فؤاد منصور
- ٢ - السيد صالح عروقة
- ٣ - نادر العارف

تحريراً في هذا اليوم السابع والعشرين من أيار سنة ١٩٥٣ .

وزير الداخلية
بهجت التلهوني

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

اعلان ايداع مشروع تنظيم تفصيلي رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ لامتداد الشارع رقم ٩٩ يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ أن نسخة من المشروع المعروف بمشروع تنظيم تفصيلي رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ لامتداد الشارع رقم ٩٩ ليلقي شارع السينا القديمة مع تعديلات أخرى في خطوط الأبنية المجاورة مع الخارطة المتعلقة به . قد اودعت في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية في نابلس . ويباح الاطلاع على المشروع مع الخارطة المتعلقة به بالرسم . ويجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من أصحاب الاملاك أو بأي صفة أخرى أن يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية .

رئيس لجنة الأبنية وتنظيم المدن بلواء نابلس
سعيد الدجاني

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

اعلان ايداع مشروع تنظيم تفصيلي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ تمديد الشارع رقم ٩١ بعرض ١٠ متر ليلقي الشارع رقم ٢٦ يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ أن نسخة من المشروع المعروف بمشروع تنظيم تفصيلي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ تمديد الشارع رقم ٩١ بعرض ١٠ متر ليلقي الشارع رقم ٢٦ مع الخارطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية في نابلس .

ويباح الاطلاع على المشروع مع الخارطة المتعلقة به بالرسم . ويجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من أصحاب الاملاك أو بأي صفة أخرى أن يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية .

رئيس لجنة الأبنية وتنظيم المدن بلواء نابلس
سعيد الدجاني

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

اعلان ايداع مشروع تنظيم تفصيلي رقم ٥ لسنة ١٩٥٣ توسيع الشارع الممتد من بيت رشيد البيطار للمتنى شارع الانبياء رقم ٣٩ يعلن للعموم ، وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، أن نسخة من المشروع المعروف (بمشروع رقم ٥ لسنة ١٩٥٣ - توسيع الشارع الممتد من بيت الشيخ رشيد البيطار للمتنى شارع الانبياء رقم ٣٩) مع الخارطة المتعلقة به ، قد اودعت في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية في بلدية نابلس . ويباح الاطلاع على هذا المشروع مع الخارطة المتعلقة به بالرسم ويجوز لجميع ذوي الشأن في الأراضي والأبنية والأماكن الأخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من أصحاب الاملاك أو بأي صفة أخرى أن يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية .

رئيس لجنة الأبنية وتنظيم المدن المركبة بلواء نابلس
سعيد الدجاني

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

اعلان بالموافقة على تنفيذ مشروع تنظيم تفصيلي وايداعه مع الخارطة الملحقة به يعلن للعموم ، وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ١٨ مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، أن لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء نابلس ، قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف (بمشروع التنظيم المفصل رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ - تعديل عرض الشارع ٣٠٦٣) الذي نشر اعلان بايداعه مع الخارطة الملحقة به في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية في نابلس في الملحق رقم ١ للعدد ١١٢٨ من الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية الصادر بتاريخ ١٢/٥٢ ، وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً .

ويعلن أيضاً وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ١٨ مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، انه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخارطة الملحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الأتفة الذكر في مكتب اللجنة المحلية المذكورة حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها .

رئيس لجنة الأبنية وتنظيم المدن بلواء نابلس
سعيد الدجاني

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

اعلان بالموافقة على تنفيذ مشروع تفصيلي وايداعه مع الخارطة الملحقة به يعلن للعموم ، وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ١٨ مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ أن لجنة الأبنية وتنظيم المدن المركبة في لواء نابلس قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف (بمشروع التنظيم التفصيلي رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ لفتح شارع غربي المحكمة) الذي نشر اعلان بايداعه مع الخارطة الملحقة به في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية في نابلس في الملحق رقم (١) للعدد ١١٣٠ من الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية الصادر بتاريخ ١٨/٥٢ ، وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً .

كل من من الأشغال

ويعلن أيضاً وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ١٨ مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦، أنه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخرائط الملحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الأتفة الذكر في مكتب اللجنة المحلية المذكورة حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها.

رئيس لجنة الأبنية وتنظيم المدن بلواء نابلس
سيد الدجاني

١٦ أيار سنة ١٩٥٣

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

إعلان بالموافقة على تنفيذ مشروع تفصيل وإيداعه مع الخارطة الملحقة به

يعلن للعموم، وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٨) مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦، أن لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء نابلس، قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف (ب) بمشروع تنظيم التفصيل رقم ٨ لسنة ١٩٥٢ لتوسيع الشوارع رقم ٨٦ و ٨٨ وتعديد الشارع رقم ٥١ بمنطقة المحطة) التي نشر إعلان بإيداعه مع الخارطة الملحقة به في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية بنابلس في الملحق رقم ١ للعدد ١١٣٠ من الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١/٨، وذلك بعد نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً.

ويعلن أيضاً وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة « ١٨ » مكررة « أ » من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦، أنه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخرائط الملحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الأتفة الذكر في مكتب اللجنة المحلية المذكورة حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها

رئيس لجنة الأبنية وتنظيم المدن المركزية بلواء نابلس
سيد الدجاني

١٦ أيار سنة ١٩٥٣

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة نابلس

إعلان بالموافقة على تنفيذ مشروع تفصيل وإيداعه مع الخارطة المتعلقة به

يعلن للعموم، وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٨) مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦، أن لجنة الأبنية وتنظيم المدن في لواء نابلس قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف (ب) بمشروع تنظيم مفصل رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ - لفتح الشوارع رقم ٨٤ و ٨٥ - فتح طريق ودرج الحيرة) الذي نشر إعلان بإيداعه مع الخارطة الملحقة به في مكتب لجنة الأبنية وتنظيم المدن المحلية بنابلس في الملحق رقم (١) للعدد ١١٣٠ من الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١/٨، وذلك بعد نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً.

ويعلن أيضاً وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٨) مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦، أنه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخرائط الملحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الأتفة الذكر في مكتب اللجنة المحلية المذكورة، حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها.

١٦ أيار سنة ١٩٥٣

سيد الدجاني

المحامون

دفع كل من المحامين الشيخ راشد القاسمي والشيخ رشاد الجولاني والشيخ قاسم القيسي والشيخ عادل الشريف والشيخ عبد النبي كامله رسم المحاماة الشرعية عن عام ١٩٥٣ مالية.

الاطباء

- ١ - صرحت وزارة الصحة للدكتور حافظ عبد النبي عبد النبي الأردني التابعة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية.
- ٢ - صرحت وزارة الصحة للدكتور يوسف عبد الله زيد الكيلاني الأردني التابعة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية
- ٣ - صرحت وزارة الصحة للدكتور نورمان مانس البريطاني التابعة بتعاطي مهنة الطب في المملكة الأردنية الهاشمية على أن يكون عمله محصوراً في مستشفى المطلق في القدس.

الصيدالة

صرحت وزارة الصحة للصيدل السيد تركوم قليان الأردني التابعة بتعاطي مهنة الصيدلة في المملكة الأردنية الهاشمية.

اعلان

عملاً بالفقرة (١) من المادة الرابعة من قانون تطبيق البندول لسنة ١٩٢٧ المنشور في العدد رقم ١٧٦ من الجريدة الرسمية.

احيط الجمهور علماً بأنه قد تم نقل مائة ألف بندول من بندول السجائر المحلية الى بندول سجائر الجيش بطبع عبارة (سجائر الجيش العربي الاردني) عليها أن لون هذا البندول أحمر بقياس ١٨ X ٢ ويستعمل ريشاً يتم طبع البندول اللازم لهذه الغاية.

وزير التجارة — الجمارك

الرقابة الطبية

وقعت الرقابة الطبية على القادمين الى المملكة الأردنية الهاشمية ضد الأمراض الوبائية الميته أدناه اعتباراً من ١٩٥٣/٥/٣١

كل من أشعل

الوباء والبلد تاريخ فرض الرقابة

الطاعون	تاريخ فرض الرقابة
استركان جوا وبراً وبحراً	١٩٤٧/٩/١٣
جزائر الهند الشرقية جوا	١٩٤٩/٩/٢٤
بومباي جوا وبراً وبحراً	١٩٤٨/١٠/١٦
رأس الرجاء الصالح جوا	١٩٤٩/١٢/١٤
كانبور جوا وبراً وبحراً	١٩٤٦/٦/١
ترانسفال جوا	١٩٥٠/٨/١٢
الهند الصينية جوا وبراً وبحراً (فيتنام)	١٩٥٣/٣/١
أفريقيا الغربية الآسيانية جوا وبحراً	١٩٥٣/٢/٢١
الكوليرا:	
كلكتا جوا	١٩٤٥/٨/٤
دكا جوا	١٩٥٠/١/٢٩
دلهي جوا	١٩٥٠/٧/٢
ساحل الهند الشرقي جوا	١٩٥٠/١/١٢
كانبور جوا	١٩٥٠/٢/٨
الهند الصينية جوا وبراً وبحراً (فيتنام)	١٩٥٣/٣/١
مدراس جوا	١٩٥٠/١/١٢
توتيكورين (الهند الجنوبية) جوا	١٩٥٠/١/٢٩
صباحي (شبه جزيرة العرب) جوا	١٩٤٧/١١/١٠
التيفوس:	
ارتيريا جوا وبراً وبحراً	١٩٤٦/١١/٣٠
العراق جوا وبراً	١٩٤٧/٨/٣
الحصى الصفراوية:	
نيجيريا جوا وبراً	١٩٥٢/٧/٢
الجدري:	
البحرين جوا وبراً	١٩٤٩/١/٢٢
بنكوك جوا وبحراً	١٩٤٨/١/١٨
الكتفو البلجيكية جوا	١٩٤٧/١/٤
بمباي جوا	١٩٤٠/٣/٢٤
برما جوا	١٩٤٧/٢/٩
أفريقيا الغربية الفرنسية جوا	١٩٤٧/٢/٩
العراق جوا وبراً	١٩٥٢/١/٩
كينيا جوا	١٩٤٦/١١/٣٠
الملايو جوا	١٩٤٧/٢/٩
الموكل جوا وبراً	١٩٤٩/٣/٦
نيجيريا جوا	١٩٤٧/٢/٩
نياسلند جوا وبراً وبحراً	١٩٤٨/٨/١٠
روديسيا جوا وبراً وبحراً	١٩٤٨/٨/٦
تاجيكا جوا	١٩٤٧/١/٤

كل من المصل

الوباء والبلد فرض الرقابة

١٩٤٧/٢/٩	سليم جوا
١٩٤٧/٢/٩	توجولند جوا
١٩٤٦/٩/١٥	طرابلس جوا وبراً وبحراً
١٩٤٧/٧/٥	طرابلس الغرب جوا وبراً وبحراً

جدول الامراض السارية

الشهري لشهر نيسان سنة ١٩٥٣ « الضفة الشرقية »

المرض	عنان السلط	مادبا الرقابة	اريد جرش	عطون ديرابوسعيد الكرك	الطفيلة معان	العقبة المجموع
اصابات تيفويد	١٩	١	٤	٦	٣	٥
وفيات	١				١	
اصابات بارافيتيفويد	٣				١	١
وفيات						
اصابات ذات الرئة	٨٣	١	٢٣		٣	٥
وفيات	٢				١	
اصابات انفلونزا	٥٥	٨		١	١٥	٥
وفيات						
اصابات حصة	٧٣	٢	٤		٣	١١
وفيات						
اصابات التهاب السحايا	٣	١				١
وفيات	١					
اصابات ديفتري	٤٥	٦	٧	٥	٢	٩
وفيات						
اصابات جدري مائي	٢٠				١	٥
وفيات						
اصابات سعال ديكبي	٣٤				١٢	٦
وفيات						
اصابات ابو كعب	١٠					٨
وفيات						
اصابات حمى نفاس	٣					١
وفيات	١					
اصابات خائوق						
وفيات						
اصابات فالج الاطفال						
وفيات						
اصابات تيفوس						
وفيات						

جدول الأمراض السارية الشهري لشهر نيسان سنة ١٩٥٣ « الضفة الغربية »

المرض	القدس	رام الله	بيت لحم	أريحا	نابلس	جنين	طولكرم	الخليل	المجموع
إصابات تيفوئيد	٩	٦	١	٢	٣	٢	١	١	٢٤
وفيات								١	١
إصابات بارانتيروئيد	٢	٢							٥
وفيات									
إصابات ذات الرئة	٩	٥			٢			٣	١٩
وفيات									
إصابات انفلونزا	١	٤						١٢	١٧
وفيات									
إصابات حمى راجعة		١			٣		٢	١	٧
وفيات									
إصابات حصبية	٥	١	٢٢		٣	٤٩	٢	٨٣	١٦٥
وفيات	١	١	٥			١		٧	١٥
إصابات جذري مائي	٣	٦	٤	٢		٢٧	٢	١٤	٦٨
وفيات									
إصابات سعال ديكري	٣		١١			٢	٢	٧	٢٥
وفيات	١								١
إصابات خاتوق	٢		١					٢	٥
وفيات									
إصابات أبو كعب	١	٢	٣	٣			١	١	١١
وفيات									
إصابات التهاب السحايا	٢	٢	٢	١	٢	١			٨
وفيات									١
إصابات ديزنتري	١	١			٣	١			٦
وفيات									
إصابات حمى تيفوس									٢
وفيات									

الأردن

إعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

تمن شركة دخان وسجائر الشرق العربي الوطنية المساهمة المحدودة المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الثامن من شهر آذار سنة ١٩٣١، والمعلن عنها في العدد ٢٩٥٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ آذار سنة ١٩٣١، تماطلي المستر وليهم ووالدهم في العمل في المملكة الأردنية الهاشمية باعتباره عضواً في مجلس إدارة هذه الشركة.

تمن الشركة الأردنية لنقل الزيوت المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٨، والمعلن عنها في العدد ٩١٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/١/١٩٤٩ التعديلات التالية : -

- ١ - تغيير اسم الشركة بحيث يصبح « الشركة الأردنية لنقل الزيوت والتجارة »
- ٢ - زيد رأسمال الشركة المقرر بحيث أصبح مائة ألف دينار أردني .
- ٣ - زيد رأسمال الشركة المدفوع بحيث أصبح ٨٥ ألف دينار أردني .
- ٤ - انيط حق التوقيع عن الشركة بالسيد أحمد أبو ناعمة ومصطفى أبو قوره مجتمعين ومنفردين .

تمن شركة آسيا التجارية المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٢، والمعلن عنها في الملحق رقم ١ للعدد ١١١٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٧/٨/١٩٥٢ التعديلات التالية:

- ١ - انضمام السيد عبد الودود بركات الى الشركة .
- ٢ - زيادة رأسمال الشركة بحيث يصبح ألف دينار أردني .

تمن شركة الاتحاد للابنية والمقاولات المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٨/٧/١٩٥١، والمعلن عنها في الملحق رقم ٤ للعدد ١٠٨١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٥/٨/١٩٥١، انضمام السادة عبد قداشه وعمود قداشه ومحمد قداشه وعمود وهبه وقاسم قداشه من هذه الشركة.

تمن الشركة التجارية الصناعية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٤/٥/١٩٤٧، والمعلن عنها في العدد ٩٠٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٤٧ تنازل السيد سلامة الطوال عن أسهمه في هذه الشركة إلى ولده السيد شحاده اعتباراً من ١/٤/١٩٥٣ وقد أصبحت الشركة متحصرة بكافة ما لها وعليها بالسادة بشارة نعمان والحاج مصطفى استيته وشحاده سلامة الطوال.

لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة (شركة خطيب اخوان وشركاهم) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً : -

اسم الشركة
أسماء الشركاء
مركز الشركة
رأسمال الشركة
أسماء الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة
والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
أعمال الشركة
فأخص حسابات الشركة

خطيب اخوان وشركاهم
حاكم عبد الله الخطيب ، عبد المجيد عبد الله الخطيب ويوسف عبد الله الخطيب
الرمثا ويجوز لها فتح فروع في أنحاء المملكة .
٣٠٠٠ دينار أردني .
حاكم عبد الله الخطيب منفرداً
١٤/٥/١٩٥٣ ولاجل غير مسمى .
الضام بأعمال شحن وتخليص البضائع ونقلها وتأمينها وتجميعها
السادة خضر ورمضان وشركاهم (محاسبون وفأخصو حسابات قانونيون)

كلنا من الأردن

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثاني عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة (شركة أوبكا) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة أوبكا .
أسماء الشركاء	زكية قنوار وكميل قنوار .
مركز الشركة	عمان ولها أن تفتح فروعاً في أنحاء المملكة .
رأس المال الشركة	٥٠٠٠ دينار أردني .
الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة	زكية قنوار منفردة .
والتوقيع عنها	١٩٥٣/٤/١ ولأجل غير مسمى .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	أعداد الفطارات وبيع الساعات واستيرادها ولوازمها .
أعمال الشركة	

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثامن عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة (شركة الرملة التجارية) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة الرملة التجارية .
أسماء الشركاء	فهمي النحاس وليس توفيق عرفات النحاس .
رأس المال الشركة	٥٠٠٠ دينار أردني .
مركز الشركة	عمان ، ويجوز فتح فروع لها في المملكة الأردنية الهاشمية .
أسماء الشركاء المفوضين بتولى شؤون الشركة	السيد فهمي النحاس منفرداً .
والتوقيع عنها	١٥ آذار سنة ١٩٥٣ ولأجل غير مسمى .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	تعاملي تجارة الأدوية . والمستحضرات الصيدلانية وامتلاك وإدارة
الأعمال التي تتعاملها الشركة	مستودعات الأدوية والصيدليات وكافة أعمال الكيمسبون .

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة (شركة حمام ونجم الدين) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	حمام ونجم الدين .
أسماء الشركاء	عبد الوهاب حمام وإبراهيم نجم الدين .
مركز الشركة	أريحا ويجوز فتح فروع لها في عمان .
رأس المال الشركة	٤٠٠٠ دينار أردني .
الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة	عبد الوهاب حمام وإبراهيم نجم الدين مجتمعين ومنفردين .
والتوقيع عنها	١٩٥٣/٤/١ ولدة ثلاث سنوات من هذا التاريخ .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	تعاملي بيع بذور الخضار للزراعة وجميع الادوات الزراعية والبقالة .
أعمال الشركة	

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة (مستودع أدوية الشرق) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	مستودع أدوية الشرق .
أسماء الشركاء	راضي الشخشير ويعقوب اسطفان من عمان .
مركز الشركة	عمان ، ولها أن تفتح فروع في أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية .
رأس المال الشركة	٤٥٠٠ دينار أردني .
الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة	راضي الشخشير ويعقوب اسطفان مجتمعين ومنفردين .
والتوقيع عنها	اعتباراً من ١٩٥٣/٤/١ ولأجل غير مسمى .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	استيراد الادوية وبيعها بالجملة .
أعمال الشركة	

٥. لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة (صيدلية رغدان) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	صيدلية رغدان .
أسماء الشركاء	راضي الشخشير ويعقوب اسطفان من عمان .
مركز الشركة	عمان .
رأس المال الشركة	٢٥٠٠ دينار أردني .
الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة	راضي الشخشير ويعقوب اسطفان مجتمعين ومنفردين .
والتوقيع عنها	اعتباراً من ١٩٥٣/٤/١ ولأجل غير مسمى .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	تحضير الادوية واستيرادها وبيعها بالفرق .
أعمال الشركة	

٥. لقد سجلت في وزارة المعارف في هذا اليوم الحادي والعشرين من شهر مايس ١٩٥٣ الشركة المسماة (شركة بركات أبناء عم المحدودة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة بركات أبناء عم المحدودة .
أسماء الشركاء	رشاد عبد الرزاق بركات وعبد الودود سليمان بركات وشريف عبد المجيد بركات .
مركز الشركة	عمان .
رأس المال الشركة	١٥٠٠٠ دينار أردني .
أسماء الشركاء المفوضين بتولى شؤون الشركة	أي اثنين من الشركاء مجتمعين .
والتوقيع عنها	١٩٥٣/٤/١ ولأجل غير مسمى .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	تعاملي التجارة باصناف الفاتورة والاجوانج بالجملة والفرق على اداء
أعمال الشركة	وخلاف ذلك .

كل من اشرك

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في الأراضي السقي التي تسقى من مياه عيني ماء الفارعة والبذان والمياه الجارية في وادي الفارعة من أراضي قرية بيت دجن والمشمولة بأحواض التخمين من رقم ٣ - ٥ والمحتوية على الأراضي المفصولة لقرى دير الحطب وعسكر التابعة قضاء نابلس .
إن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة سيلفون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه .

وكيل مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم الأول من شهر حزيران سنة ١٩٥٣
الوصف - عموم الأراضي السقي التي تسقى من مياه عيني ماء الفارعة والبذان والمياه الجارية من وادي الفارعة من أراضي قرية بيت دجن والمشمولة بأحواض التخمين من رقم ٣ - ٥ والمحتوية على الأراضي المفصولة لقرى دير الحطب وعسكر .
٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في وادي الفارعة .
٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه .

وكيل مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن أن عمل تسوية المياه سيشرع به في مياه عيني ماء الفارعة والبذان بما في ذلك جميع الجداول والبرك والعيون والينابيع والآبار والشلالات ومياه الأمطار التي تتجمع في وادي الفارعة التابعة قضاء نابلس .
إن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في المياه المذكورة سيلفون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه .

وكيل مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن أن عمل تسوية المياه الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم الأول من شهر حزيران سنة ١٩٥٣ .
الوصف - عموم مياه عيني ماء الفارعة والبذان وبما في ذلك جميع الجداول والبرك والعيون والينابيع والآبار والشلالات ومياه الأمطار التي تتجمع في وادي الفارعة .
٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في المياه المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في وادي الفارعة .
٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية مياه سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه .

وكيل مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في الأراضي السقي التي تسقى من مياه عيني ماء الفارعة والبذان والمياه الجارية في وادي الفارعة من أراضي قرية طلوزة المشمولة بالأحواض رقم ١٠ - ١٤ و ١٧ و ٢٠ و ٢٣ - ٢٧ والمحتوية على الأراضي المفصولة لقرى سالم ، دير الحطب ، عسكر ، المقربانية التابعة قضاء نابلس .
إن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة سيلفون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه .

وكيل مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم الأول من شهر حزيران سنة ١٩٥٣
الوصف - عموم الأراضي التي تسقى من مياه عيني ماء الفارعة والبذان والمياه الجارية في وادي الفارعة من أراضي قرية طلوزة المشمولة بالأحواض رقم ١٠ - ١٤ و ١٧ و ٢٠ و ٢٣ - ٢٧ والمحتوية على الأراضي المفصولة لقرى سالم ودير الحطب وعسكر والمقربانية .

٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في وادي الفارعة .
٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه .

وكيل مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

كل من اشغى

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن أن عمل تسوية الأراضي سيشرع به في أراضي قرية عطل الزرقاء والريفة المحدودة شرقاً أراضي قريتي الزرقاء والريفة شمالاً أراضي قرية الزرقاء ومزرعة الرحيل غرباً أراضي مزرعة الرحيل وقرية جربيا جنوباً أراضي قريتي الريفة وطبربور، والتابعة قضاء عمان

أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه .

وكيل مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم الأول من شهر حزيران سنة ١٩٥٣ الوصف - عموم أراضي قرية عطل الزرقاء والريفة المحدودة شرقاً أراضي قريتي الزرقاء والريفة شمالاً أراضي قرية الزرقاء ومزرعة الرحيل غرباً أراضي مزرعة الرحيل وقرية جربيا جنوباً أراضي قريتي الريفة وطبربور

٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في عيونه بنفس الأرض .

٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه .

وكيل مدير الأراضي والمساحة
محمد الاسماعيل

اعلان ثان

صادر من دائرة تسجيل مادي

مطروح للبيع بالمراد المثلّي كامل قطعة الأرض رقم ٧٣٢ من حوض البلد رقم (١) من أراضي مادبا البالغة مساحتها دونماً واحداً و(٧٣٠) متراً مربحاً والمسجلة باسم خيرة الملكة الاردنية الهاشمية كأرض سالحة للبناء وضمتها بئر ماء وقدرت الموايدة الأولى على الطالب الأخير بئلا قدره (٥٠) ديناراً فمن يرغب في الشراء وضم عشرة بالمائة للتراجع مأمور تسجيل مادي خلال (١٥٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان

صاد من محكمة جنين الشرعية

أنا حسن بن زرق حسن الرزق من أهالي قرية عرعة وسكان نابلس سابقاً والمجهول محل الإقامة الآن .
تقرر في الدعوى أساس ٥٣/٧ الحكم بالتفريق بينك وبين زوجتك المدعية تمام بنت محمد الحاج حسين الشيخ علي من جنين

بطلقة بائنة نظراً لغيبتك المنقطعة وتعدر تحصيل النفقة عليها منك استناداً للمادتين ٩١ و ١٠٨ من قانون حقوق العائلة حكماً غايياً تابعاً للاستئناف ، لذلك اقتضى تبليغك حسب الأصول تحريراً في ١٣ شعبان سنة ١٣٧٢ و ١٩٥٣/٤/٢٧ .

قاضي جنين الشرعي
وصفي اللبدي

اعلان

صادر من محكمة جنين الشرعية

أنا محمود بن احمد الناصر من قرية برقين والمجهول محل الإقامة الآن تقرر في الدعوى أساس ٥٣/١٨ الحكم بالتفريق بينك وبين زوجتك المدعية خيرة بنت محمد العبد من قرية برقين بطلقة بائنة نظراً لغيبتك المنقطعة وتعدر تحصيل النفقة عليها منك استناداً للمادة ٩١ من قانون حقوق العائلة حكماً غايياً تابعاً للاستئناف لذلك اقتضى تبليغك حسب الأصول تحريراً في ١٦ شعبان سنة ١٣٧٢ و ١٩٥٣/٤/٣٠ .

القاضي الشرعي
وصفي اللبدي

اعلان

صادر من محكمة جنين الشرعية

أنا خليل بن مصطفى بن ابراهيم ابي هدية من غرب التركمان وسكان قرية عرعة سابقاً والمجهول محل الإقامة الآن تقرر في الدعوى أساس ٥٣/٢٩ الحكم بالتفريق بينك وبين زوجتك المدعية خيرة بنت محمد بنت ابراهيم ابي هدية من غرب التركمان وسكان عييم اللاجئين في محلة جنين بطلقة بائنة نظراً لغيبتك المنقطعة وتعدر تحصيل النفقة عليها منك استناداً للمادة ٩١ من قانون حقوق العائلة حكماً غايياً تابعاً للاستئناف لذلك اقتضى تبليغك حسب الأصول تحريراً في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٢ و ١٩٥٣/٤/٢٨ .

قاضي جنين الشرعي
وصفي اللبدي

حكم

صادر عن محكمة صلح جزاء الكرك

أنا القاضي سامي يونس القاضي سائق سيارة التوك رقم ٥٦٥ (ب) من عمان بجرم عجزه عن إبراز رخصة السواقة .
وبالحكمة الجارية ثبت من التفتيش الذي لم يرد عكسه ارتكابه المتهم الجرم المسمى إليه . وحللاً بالمادة ١٩ المبدلة من قانون النقل على الطرقي أقرت تفتيشه خمسمائة فلس وتضمنته مائة فلس رسوم محاكمة حكماً غايياً قابلاً للاستئناف والاستئناف صفر بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢ .

كلنا من الله صل

اخبار

صادر من دائرة اجراء عمان بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الاجراء

الى المحكوم عليه عبد الله علي شحاده من الجاعونه المجهول على الاقامة
يجب حضورك لدائرة اجراء عمان في غضون ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وذلك
لأجل تنفيذ حكم الاعلام الصادر بحقك من محكمة عمان الصلحية بتاريخ ١٩٤٩/٥/٧ ورقم ٤٢ المتضمن الزامك لتأدية مبلغ
٥٠٠ فلس الى المحكوم له صندوق الخزينة وفي حالة تاخرك عن الحضور تمتنع تنفيذ الحكم بطوعك وستباشر دائرة الاجراء
باجراء معاملة التنفيذ بحقك حسب الاصول.

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق عمان

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته محمد علي عبد من عشرة الخويطات المجهول على الاقامة .
يقتضى حضورك لمحكمة حقوق عمان يوم الثلاثاء الواقع ١٩٥٣/٥/٢٦ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها
عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمة غائباً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق عمان

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته نجيب احمد من اهال خيف المجهول محل الاقامة
يقتضى حضورك لمحكمة عمان يوم الثلاثاء الواقع ١٩٥٣/٥/٢٦ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك
النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمة غائباً .

تصحيح أخطاء

١ - وقع الخطأ المطبعي التالي في قرار الاعفاء المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١١١٣ من الجريدة الرسمية في الصفحة (٢٦٤)

السطر	الصفحة	الخطأ	الصواب
٢٠	٢٦٤	المشروبات الروحية	المواد

٢ - جاء في اعلان شركة التباك العمومي المحدودة المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١١٤١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ
١٩٥٣/٥/٧ (الشركاء المقوضون يتولون شؤون الشركة والتوقيع عنها : السيد محمد سعيد الحاج عبد السيد ابراهيم منكو أو
السيد علي منكو عن شركة حمدي و ابراهيم منكو المساهمة المحدودة) خطأً ، والصواب : (السيد محمد سعيد الحاج عبد
والسيد ابراهيم منكو أو السيد كمال منكو أو السيد علي منكو عن شركة حمدي و ابراهيم منكو المساهمة المحدودة) .
٣ - جاء في اعلان شركة التليج وغازن التبريد المساهمة المحدودة المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١١٤١ من الجريدة الرسمية
الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٥/٧ خطأً في اسم الشركة والصحيح (شركة التليج وغازن التبريد المساهمة المحدودة) .

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الثلاثاء ١٢ شوال سنة ١٣٧٢ الموافق ٢٣ حزيران سنة ١٩٥٣

ملحق رقم ٢ للعدد ١١٤٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٥٣

الغفرسى

الأوسمة	الصفحة
الموظفون	٢٩١
اعلان صادر بمقتضى البند الثالث من الفقرة (د) من المادة ٨٦ من نظام الموظفين	٢٩٢
الجنسية الأردنية	٢٩٢
الاستملاك	٢٩٢
تعديل تعاريف الرسوم ضمن منطقة بلدية كفر نجه	٢٩٢ - ٢٩٤
تطبيق قانون البلديات لسنة ١٩٣٤	٢٩٦
قرار اعفاء من الرسوم الجمركية	٢٩٦
امر دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٥٣	٢٩٧ - ٢٩٧
تطبيق قانون ادارة القرى لسنة ١٩٤٤	٢٩٧
تطبيق قانون المطبوعات	٢٩٧
الرقابة البلدية	٢٩٧
الاعلانات	٣٠١ - ٢٩٧
تصحيح خطأ	٣٠١

الطبعة الوطنية - عمان ٨٤٨

كل من اشعل

الارادة

صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على كل من أصحاب المعالي الوزراء التالية اسماؤهم بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الأولى :

- ١ - معالي السيد حكمت المصري ، وزير الزراعة .
- ٢ - معالي الدكتور السيد حسين فخري الخالدي ، وزير الخارجية والقائم بأعمال قاضي القضاة .
- ٣ - معالي السيد شفيق الرشيدات ، وزير الدفلة والمواصلات .
- ٤ - معالي السيد مصطفى خليفة ، وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
- ٥ - معالي السيد بهجت التلهوني ، وزير الداخلية .

الموظفون

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :-

- ١ - انتهاء خدمة الرئيس الطيب السيد عمر الفاروقي البديري من الجيش العربي الأردني من تاريخ ١٩٥٣/٧/١ .
- ٢ - ترفيع الملازم الثاني السيد عيسى الزعمرى الى رتبة ملازم أول من تاريخ ١٩٥٣/١/٣ .
- ٣ - ترفيع الركيل السيد سامي القمري الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .

ب- قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :-

- ١ - إحالة فضيلة الشيخ محمد بدران (قاضي العاصمة الشرعي) على التقاعد من غاية ١٩٥٣/٦/١٥ ، وذلك بالاستناد إلى المادة التاسعة من قانون التقاعد .
- ٢ - إنهاء خدمة السيد كمال الجبوسي مدير الأوقاف العام وإعادته للتقاعد من غاية ١٩٥٣/٦/١٥ ، وذلك بالاستناد إلى المادة الحادية عشرة من قانون التقاعد .

ج - وافق دولة رئيس الوزراء على ما يلي :

- ١ - ترفيع لاقط اللاسلكي في دار الاذاعة السيد أحمد عمرو الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .
- ٢ - تعيين السيد حمدي عكوب لوظيفة لاقط لاسلكي في دار الاذاعة من الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .
- ٣ - قبول استقالة مأمور اللاسلكي السيد مكي كتاب من الخدمة في دار الاذاعة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .
- د - وافق معالي وزير المالية على قبول استقالة الكاتب السيد عبد القادر ابراهيم العلي من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .
- هـ - وافق معالي وزير المواصلات على تعيين السيد يوسف الل كاتبا في دائرة البريد من الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٣/٥/١ .
- و - وافق معالي وزير الصحة على ما يلي :

- ١ - ترفيع الممرضة القانونية الأنة بدينة بنحلي الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .
- ٢ - تعيين الممرضة القانونية الأنة روضة عده بمرضة من الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .

اعلان

صادر بمقتضى البند الثالث من الفقرة (د) من المادة ٨٦ من نظام الموظفين
قام السيد صدقي القاسم أمين العاصمة السابق بأعمال محافظ العاصمة بالوكالة من تاريخ ١٩٥٢/٤/٥ لغاية ١٩٥٢/١٠/١ .

الجنسية الاردنية

- أ - صدرت الارادة الملكية السامية بالفاء الامر الصادر من مجلس الوصاية بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٨ المتضمن استرداد جواز السفر الاردني الذي يحمله السيد اسعد سليم الديك .
- ب - قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :
- ١ - منح السيد غلاسكو فاسيليد الجنسية الاردنية بالجنس .
- ٢ - اعتبار السيدة وردة بنت داود ملكي فائدة جنسيتها الاردنية لاكتسابها الجنسية السورية بحكم الزواج .

الاستملاك

اعلات

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣
عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ أعلن اني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم الى مجلس الوزراء طلباً بقصد اصدار قرار بان مشروع استملاك حصة من ثلاث حصص من القطعة رقم (٥٥) من حوض الحميراء الغربية رقم (٢٣) من اراضي مدينة اربد البالغة مساحتها دونماً واحداً و (٥٧٢) متراً مربعاً استملاكاً مطلقاً بقصد ضمها الى ارض مستتب الزراعة في اربد هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك .

مدير الأراضي المساحة
ج. ف. ولبول

تعاريف

تعاريف رسوم الدلالة والذبحية وبيع الحيوانات والتمتع والموزونات والاعلانات واللوحات والقواكه والخضار ضمن منطقة بلدية كفر تبه

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٩ الموافقة على قرار المجلس البلدي في كفر تبه رقم (٢٥٠) تاريخ ١٩٥٣/٣/٤ المتضمن تعديل تعاريف الرسوم ضمن منطقة بلدية كفر تبه على الشكل التالي . واجتيازها بأفائدة المفعول من تاريخ ١٩٥٣/٦/١ .

كل من اطلع على

١ - رسوم الدلالة

يستوفى من المشتري لمنفعة البلدية عن الاموال المنقولة التي تباع بالمراد المثلثي ضمن منطقة البلدية ٢٪ من بدل الزايدة الاخير كما ويستوفى الرسم المذكور عن الاموال المنقولة التي تباع بمعركة أية دائرة من دوائر الحكومة والمحاكم والبلديات.

٢ - رسوم الذبحة

يستوفى رسم عن الحيوانات التي تذبح ضمن المنطقة البلدية كما هو آت:

فلس	دينار
٦٠	عن كل رأس من الماعز
٨٠	عن كل رأس من الضأن
٣٠	عن كل رأس من الجديان
٤٠	عن كل رأس من الخراف
٢٥٠	عن كل رأس من البقر
٥٠٠	عن كل رأس من البقر

١ عن كل رأس من الجمل أو الجاموس

٣ - رسم بيع الحيوانات

تستوفى البلدية الرسم التالي من الذين يبيعون الحيوانات المذكورة أدناه بالأسواق العامة أو في أي مكان آخر داخل المنطقة البلدية.

فلس	فلس
٤٠	عن كل رأس من الماعز باستثناء صغارها التي لا تتجاوز السنة من العمر.
٦٠	عن كل رأس من الضأن باستثناء صغارها التي لا تتجاوز السنة من العمر.
٣٠	عن كل رأس من الخراف والجدي التي لا تتجاوز عمرها السنة.
١٥٠	عن كل رأس حمير.
٢٥٠	عن كل رأس من البقر والحيل والبغال والأبل والجاموس.
٥٠٠	عن كل رأس من الجمل.
١٥٠	عن كل رأس من صغار الأبقار والحيل والبغال والأبل والجاموس.

٤ - رسم التبعة

فلس	فلس
١٠٠	يستوفى رسم دفعة من جميع الباعة في الميزان أو بالمقياس أو بالكيل ضمن منطقة البلدية عن كل قطعة.
٥٠	يستوفى رسم معاينة الدمغ عن كل قطعة سنوياً.
	يستوفى الرسم المذكور من الباعة المتجولين عن الدمغ والمعاينة.

٥ - رسوم الموزونات

يستوفى رسوم الموزونات التي تباع في الأسواق العامة وخارج المخازن والموانئ أو التي يجب أن توزن ببيان البلدية بالنسب التالية:

فلس	دينار
٢٠	عن كل خمسين كيلو غرام أو جزء منها.
١	عن حمولة سيارة الجفت أو جزء منها.
٥٠	عن كل ثلاثة كيلوات أو جزء من
٥٠	عن كل قطار من البغال
٥٠	عن كل قطار من الحمير
٥٠	عن كل حمل جمل من اللبن
٥٠٠	عن كل سيارة كلس أو جزء منها
٥٠٠	عن كل سيارة ملح أو جزء منها

٦ - رسوم الاعلانات واللوحات

يستوفى رسم سنوي عن كل لوحة أو اعلان أو كتابة أو صورة أو علامة أخرى تعلق أو تكتب أو تنقش على أي جانوب أو بيت أو بناء آخر أو فوقه ضمن المنطقة البلدية يقصد الإعلان عن مئة أو صناعة بالنسب التالية ويستوفى من ذلك دور الحكومة والبلدية ويجبر كل صاحب مئة أن يعلق لوحة بمئة:

فلس	دينار
-----	-------

٢٥٠ عن كل لوحة لا يزيد طولها عن خمسين سنتيمتراً
١ عن كل لوحة يزيد طولها عن خمسين سنتيمتراً ولا يتجاوز المتر الواحد وعلى هذه النسبة يستوفى الرسم عن اجزاء المتر عندما يزيد الحجم عن ربع المتر المربع.

٧ - رسوم القواك والحضار

تستوفى رسوم القواك والاختصار التي تجلب للبيع بالمنطقة البلدية في الأسواق العامة التي تخصصها البلدية لهذا الغرض بالنسب التالية:

فلس	فلس
١٠٠	عن كل قطار من الحمضيات
١٠٠	عن كل قطار من الحضار والقواك الأخرى ويستوفى رسم عن اجراء القطار بمعدل رسم القطار على أن لا يقل رسم حمل الجمل عن مائة فلس وحمل البهي لا يقل عن خمسين فلساً.
٢٠	عن كل (مكفية) لا يزيد وزنها على ستة أرطال
١٠	عن كل سلة لا يزيد وزنها على أربعة أرطال

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣ بالاستناد إلى المادة (٨١) من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ إصدار المراسيم التالية:

المادة (١) اسم المرسوم
يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم هيئة بلدية القدس (إقرار فرض) لسنة ١٩٥٣.

المادة (٢) تحويل لجنة
يحق لهيئة بلدية القدس أن تقرض من مجلس الاعمار مبلغاً لا يتجاوز الخمسة وعشرين ألف دينار أردني بقيادة مقدارها ثلاثة في المائة (٣٪) على أن يسدد هذا المبلغ في مدة خمسة عشر سنة على أقساط سنوية متساوية متتالية. وذلك لا يتبلم المشاريع التالية:

- ١ - إنشاء الطريق التي تصل طريق أريحا قرب الجثمانية بساحة الشرف داخل المدينة القديمة عبر باب المنارية.
- ٢ - إنشاء جدار عامة في المنطقة التجارية في حي باب الساهرة .
- ٣ - توسيع وتسوية ووصف طرق المنطقة التجارية في حي باب الساهرة .
- ٤ - فتح وتعميد الطريقين رقم ٣ و ٢١ في مشروع تنظيم منطقة باب الساهرة (التعديل رقم ٢) .
- ٥ - توسيع طريق نابلس ابتداء من أرض جامع الشيخ جراح حتى ملتقاها بطريق كرم رصاص حسب التخطيطات المصدقة .
- ٦ - إعادة إنشاء طريق سوق اتيموس داخل المدينة القديمة .

على أن يكون نصوص اتفاق القرض بشروطه خاضعة لموافقة معالي وزير الداخلية .

اسم المرسوم

المادة (١)

يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم هيئة بلدية البيرة (اقرار قرض) لسنة ١٩٥٣ .

تحويل لجنة

المادة (٢)

يحق لهيئة بلدية البيرة أن تقترض من البنك الشامي في عمان مبلغاً لا يتجاوز خمسة عشر ألف دينار أردني بفائدة مقدارها أربعة ونصف في المئة على أن يسدد هذا المبلغ في مدة ست سنوات على أقساط سنوية متتالية ، وذلك لاتمام المشاريع التالية :-

- أ - مشروع سوق الخضار
- ب - مشروع سوق بيع الحيوانات
- ج - مشروع السليخ
- د - فتح وتعميد الشوارع
- هـ - الحديقة العامة
- و - توسيع أبنية المدارس
- ز - توسيع شبكة الانارة
- ح - توسيع المقبرة
- ط - زراعة الأشجار
- ق - المرتفعات العامة

على أن يكون نصوص اتفاق القرض وشروطه خاضعة لموافقة معالي وزير الداخلية .

اسم المرسوم

المادة (١)

يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم هيئة بلدية البيرة (اقرار قرض) لسنة ١٩٥٣ .

تحويل لجنة

المادة (٢)

يحق لهيئة بلدية البيرة أن تقترض من مجلس الاعمار مبلغاً لا يتجاوز الفين وثمانماية وخمسون ديناراً أردني بدون فائدة ، على أن يسدد هذا المبلغ في مدة عشرة سنوات على أقساط سنوية متساوية متتالية ، وذلك لاتمام المشاريع التالية :-

١ - مشروع الماء
٢ - مشروع الكهرباء
٣ - مشروع الصرف الصحي
٤ - مشروع الطرق
٥ - مشروع الأشجار
٦ - مشروع المتنزهات
٧ - مشروع المرافق العامة
٨ - مشروع المرافق الخاصة
٩ - مشروع المرافق الاجتماعية
١٠ - مشروع المرافق الثقافية
١١ - مشروع المرافق الرياضية
١٢ - مشروع المرافق الترفيهية
١٣ - مشروع المرافق الصحية
١٤ - مشروع المرافق التعليمية
١٥ - مشروع المرافق الدينية
١٦ - مشروع المرافق العامة الأخرى

على أن تكون نصوص اتفاق القرض وشروطه خاضعة لموافقة معالي وزير الداخلية .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٦/٨ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه معالي وزير المالية ومعالي وزير التجارة للاعفاء من الرسوم الجمركية :

قرار إعفاء

عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ قررنا أن تعفى من الرسوم الجمركية جميع مواد الوقود التي تزود بها الطائرات التابعة للمملكة المتحدة (بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا) في الأراضي الأردنية على أساس تطبيق قاعدة المعاملة بالمثل لما تزود به الطائرات الأردنية بمواد الوقود في الجزر البريطانية وشمال أيرلندا والمستعمرات والمحميات الخاضعة للنفوذ البريطاني .

يحل هذا القرار على القرار المنشور في الملحق رقم ١ للعدد ١١٣٠ لسنة ١٩٥٣ من الجريدة الرسمية ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ نفاذ القرار الاول وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه .

وزير المالية
سليمان سكر

وزير التجارة - الجمارك
انطاس حانيا

امر دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٥٣

صادر بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

- ١ - بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :-
- ١ - يلغى الأمر رقم (٥) لسنة ١٩٥٣ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢٥ والمنشور في الملحق رقم (١) للعدد ١١٣٥ من الجريدة الرسمية .
- ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ ١٩٥٣/٦/١٠ .

رئيس الوزراء
فوزي المقتي

قانون ادارة القرى لسنة ١٩٤٤

مرسوم صادر من وزير الداخلية بموجب المادة الثالثة

بموجب الصلاحيات المخولة لي في المادة الثالثة من قانون ادارة القرى لسنة ١٩٤٤ ، أمر بما يلي :-

- المادة ١ - يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم ادارة (مجالس القرى) رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ .
- المادة ٢ - تسري أحكام الفصل الثاني من القانون على جميع أراضي القرية المذكورة في الدليل الملحق بهذا المرسوم .

الدليل

القضاء

نابلس

اسم القرية

بديا

اللواء

نابلس

وزير الداخلية
بهجت التلوي

١٩٥٣/٦/٤

هذا من المراسم

قانون إدارة القرى لسنة ١٩٤٤

مرسوم صادر من وزير الداخلية بموجب المادة الثالثة

بموجب الصلاحيات المخولة لي في المادة الثالثة من قانون إدارة القرى (القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤) أمر بما يلي :-
المادة (١) - يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم إدارة القرى ، (مجلس القرى) وقم . لسنة ١٩٤٣
المادة (٢) - تسري أحكام الفصل الثاني من القانون على جميع أراضي القرى المأخوذين في الأول الملحق بهذا المرسوم .

التبويب

اسم القرية	القضاء	الواء
رمون	رام الله	القدس

صدر في هذا اليوم الأول من شهر حزيران سنة ١٩٥٣ .

وزير الداخلية

بيجت التلهوني

قانون المطبوعات

ليكن معلوما أن متصرف لواء القدس قد اصدر في اليوم العشرين من شهر أيار سنة ١٩٥٣ ، رخصة رقمها (٣٠) الى مدير مدرسة المطران الثانوية في القدس ، لاصدار مجلة اسمها « المواب » تصدر مرة كل شهر وتطبع في مطبعة (كرم) في القدس وتحت في الامور الثقافية والادبية والعلمية والفكرية ، وتجريها اللجنة الادبية الثقافية في مدرسة المطران .
تحريرا في هذا اليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٥٣ .

وزير الداخلية

بيجت التلهوني

الرقابة الطبية

وفعت الرقابة الطبية على القادمين من منطقة يوركشاير ومنطقة لانكشاير (المملكة المتحدة) الى المملكة الاردنية الهاشمية عند مرض الجدرى بطريق البحر والجو اعتباراً من ١٩٥٣/٦/١٦ .

الاعلانات

اعلانات صادرة عنقضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

- ١ - تعلن شركة سليمان طويري وأولاده المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥١/٦/٦ ، والمعلن عنها في الملحق رقم ١ للعدد ١٠٧٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٤ التعديلات التالية :-
١ - اضافة مخازن « ذلي البلدان العربية المجاورة » الى اعلان هذه الشركة .
٢ - نقل مقرها في دمشق الى حلب في الجمهورية السورية .

- ٥ - تعلن شركة استيراد وتصدير المواد الغذائية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٥٠ ، والمعلن عنها في العدد ١٠٠٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٢/١ التعديل التالي :-
« التوقيع عن الشركة - يوقع عن الشركة أي اثنين من أعضائها مجتمعين وتوقيعها ملزماً للشركة وأن يكون الموقع لمحق التوقيع عن الشركة التي يمثلها » .

- ٥ - تعلن شركة المواد الطبية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الثامن عشر من شهر أيلول سنة ١٩٥٢ ، والمعلن عنها في الملحق رقم ١ للعدد ١١٢٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٨ انسحاب السيد ابراهيم نجم الدين الكردي من الشركة وتنازله عن كافة حقوقه المادية والمعنوية ويمنحه حصته للسادة رشاد البرجلكي وعمود ومحمد ومصطفى أولاد صالح أبو قورة ولم يبق له أية علاقة مالية أو غيرها في الشركة .

- ٥ - تعلن شركة البان الاردن المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥ والمعلن عنها في الملحق رقم ١ للعدد ١١٣٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١/٨ التعديل التالي :-
« شركة البان الاردن المحدودة لاصحابها جبرائيل شكري ديب وشركاه »

- ٥ - تعلن شركة حوش وحداد المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٥ أيلول سنة ١٩٤٥ والمعلن عنها في العدد ٨٢٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ تشرين الاول سنة ١٩٤٥ انحلال هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٣/١/١ .

- ٥ - تعلن شركة السينما العربية المسجلة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٣٠ بتاريخ ١٩٥٠/٧/١ ، والمعلن عنها في الملحق رقم ٢ للعدد ١٠٨٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ تشرين الاول سنة ١٩٥١ انسحاب السيدين رفيق الصلاح وشكري العموري من الشركة اعتباراً من ١٩٥٣/١/١ ، حيث باعوا أسهمهما في الشركة الى السيدين جميل وعلي فريخ من أهالي وسكان نابلس ولم يبق للباقيين المذكورين أية علاقة في هذه الشركة .

- ٥ - تعلن الشركة الصناعية للوراقة والقرطاسية المساهمة المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٨ والمعلن عنها في الملحق رقم ١ للعدد ١١٢٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١١ التعديلات التالية :-

- ١ - بيع كل من السادة عمود يوسف عيسى الصفدي ومحمد يوسف عيسى الصفدي واحمد يوسف عيسى الصفدي كامل حصصهم وأسهمهم في هذه الشركة الى السيد اسماعيل محمد نجم الدين الكردي ، كما وأن السادة عبد السلام يوسف عيسى الصفدي وصادق يوسف عيسى الصفدي واسعاف محمود يوسف عيسى الصفدي قد انسحبوا من هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٣/٤/١ ولم يبق لاي منهم أية علاقة أو حقوق في الشركة .
- ٢ - وقد انيط حق التوقيع عن الشركة بالسيد اسماعيل محمد نجم الدين الكردي منفرداً .

كل من من الله على

٥ : لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثاني من شهر حزيران سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة : (شركة الطباعة الحديثة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة : شركة الطباعة الحديثة .
اسماء الشركاء : السيد مصطفى علي الكردي ، السيدة زهره قاسم قردن ، السيد عثمان احمد الكردي ، السيد عبد الرحمن علي الكردي .

مركز الشركة : عمان ، ويجوز لها فتح فروع في انحاء المملكة وخارجها .
رأس المال الشركة : ٦٠٥٠ دينار اردني .

الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة : البادة عبد الرحمن علي الكردي ومصطفى علي الكردي مجتمعين ، والتوقيع عنها : تاريخ ابتداء الشركة وانجلائها : ١٩٥٣/٤/١ ولاجل غير مسمى . اعمال الشركة : أعمال الطباعة بمختلف أنواعها والتركيبات والانتاج بكافة لوازم الطباعة .

٥ : لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الرابع من شهر حزيران سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة : (شركة معامل النسر للتقطيع) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

سم الشركة : شركة معامل النسر للتقطيع .
اسماء الشركاء : مذهب موسى حداد وجوده عبد الله سوادني .
مركز الشركة : الزرقاء ، ويجوز فتح فروع لها في انحاء المملكة الاردنية والقطار العربية .
رأس المال الشركة : ١٠٠٠٠ دينار اردني .

الشركاء المفوضون بتولى شؤون الشركة : مذهب موسى حداد وجوده عبد الله سوادني مجتمعين ، والتوقيع عنها : تاريخ ابتداء الشركة وانجلائها : ١٩٥٣/٤/١٥ ولاجل غير مسمى . اعمال الشركة : ان تشي وتدير مصنع أو مصانع لصنع جميع انواع المشروبات الروحية ولصنع اسيرتو والخميرة وكربونات الصودا والبيرة والمياه المعدنية وان تتعامل لشراء وبيع المتوجات وشراء وبيع المواد الخام اللازمة لها .

٥ : لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الحادي والثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة : (شركة فيلادلفيا للتجارة والتعهدات العامة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة : شركة فيلادلفيا للتجارة والتعهدات العامة .
اسماء الشركاء : ميشيل نزال ونور الدين نزال ولييه نزال .
مركز الشركة : عمان ، ويجوز فتح فروع لها في انحاء المملكة .
رأس المال الشركة : ٢٠٥٠ دينار اردني .
تاريخ ابتداء الشركة وانجلائها : ١٩٥٣/٤/١٥ ولاجل غير مسمى .

اسماء الشركاء المفوضين بتولى شؤون الشركة : ميشيل نزال ونور الدين نزال ومحمد نزال مجتمعين ، والتوقيع عنها : اعمال الشركة : العمل في التجارة والتعهدات العامة .

أخبار

صادر من دائرة اجراء عمان بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الاجراء

الى المحكوم عليه صالح بن محمد الصالح الحجازي من عقوبة السجن المجهول على الاقامة .
يجب حضورك لدائرة اجراء عمان في غضون ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وذلك لاجل تنفيذ حكم الاعلام الصادر بحقتك من محكمة عمان الصلحية بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٠ ورقم ١١١١ المتضمن الزامك لتأدية مبلغ ٦ دنانير و ٤٨٥ فلساً الى المحكوم له صندوق الحرية وفي حالة تأخرك عن الحضور تمد غتتاً عن تنفيذ الحكم بطوعك وستبشر دائرة الاجراء باجراء معاملة التنفيذ بحقتك حسب الاصول .

مأمور اجراء عمان

أخبار

صادر من دائرة اجراء عمان بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الاجراء

الى المحكوم عليه عبد علي البرماوي المجهول على الاقامة .
يجب حضورك لدائرة اجراء عمان في غضون ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وذلك لاجل تنفيذ حكم الاعلام الصادر بحقتك من محكمة عمان الصلحية بتاريخ ٦/٣/١٩٥١ ورقم ٣٤٦ المتضمن الزامك لتأدية مبلغ ٥٥٠ فلساً الى المحكوم له صندوق الحرية وفي حالة تأخرك عن الحضور تمد غتتاً عن تنفيذ الحكم بطوعك وستبشر دائرة الاجراء باجراء معاملة التنفيذ بحقتك حسب الاصول .

مأمور اجراء عمان

أخبار

صادر من دائرة اجراء عمان

الى المدين عكشه عبد العزيز المصري المجهول على الاقامة .
قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة واحد وعشرين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره ٥٥٠ فلساً الى دائلك صندوق الحرية فاذا لم تؤد الدين أو تستعمل حقتك المصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اليك سيفقد هذا القرار بحقتك حسب الاصول .

١٩٥٣/٥/٢١

مأمور اجراء عمان

مذكرات دعوى

صادرة من محكمة حقوق عمان

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل اقامته : نجيب أحمد من سكان المرق المجهول على الاقامة .
٥ : يقتضي بحضورك لمحكمة حقوق عمان يوم الاربعاء الواقع ١٣/١٠/١٩٥٣ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

هذا من الأصول

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق عمان

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل إقامته : محمد علي عبد من عشيرة الحويطات مجهول محل الإقامة .
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق عمان يوم الأربعاء الواقع ١٩٥٣/٦/٢ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي أقامها عليك
النائب العامة بالاضافة لوظيفته فإذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق عمان

اسم المدعى عليه وشهرته وعمل إقامته : انتون يعقوب من أمالي يافا المجهول محل الإقامة .
يقتضي حضورك لمحكمة حقوق عمان يوم السبت الواقع ١٩٥٣/٦/١٣ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي أقامها عليك
النائب العام فإذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جراه الطقية

الاسم والشهرة : عيد بن صباح ابو امسيير من البريان الرجل في غور كبد والمجهول محل الإقامة .
تعيين يوم الاحد الواقع في ١٩٥٣/٦/٢١ الساعة السابعة والنصف صباحاً موعداً لرؤية دعوى السرقة التي أقامها عليك محمد
الطويل من البريان الرجل فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح جراه الطقية وأن لم تحضر تجري عليك الأحكام
المنصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .
١٩٥٣/٦/١

تصحيح خطأ

١ - ورد في الملحق رقم ١ للمدد ١١٤٤ من الجريدة الرسمية في الصفحة ٢٨٥ من البطر ٢١ كلمة « المعارف » خطأ ، والصواب
« الندلية » .

٢ - ورد في الملحق رقم ١ للمدد ١١٤٤ من الجريدة الرسمية في الصفحة ٢١٦ من البطر ١٧ جملة « شركة مواد البناء المحدودة »
خطأ ، والصواب « شركة مواد البناء الأردنية المحدودة » .

الرسمية
الطبية
مملكة الأردن
الاسم
وزان

عمان : يوم الاحد ١٧ شوال سنة ١٣٧٢ الموافق ٢٨ حزيران سنة ١٩٥٣

ملحق رقم ٣ للمدد ١١٤٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٣٧٢ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٥٣

الفهرس

صحيفة

٣٠٢ - ٣٤٤

تطبيق قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

نظام صادر عن هيئة بلدية البيرة بمقتضى المادة ٩٩

إن هيئة بلدية البيرة ، إستأداً إلى الصلاحية المخولة لمجلس بلدية البيرة في المادة التاسعة والستين من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ ، فقد أصدرت النظام التالي :

اسم النظام (١)

يطلق على هذا النظام اسم نظام بلدية البيرة لسنة ١٩٥٣ .

تفسير (٢)

اصطلاحات يكون للألفاظ والمباني الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ، إلا إذا دللت القرينة على غير ذلك :

تعني لفظة « المجلس » وعبارة « مجلس البلدية » مجلس بلدية البيرة ، وتعني عبارة « هيئة البلدية » هيئة بلدية البيرة . وتصرف عبارة « منطقة البلدية » إلى منطقة بلدية البيرة .

الفصل الأول

إنشاء الشوارع

تفسير (٣)

في هذا الفصل من النظام :

تتضمن لفظة (الشارع) كل طريق أو ذقاق أو ممر أو ممشى أو درب أو ساحة يملك الجمهور حق السير فيها ، وتشمل الطريق الخصوصية والطريق الكائنة فوق أي جسر عمومي . وتعتبر جميع الأقيسة والمصارف والخنادق الواقعة على جانبي أي شارع كهذا جزءاً من ذلك الشارع .

ويقصد بعبارة « إنشاء الشارع » حفر أرض الشارع وتبطينه ونصبه ورصفه وحفر الخنادق فيه لتصريف مياهه السطحية ، وتشمل أيضاً الأشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى وإنشاء و/أو تغيير الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بأية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لإنشاء الشارع . كما تشمل أي توسيع يجري في جانبي الشارع بنقض النظر عن مساحة التوسيع .

وتشمل لفظة « المالك » الشخص الذي يتقاضى بدل إيجار أو ريع أي عقار في أحوال يعتبر معها المالك المعروف لذلك العقار أو وكيل المالك سواء كان هو المتصرف بذلك العقار أو كان العقار مسجلاً باسمه ، أم لم يكن .

وتشمل لفظة « العقار » الأبنية والأراضي على اختلاف وجوه استعمالها ، مسورة كانت أم غير مسورة مسكونة أم خالية ، مبنياً عليها أم غير مبنى ، عامة أم خاصة ، محفظاً بها بمقتضى صلاحية قانونية أم غير محفظ بها كذلك .

المادة (٤)

إعلان الشوارع يجوز لمجلس البلدية ، إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدمه إليه الذين يملكون القسم الأكبر من المقاربات الواقعة على جانب أي شارع من الشوارع ضمن منطقة البلدية ، أن يعلن ذلك الشارع شارعاً عمومياً ، بموافقة متصرف اللواء الحظية ، ومن ثم يجوز لمجلس البلدية أن يقرر تعييد ذلك الشارع على الوجه الذي يبينه ، بعد الحصول موافقة متصرف اللواء أيضاً .

المادة (٥)

تكليف المالكين عندما يتخذ مجلس البلدية قراراً بإنشاء شارع عمومي على الوجه المذكور أعلاه يُلغى قراره إلى أصحاب المقاربات يدفع نفقات إنشاء ذلك الشارع ، ويشرع في الحال بإنشائه ، ويجوز له أن يكلف أولئك المالكين دفع أي قسم من نفقات إنشاء ذلك الشارع ، أو أن يكلفهم بدفع النفقات جميعها .

المادة (٦)

مسؤولية أصحاب الأملاك يترب على أصحاب الأملاك الواقعة على أي شارع عمومي أنشأ بمقتضى هذا الفصل من النظام ، أن يدفعوا إلى مجلس البلدية النسبة المئوية من النفقات التي يتبناها المجلس بمقتضى المادة الخامسة من هذا النظام ، وتوزع تلك النفقات فيما بينهم بالنسبة إلى طول واجهات عقاراتهم الواقعة على الشارع وفقاً للتخمين الذي يجريه مجلس البلدية أو المأمور المفوض عنه حسب الأصول .

إن النفقات الموزعة على الوجه الآنف الذكر لا تشمل النفقات التي تصرف على إنشاء و/أو تغيير الجدران الواقية أو جدران الحدود ، أو على الأشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع التي تعتبر ضرورية لإنشائه . يستوفى مجلس البلدية نفقات الأشغال المذكورة جميعها من صاحب أو أصحاب الابنية أو الأراضي التي تشمل على تلك الجدران أو التي أجريت فيها تلك الأشغال .

المادة (٧)

تحصيل النفقات التي يتكبدها مجلس البلدية بمقتضى هذا الفصل من النظام بالطريقة التي تحصل فيها الضرائب والعوائد المستحقة له .

المادة (٨)

تبلغ الاشعارات أو إذا أريد تبليغ إخطار أو إشعار أو مستند بمقتضى هذا الفصل من النظام إلى مالك عقار أو أرض ، وكان ذلك العقار ، أو تلك الأرض مملوكة بصورة مشتركة ، وكان اسم واحد أو أكثر من هؤلاء الشركاء غير معروف ، يبلغ الإخطار أو الإشعار إلى الشركاء المعروفين ، ويجوز للمجلس بعد ذلك أن ينشر إعلاناً في جريدة ملائمة من الجرائد المنتشرة في البيرة ، يكلف فيه كل من يدعي بأي حق في العقار أو الأرض بصفته شريكاً في الملكية ، بأن يراعي الشروط المدرجة في ذلك الإعلان خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، وعند انتهاء تلك المدة يعتبر أن الإعلان قد بلغ تبليغاً قانونياً إلى جميع المالكين الشركاء في ملكية العقار أو الأرض .

المادة (٩)

بدء العمل يعتبر هذا الفصل من النظام ساري المفعول اعتباراً من اليوم الأول من شهر آب سنة ١٩٥٣ .

الفصل الثاني

صيانة الشوارع

المادة (١٠)

تفسير (١٠)

اصطلاحات في هذا الفصل من النظام : —

أ - تشمل لفظة « شارع » كل طريق أو ساحة أو ممر يملك الجمهور حق السير فيه نافذاً كان أم غير نافذ وكذلك كل طريق أو ممر يستعمل سبيلاً للوصول إلى دارين أو أكثر ، أو أنشئ بقصد استعماله لهذه الغاية سواء كان للجمهور حق السير فيه أم لم يكن ، وتعتبر جميع الأقيسة والمصارف والخنادق الواقعة على جانبي أي شارع كهذا جزءاً من ذلك الشارع .

ب - يعتبر الشخص أنه ارتكب فعلاً من الأملاك ، إذا كان قد أتى ذلك الفعل بنفسه أو بواسطة خادمه أو وكيله ، أو إذا كان قد أدان شخص في أتيانه ، سواء كان ذلك الشخص مستخدماً لديه أم لم يكن .

كل من من الشوارع

وضع العوائق المادة (١١)

كل من :-

- ١ - بنى أو أنشأ أو أقام أو أبقى حائطاً أو سياجاً أو عموداً أو أي عائق آخر في أي شارع أو في أي قسمته، أو ب - غطى أو عاق مجرى مكشوفاً أو مصرفاً أو قناة واقعة على جانب أي شارع عام ، أو ج - وضع صندوقاً أو طرداً (بالة) أو بضائع أو أية مادة أخرى في أي شارع ، أو تسبب في وضعها فيه ، بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو تؤخرهم عن القيام به ، أو تغفل أو تتوق حركة السير في الشارع وقتاً أطول مما هو ضروري بالقدر المعقول لتحميل ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو إزالتها . يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير أردنية ، وبغرامة إضافية لا تزيد على دينارين من كل يوم تستمر فيه المخالفة من المجلس أو المأمور المفوض منه حسب الأصول ، أو بعد الإدانة .
- ٢ - إذا ظهر في أية حال من الأحوال أن صندوقاً أو طرداً (بالة) أو بضائع أو أية مادة أخرى قد نقلت من بناية أو أرض ووضعت في شارع عام خلافاً لهذه المادة ، يعتبر مشغل تلك البناية أو الأرض أنه هو الذي ارتكب المخالفة ، إلى أن يقيم الدليل على خلاف ذلك .
- ٣ - يجوز للمجلس ، أو المأمور المفوض منه حسب الأصول ، أن يصدر أمراً إلى الشخص الذي أقام أو وضع أي عائق من هذه العوائق في الشارع العام ، يكلفه فيه إزالته ، أو أن يتخذ التدابير لازالة ذلك العائق وأن يحصل لجميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في سبيل ذلك ، من الشخص المذكور .
- ٤ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من أن يسمح خطياً بأقامة انشاءات مؤقتة في أي شارع إبان الاعياد والاحتفالات .

المادة (١٢)

- ١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أية مادة من مواد البناء في أي شارع أو أن يحفر حفرة أو اخدوداً فيه ، إلا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من المجلس أو من المأمور المفوض منه حسب الأصول . وبني أن يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجبة مراعاتها في وضع تلك المواد أو حفر تلك الحفرة أو الأخدود (الخندق) منع يأن المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .
- ٢ - إذا صدر مثل هذا التصريح إلى شخص ما ، وجب عليه أن يقيم سياجاً واقياً حول المواد أو الحفرة أو الأخدود على نفقته الخاصة ، وأن يبقى ذلك السياج قائماً إلى أن ترفع تلك المواد من الشارع أو تغطى الحفرة أو الأخدود أو يؤمن الناس بما يشاء من ذلك من خطر على وجبتهم يرضى به المجلس أو المأمور المفوض منه حسب الأصول ، ويترتب على ذلك الشخص أيضاً أن يضع حول ما ذكر نوراً كافياً خلال الليل بصورة ترضي المجلس أو المأمور المفوض منه حسب الأصول .
- و يجوز للمجلس أو المأمور المفوض منه حسب الأصول ، أن يسترد التصريح إذا ثبت لديه وجود أسباب استثنائية تبرر ذلك .

- ٣ - كل من وضع مواد أو حفر حفرة أو اخدوداً ، دون أن يحصل على تصريح بذلك ، أو تخلف عن إقامة سياج أو عائق وضع نور حول المواد أو الأخدود ، أو عن تغطية المواد أو الحفرة أو الأخدود أو تأمين الناس من خطرة بوجه آخر بالصورة المذكورة آنفاً ، على نفقته ، بعد انتهاء مدة التصريح أو بعد سجنه منه في المخالفة ، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير أردنية ، وبغرامة أخرى لا تزيد على دينارين من كل يوم تستمر فيه المخالفة ، بعد مضي أربع وعشرين ساعة على ثلثية إخطاراً خطياً بذلك من المجلس أو من المأمور المفوض منه حسب الأصول ، ويجوز للمجلس ، بعد انتهاء مدة الأربع وعشرين ساعة المذكورة ، أن يضع سياجاً أو نوراً حول تلك المواد أو الحفرة أو الأخدود أو أن يغطي تلك الحفرة أو الأخدود ، ثم يستوفى جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في سبيل ذلك من الشخص المخالف .

حظر وضع المواد في الشوارع بدون تصريح

كل من أنشأ حائطاً من الشوارع

تصلح الاماكن المادة (١٣)

- ١ - اذا كان من رأي المجلس أو المأمور المفوض منه حسب الأصول ، أن بناء أو بئراً أو حفرة أو أي مكان آخر في حالة خطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه الترميم الكافي أو لوجود نقص في صيانه أو تسيجه أو لأي سبب آخر ، يرسل المجلس إخطاراً تحريرياً إلى مالكه يكلفه فيه بتصلحيه أو وقايته أو اقامة سياج حوله في الحال ، على وجه يزيل الخطر الناشئ عنه .
- ٢ - كل مالك تخلف ، دون سبب معقول ، عن العمل بما كلفه في الاخطار الآنف الذكر ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير ، ويجوز للمجلس أن يقوم بالاصلاح أو أن يجري الأشغال اللازمة لوقاية أو أن ينشئ السياج ، ثم يستوفى جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في سبيل ذلك من مالك تلك البناية أو البئر أو الحفرة أو المكان الآخر .

المادة (١٤)

- ١ - كل من عطل أو أزال أو شوه سطح شارع من الشوارع أو رصيفه أو الحق به ضرراً ، أو أجرى تغييراً فيه على أي وجه آخر ، دون أن يكون قد حصل على تصريح خطي بذلك من المجلس أو من المأمور المفوض منه حسب الأصول ، يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أردنية .
- ٢ - يتحمل المالك أو المأمور المفوض منه حسب الأصول ، صلاحية اصدار هذا التصريح إلى أي شخص ، وفقاً للشروط التي يستصوب فرضها المجلس أو المأمور المذكور .
- ٣ - يجوز للمجلس أن يعمر سطح أو رصيف أي شارع شوه على الوجه الآنف الذكر وأن يصلح الضرر اللاحق به ، كما يجوز له أن يستوفى جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل ، من الشخص المخالف .

المادة (١٥)

- ١ - اذا الحق بشارع من الشوارع العامة ، أو بأي قسم منه ، ضرر طارئ غير مقصود بسبب حفريات أجريت في أرض متاخمة له ، أو كنتيجة لتلك الحفريات ، يجوز للمجلس أن يصلح ذلك الضرر ، وأن يستوفى جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل ، من مالك الأرض التي أجريت فيها الحفريات .
- ٢ - يجوز للمجلس ، أو للمأور المفوض منه حسب الأصول ، أن يبلغ مالك الأرض التي أجريت فيها الحفريات أو الشخص الذي أجراها ، إخطاراً يكلفه فيه اصلاح الضرر الذي لحق بالشارع وإذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلفه في الاخطار ، يجوز للمجلس أن يصلح ذلك الضرر وأن يستوفى المصاريف التي يتكبدها في ذلك السبيل ، من مالك الأرض أو من سبب الضرر .

الفصل الثالث
الارصفة

المادة (١٦)

- ١ - ابقاء للنفاة المقصودة من هذا الفصل من النظام :
- أ - تشمل لفظة « الرصيف » المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد طريق العربات من الجهة نفسها ، بما في ذلك جداره الشك والقناة الكائنة بين تلك المساحة وحد طريق العربات .
- ب - وتشمل لفظة « الشارع » وتحت كل طريق أو ساحة أو عمر أو درب يملك الجمهور حق السير فيه ، نافذاً كان أم غير نافذ ، وكذلك طريق أو عمر يستعمل سبيلاً للوصول إلى دارين أو أكثر أو أنشئ بقصد استعماله لهذه الغاية ، سواء كان للجمهور حق السير فيه أم لم يكن .

المادة (١٧)

- ١ - إذا وجد أن أي رصيف أو قسم من رصيف ، يؤلف قسماً من شارع لم يسو سطحه ولم يرصف أو تحفر أفتية ومصارف فيه حسب مرضاة المجلس ، يجوز للمجلس أن يرسل إخطاراً كتابياً إلى أصحاب المستقارات السالكين

صلاحات المجلس في تبلغ اخطار السالكين

أو الأراضي الواقعة على ذلك الرصيف أو القسم منه ، أو إلى أصحاب المقارات أو الأراضي المتاخمة له ، يكلفهم فيه تسوية الرصيف ورصفه وحفر أقبية ومصارف فيه ، خلال المدة التي تعين في الاخطار ، وبالصورة والمواد التي يبينها المجلس .

المادة (١٨) أحكام تتعلق بإيقاف العمل إذا لم يشرع في العمل خلال المدة المعينة في الاخطار ، أو إذا شرع فيه ثم أوقف مدة تتجاوز أربعة عشر يوماً ، يجوز للمجلس أن يتم العمل بنفسه ، إذا استصوب ذلك ، وبما يقابل المالك المتخلف ، لدى أدائه ، بفرامة لا تتجاوز خمسة دنانير ويكلف أيضاً بدفع المصاريف التي أنفقها المجلس .

المادة (١٩) التسهيلات يدفع المالكون كلفة إنشاء الرصيف ، حسب امتداد عقاراتهم على طول الرصيف ، وبالنسبة التي يبينها المجلس ، فإذا تخلفوا عن دفعها تستوفى منهم بالطريقة التي تستوفى بها الضرائب أو العوائد المستحقة للمجلس .

المادة (٢٠) اتساع طريق التعريسات يكون عرض طريق الدرب في كل شارع بالقدر الذي يبينه المجلس .

المادة (٢١) صدور الرخص بإنشاء الأرصفة ١ - إذا رغب شخص في إنشاء رصيف أو قسم من رصيف متاخم للملكة ضمن منطقة إقليمية ، ينبغي عليه أن يقدم طلباً تحريراً بذلك إلى المجلس لإصدار رخصة له ، وتشتمل الرخصة ، إذا منحت ، على تعليمات المجلس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي إنشاء الرصيف أو القسم من الرصيف بمقتضاها والمواد التي ينبغي استعمالها في إنشائه .

٢ - إذا تخلف الشخص المذكور عن العمل بتعليمات المجلس أو الأمور المفوض منه حسب الأصول أو قام بإنشاء الرصيف دون الحصول على رخصة يعاقب لدى أدائه بفرامة لا تزيد على خمسة دنانير أردنية ، ويكلف دفع التفتات التي يتكبدها المجلس في سبيل القيام بالعمل المعين في الرخصة .

المادة (٢٢) تبليغ الإشعارات أو الاخطارات إذا أريد تبليغ إخطار أو إشعار أو مستند بمقتضى هذا الفصل من النظام ، إلى مالك عقار أو أرض ، أو أصحاب المقار أو تلك الأرض ملوكة بصورة مشتركة ، وكان اسم واحد أو غير واحد من هؤلاء الشركاء غير معروف ، يبلغ الاخطار أو الإشعار إلى الشركاء المعروفين ، ويجوز للمجلس بعد ذلك أن ينشر إعلاناً في جريدة ملائمة من الجرائد المنتشرة في البيرة يكلف فيه كل من يدعي بآي حق في المقار أو الأرض بصفته شريكاً في الملكية ، بأن يراعي الشروط المدرجة في ذلك الإعلان خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره وعند انتهاء تلك المدة يعتبر أن الإعلان قد بلغ تبليغاً قانونياً إلى جميع المالكين الشركاء في ملكية المقار أو الأرض .

المادة (٢٣) رسوم الرخصة يستوفى المجلس البلدي في البيرة مبلغ عشرة فلسات عن كل متر مربع من الرصيف المنوي عمله على أن لا يقل الرسم عن نصف دينار لإصدار الرخصة المشار إليها في المادة الحادية والعشرين من هذا النظام .

الفصل الرابع

لوحات أسماء الشوارع

المادة (٢٤) تفسير اصطلاحات تبني لفظة (شارع) الواردة في هذا الفصل من النظام كل شارع أو طريق أو زقاق أو ساحة واقعة ضمن منطقة البلدية .

المادة (٢٥) صلاحية المجلس في إطلاق الأسماء على الشوارع يجوز لمجلس البلدية بموافقة متصرف اللواء أن يسمي أو يبيد تسمية أي شارع من الشوارع ويجوز له أو لمعتده أن يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من أي ملك مجاور له أو على أي قسم خارجي منه بالصورة التي يستعملها .

المادة (٢٦) إزالة لوحات الأسماء يجوز لمجلس البلدية أن يزيل أية لوحة من لوحات أسماء الشوارع وضعت بدون أي إذن منه .

المادة (٢٧) كل من أزال أو محاً أية لوحة من لوحات الأسماء الموضوعة بمقتضى المادة الخامسة والعشرين من هذا النظام أو عتب بها ، أو عاق مجلس البلدية أو معتمده عن وضع لوحة باسم أي شارع على أي ملك بمقتضى المادة المذكورة ، أو خالف أحكام المادة السادسة والعشرين من هذا النظام ، يعاقب لدى أدائه بفرامة قدرها خمسة دنانير أردنية .

الفصل الخامس

الاعلانات

المادة (٢٨) تفسير اصطلاحات يكون للافظاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك : —

تبني لفظة « إعلان » كل إعلان أو صورة أو نقش أو رسم أو تصميم أو صورة شمسية تعرض في أي مكان من الامتعة العامة على ورقة أو ورق مقوي أو خشب أو زجاج أو معدن أو غير ذلك كما تبني النسخة المأخوذة من أي إعلان وتشمل هذه اللفظة كل إعلان ينار بالكهرباء أو بأية طريقة أخرى وكل شريط سينمائي يعرض في مكان عام خلاف الملاهي العمومية المرخصة حسب الأصول ، وكل إعلان أو عدد خاص من جريدة ، غير أنها لا تشمل البقعات أو الامتعات .

وتبني لفظة (ينفذ) أو (أره) كل إعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط أو نوع عمله أو مهنته أو حرفته التي يتطاعها في ذلك المحل ، أو بيان الناية الأخرى التي يستعمل المقار من أجلها ، أو اسم ذلك الشخص مع أي بيان أو إعلان كهذا . وتنصرف عبارة (عرض الإعلان) إلى تعليق أو عرض الإعلان في مكان عام أو عرضه أو إبرازه فيه بصورة أخرى .

وتشمل عبارة (مكان عام) كل طريق أو شارع ، أو جادة ، أو حديقة عامة ، أو زقاق أو ميدان ، أو ممر عام أو ممر خاص ، يملك الجمهور حق السير فيه ، وكل موقع مشغول ، وتشمل أيضاً كل جسر أو رصيف أو سياج أو أي لوح أو لوحة إعلانات أو نشرات ، وكل بوابة أو عامود أو جزء خارجي من أية بناية أو سياج أو أي ملهى عمومي وأية مركبة عمومية أو تجارية حسب تعريفها المدرج في المادة الثانية من قانون النقل على الطرق .

المادة (٢٩) حظر عرض الاعلانات في بعض المناطق لا يجوز لأي شخص أن يعرض إعلاناً أو ينفذ الأسباب لعرضه في أي مكان عام ، ضمن منطقة البلدية ، إلا إذا كان ذلك على إحدى لوحات الاعلانات التي أعدها مجلس البلدية لذلك الغرض .

حظر عرض الاعلانات في بعض المناطق الرسوم المستوفاة عن عرض الاعلانات

المادة (٣٠) ١ - يجوز للمجلس أن يستوفي عن الاعلانات المعروضة الرسوم التالية : أ - عن كل إعلان يعرض على ستار السينما مائة فلس لمدة أسبوع من تاريخ ابتداء عرض الإعلان . ب - عن كل إعلان ينار بالكهرباء أو بأية طريقة أخرى مائة وخمسين فلساً لمدة أسبوع من تاريخ عرض الإعلان . ج - عن كل إعلان عن مدة سبع أيام سبعون فلساً .

كل من أشعل

وتختتم جميع نسخ الاعلان بطابع خاص يده المجلس خصوصاً لهذه الغاية .
٢ - لا يجوز لأي شخص أن يعرض أي اعلان إلا بعد أن يدفع للمجلس أو لمتمده المفوض منه حسب الأصول ، الرسم المستحق على ذلك الاعلان بمقتضى الفقرة السابقة .

النصيص
بعرض
الاعلانات
وتقرير
الأولوية

المادة (٢١)

١ - يترتب على كل شخص يرغب في عرض اعلان من الاعلانات المشار إليها في الفقرة (أ) و (ج) من المادة الثلاثين من هذا النظام أو في عرض اعلان يثار بالكهرباء في مكان خاص أعده المجلس لتلك الغاية أن يقدم طلباً للمجلس للسماح له بعرض ذلك الاعلان خلال المدة التالية :
أ - اعلانات الملاهي العمومية أو الاعلانات التجارية ب ٤٨ ساعة قبل عرض الاعلان .
ب - اعلانات التمي والحداد ب ٦ ساعات قبل عرض الاعلان .
ج - الاعلانات الأخرى ب ٢٤ ساعة قبل عرض الاعلان .
٢ - يقرر المجلس أو متمده المفوض منه حسب الأصول ، الأولوية في عرض الاعلانات .

إرسال نسخ
الاعلانات
للمجلس

المادة (٢٢)

يحق للمجلس أن يسلم خمس نسخ من أي اعلان من الاعلانات المشار إليها في الفقرة (أ) و (ج) من المادة الثلاثين من هذا النظام بدون مقابل .

تخفيض
الرسوم

المادة (٢٣)

يجوز للمجلس أن يخفض الرسوم المذكورة في المادة الثلاثين من هذا النظام عن أي اعلان تعرضه أية مؤسسة أو هيئة خيرية أو دينية أو ثقافية أو فنية أو رياضية ، أو يعرض لمنفعتها ، أو تعرضه أية مؤسسة أخرى يعتبرها المجلس ذات صيغة عمومية ، أو يعرض لمنفعة تلك المؤسسة .

حظر تشويهد
الاماكن

المادة (٢٤)

لا يجوز لأي شخص أن يعيب أية لوحة أو كشك أو مكان خصصه المجلس لعرض الاعلانات عليه وفقاً لأحكام هذا الفصل من النظام ، أو أن يشوهه أو يكسره أو يلوته .

حظر تشويهد
الاعلانات

المادة (٢٥)

لا يجوز لأي شخص أن يزيل أو يمزق أو يشوه أو يلف أو يلوث أي اعلان من الاعلانات التي تعرض وفقاً لهذا النظام .

منع عرض
بعض
الاعلانات

المادة (٢٦)

لا يجوز لأي شخص أن يعرض اعلاناً يثار بالكهرباء بصورة متقطعة أو اعلان أو اذاعة بواسطة كرامافون أو راديو أو جهاز مكبر للصوت بصورة ظاهرة في شارع أو مكان عام أو على مركبة عمومية أو تجارية حسب تعريفها المدرج في المادة الثانية من قانون النقل على الطرق .

منع عرض
بعض أنواع
الاعلانات

المادة (٢٧)

لا يجوز لأي شخص أن يعرض اعلاناً بشكل شريط يمتد من جهة من الشارع إلى جهة الأخرى ، أو بشكل اعلان تحمله أو توزعه أية مركبة أو حيوان أو شخص ، أو أن يعرض اعلاناً في شكل لوحة يحملها شخص .

توزيع
الاعلانات باليد

المادة (٢٨)

لا يجوز لأي شخص أن يوزع باليد أي اعلان ، ضمن حدود منطقة البلدية ، باستثناء الجرائد أو ملاحق الجرائد ، المرخصة بمقتضى قانون المطبوعات .

تحذير

المادة (٣٩)

١ - يجوز لرئيس البلدية أن يرسل أخطاراً كتابياً إلى أي شخص خالف أي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام ، يكلفه فيه بإزالة أي اعلان معروض أو إتلاف أي مكان يستعمل لعرض الاعلانات خلافاً لأحكام هذا الفصل من النظام ، أو أن يعمل وفقاً لأحكام هذا الفصل من النظام بآية صورة أخرى خلال المدة التي يحددها له في ذلك الاخطار ، على أن لا يحذف ذلك يحق المجلس في تقديم كل شخص خالف أي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام إلى المحكمة .
٢ - إذا تخلف الشخص الذي تبلغ هذا الاخطار عن العمل بما كلف به في الاخطار خلال المدة المقررة له ، يجوز للمجلس أن يقوم بذلك العمل على حساب الشخص المذكور .
٣ - إذا لم يمكن التحقق من اسم أو عنوان الشخص الذي خالف أي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام يجوز للمجلس أو المتمد المفوض أن يرسل أي اعلان معروض وان يلف أي مكان يستعمل لعرض الاعلانات خلافاً لأحكام هذا الفصل من النظام ، دون اخطار .

العقوبات

المادة (٤٠)

١ - كل من خالف أي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب بغرامة اضافية لا تتجاوز دينارين اردنيين عن كل مخالفة ، فإذا استمر في ارتكاب المخالفة يعاقب بغرامة اضافية لا تتجاوز خمسة دنانير اردنية عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد تبليغه اخطار رئيس البلدية الكتابي المشار اليه في المادة السابقة ، أو بعد الادانة .
٢ - يجوز للمجلس أيضاً أن يزيل أي اعلان ارتكبت المخالفة بشأنه على نفقة الشخص الذي ثبتت ادانته .

اغفاء الحكومة
والمجلس

المادة (٤١)

لا تسري أحكام هذا الفصل من النظام على الاعلانات التي تعرضها الحكومة أو يعرضها المجلس .

الفصل السادس
الارمات واللفطات

تفسير

المادة (٤٢)

يكون للفقلة التالية الواردة في هذا الفصل من النظام ، المعنى المخصص لها ادناه ، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

اصطلاحات

تعني لفظة « يفعله » و « آرمه » كل اعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عمله ، ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط أو نوع عمله أو مهنته أو حرفته التي يتعاملها في ذلك العقار أو بيان الغاية الأخرى التي يستعمل العقار من أجلها ، أو اسم ذلك الشخص مع أي بيان أو اعلان كهذا ، وتشمل أية إشارة أو كتابة تنقش أو اعلانات تكتب أو تنقش أو تعلق على الجدران الخارجية لأي عقار مشيرة إلى نوع العمل أو الحركة أو المهنة التي تمارس في ذلك العقار .

ترخيص

المادة (٤٣)

يحظر على أي شخص أن يضع أو يعلق أو ينقش أية لفظة أو آرمه فوق عقار أو حانوت أو محل عمل ضمن منطقة بلدية البيرة إلا إذا كان قد حصل مقدماً على رخصة بذلك من مجلس البلدية .

مدة العمل
بالرخص

المادة (٤٤)

يعمل برخصة اللفظة لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ صدورهما . ويشترط في ذلك أنه إذا صدرت الرخصة بعد اليوم الثلاثين من شهر أيلول يستوفى نصف الرسم المعين .

كل من أشعل

تجديد الرخصة

المادة (٤٥)

يقتضي تجديد رخصة اليفة خلال شهر نيسان من كل سنة ويبلغ مجلس البلدية صاحب كل أرمه أو فطة لم تجدد رخصته بعد انقضاء تلك المدة اشعاراً يكلفه فيه ، امانوع الأرمه أو اليفة أو معوها ، أو تجديد رخصتها ، ويشترط في ذلك أن يعتبر صاحب الأرمه أو اليفة ، انه قد ارتكب مخالفة لاحكام هذا الفصل من النظام . وان كان لم يبلغ اشعاراً على الوجه الآنف الذكر .

الرسوم

المادة (٤٦)

يقدر رسم رخصة الأرمه أو اليفة على أساس حجمها إذا كان يمكن فصلها من العقار ، أو على أساس المساحة التي تشغلها إذا كانت منقوشة أو مكتوبة أو مدهونة على جدران العقار الخارجية أو أبوابه . ويقدر الرسم على أساس النفقات التالية :-

- أ - عن كل أرمه أو فطة تبلغ مساحتها المربعة ربع متر أو أقل ٢٥٠
- ب - عن كل أرمه أو فطة تتجاوز مساحتها المربعة ربع متر ولكنها لا تزيد على المتر ٤٠٠
- ج - عن كل متر مربع أو كدور المتر المربع من سطح الأرمه أو اليفة إذا كان سطحها يساوي متراً مربعاً فأكثر ٧٥٠

منع وضع اليفطات في بعض الحالات

المادة (٤٧)

- ١ - لا يجوز وضع أرمه أو فطة في شارع أو طريق عام أو زقاق أو ساحة أو ميدان أو تعليقها على عقار بشكل يعيق حركة المرور أو يعجب النظر .
- ٢ - يسمح تعليق أرمه أو فطة واحدة فقط على كل مدخل من مداخل الحانوت أو العقار أو محل العمل .
- ٣ - لا يجوز إقامة أرمه أو فطة أو وضعها أو نقشها على الجدران أو الأبواب خارج الحانوت أو العقارات أو محال الاعمال إلا بعد الحصول مقدماً على تصريح بذلك من مجلس البلدية .
- ٤ - لا يجوز تعليق أرمه أو فطة في نهاية الشوارع أو الطرق أو الأترة العمومية إلا بعد الحصول على تصريح تحريري بذلك من مجلس البلدية .

الاعفاءات من الرسوم

المادة (٤٨)

- ١ - تعفى أسماء وعناوين أصحاب المخازن أو العقارات أو محال الاعمال وشاغليها ، المكتوبة على الأبواب أو على واجهات عرض البضائع (الفترينات) من الرسوم المقررة في هذا الفصل من النظام .
- ٢ - تعفى المعاهد والمؤسسات الخيرية التي يعترف مجلس البلدية بصفتها تلك ، من الرسوم المقررة في هذا الفصل من النظام ، ولكنها تكون خاضعة لسائر أحكامه من الوجهه الأخرى .

إثارة اليفطات والأرصات

المادة (٤٩)

تجوز إثارة اليفطات المصرح تعليقها بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام بالكهرباء أو النفاذ أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الإثارة .

المقنونة

المادة (٥٠)

كل من خالف أحكام هذا الفصل من النظام يجرم ، لدى إدانته بجرامة لا تتجاوز عشرة دنانير أردنية .

الفصل السابع

هدم الابنية الخطرة

تفسير اصطلاحات

المادة (٥١)

يكون للافظ والمبارات التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعاني المخصصة أدناه ، إلا إذا دللت القرينة على غير ذلك :-

تعني لفظة « بناية » كل بناية مبنية من الحجارة أو الاسمنت (الباطون) أو اللين أو الحديد أو الخشب أو الصفيح (التلك) أو أية مادة أخرى ، وتشمل أيضاً أساس أية بناية كهذه أو أي حائط من حيطانها أو سقفها أو مدخنة أو رواق أو شرفة أو رفوف (قرنيش) أو طنف تابع لها ، وكل قسم آخر منها أو شيء ملحق بها ، وكل حائط أو سياج أو انشاء آخر يحيط بأرض أو قائم على حدود أرض أو فناء أو يقصد به أن يحيط بتلك الأرض و الفناء أو أن يحدده .

ويقصد بلفظة « القانون » قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ .

ويقصد بعبارة « رئيس البلدية » رئيس بلدية البيرة أو الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه في الوقت المبحوث عنه .

وتصرف لفظة « مهندس » الى الشخص الذي عينه المجلس مهندساً للبلدية ، وتطلق لفظة « المالك » على الشخص الذي يتقاضى في الوقت المبحوث عنه بدل ايجار أية بناية أو ربعها ، سواء كان لحسابه الخاص أم بصفته وكيلًا أو قيماً عن شخص آخر .

وتصرف لفظة « الساكن » الى الساكن في البناية بالفعل ، وتشمل المستأجر والمستأجر الفرعي .

معاينة الابنية الخطرة

المادة (٥٢)

١ - يترب على المجلس أن يتخذ التدابير لقيام المهندس أو أي شخص آخر أو أشخاص آخرين من ذوي الكفاية بالكشف من وقت الى آخر على الابنية التي قد تكون في حالة خطرة ، ومن ثم يترب على المهندس ، أو الشخص أو الاشخاص الذين اجروا الكشف أن يرفعوا تقريراً الى المجلس يضمنونه رأيهم عما اذا كانت الابنية مأمونة أو غير مأمونة .

٢ - يترب على مالك كل بناية أن يتخذ التدابير للمحافظة على بنايته في حالة تضمن سلامة الساكنين فيها والجمهور ويكون مسؤولاً عن حفظ العقار في حالة أمانة كما يجب .

٣ - اذا ظهر للمالك أية بناية أو للساكنين فيها أن البناية في حالة خطرة ، وجب عليه أن يبلغ الأمر في الحال الى المجلس ، وعندئذ يترب على المجلس أن يكلف المهندس أو أي شخص أو أشخاص من ذوي الكفاية بالكشف على تلك البناية .

الاجراءات التي يتخذها المجلس

المادة (٥٣)

١ - اذا اعتقد المجلس ، أن بناية من الابنية في حالة خطرة نتيجة التقرير الذي قدمه المهندس أو الشخص أو الاشخاص الذين اجروا الكشف عليها ، يوعز المجلس باتخاذ التدابير الفورية لتدعيم البناية أو يستدعا بدعائم من الخشب أو إقامة سياج حولها لوقاية الجمهور من الخطر ومن ثم يبلغ المالك والساكن اخطاراً كتابياً يكلف كلا منهما فيه بان يقوم فوراً باتخاذ الاجراءات التي يعينها في الاخطار .

٢ - اذا تخلف المالك أو الساكن الذي بلغ الاخطار عن الشروع في اتخاذ الاجراءات التي كلف اتخاذها في الاخطار خلال خمسة أيام من تاريخ تبليغ ذلك الاخطار اليه او اذا لم يعثر على المالك أو الساكن ، يقوم المجلس نفسه باتخاذ التدابير الفورية التي يعتقد ضرورة اتخاذها لدفع الخطر اما بهدم البناية أو بترميمها أو بأية طريقة أخرى .

٣ - اذا أجرى أي شغل على وجه لا يتفق وتعليمات المجلس كما ورد في الاخطار يجوز للمجلس أن يسلخ الشخص الذي أوجب اجراء ذلك الشغل أو المالك أو الساكن ، اخطاراً خطياً يكلفه فيه اتخاذ التدابير التي تبين في الاخطار فاداً لم يعمل بموجب الاخطار خلال المدة المضرورة فيه يجوز للمجلس أن يوعز للمهندس أن يتخذ التدابير الضرورية .

هذا من أصل

التدابير التي
تتخذ عند
الطوارئ

المادة (٥٤) إذا شهد المهندس بأن بناية من الأبنية هي في حالة تجعلها تهدد سكانها أو الجمهور بخطر عاجل ، يجوز لرئيس البلدية ، بموافقة متصرف اللواء أن يصدر أمراً بإغلاق تلك البناية في الحال ، فإذا لم يتخذ مالك البناية في الحال التدابير التي طلب المهندس اتخاذها ، أما لعدم العثور على المالك المذكور أو لأي سبب آخر ، يجوز لرئيس البلدية أن يوعز للمهندس بأن يتخذ التدابير القوية التي يعتقد ضرورة اتخاذها لدفع الخطر أما بهدم البناية أو بتزيمها أو بأية طريقة أخرى .

النفقات

المادة (٥٥)

إن كافة النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل اتخاذ التدابير المشار إليها في المادتين ٥٣ و ٥٤ من هذا النظام يدفعها المالك ، ويجوز للمجلس أن يحصل تلك النفقات منه كما يحصل عوائد وضرائب البلدية المتأخرة (البقايا) .

سلطة الدخول

المادة (٥٦)

يجوز للمهندس أو لأي شخص مفوض إليه خطياً من رئيس البلدية أن يدخل أية بناية ، بعد اعطاء ائتمان معقول بذلك ، للعمل على تنفيذ أحكام هذا الفصل من النظام .

المقوبات

المادة (٥٧)

كل من :
أ - رفض أو أهمل اتخاذ التدابير التي كلفه إياها المجلس أو رئيس البلدية بموجب هذا الفصل من النظام أو أجرى الاشتغال المشار إليها عملاً أو تعليماً للمجلس أو رئيس البلدية ، أو
ب - خالف أحكام هذا الفصل من النظام ، على أي وجه آخر ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أردنياً عن كل مخالفة ، وإذا استمرت المخالفة يعاقب بدفع غرامة إضافية لا تتجاوز عشرة دنائير عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الإداة .

الاضطرابات

المادة (٥٨)

١ - أن الاضطرابات والاضطرابات التي يراد تبليغها إلى أي شخص بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، يجوز إرسالها بالبريد المسجل إلى مكان إقامته الاحتيادي أو إلى محل عمله أو إلى آخر عنوان معروف ، لكن إقامته أو عمله .
٢ - يعتبر الاضطراب أو الاضطراب الذي يقضي هذا الفصل من النظام بتبليغه إلى مالك أو ساكن أية بناية ، أنه جنون على الوجه الصحيح ، إذا كتب عليه (مالك) أو (ساكن) تلك البناية ، دون إضافة أي اسم أو لقب أو وصف آخر له .

الفصل الثامن
منع المكاره

تفسير

المادة (٥٩)

أيضاً بالنايات المقصودة من هذا الفصل من النظام :
أ - تشمل لفظة (الطريق) أي شارع أو زقاق أو ميدان أو درب أو ساحة يملك الجمهور حق السير فيها وتشمل أيضاً الطريق الخصوصية .
ب - وتصرف عبارة (الساحة) إلى أية ساحة ضمن حدود منطقة بلدية البيرة أو منطقة تنظيم المدينة احتفظ بها كساحة بموجب مشروع تنظيم معمول به الآن أو سيوضع موضع العمل فيما بعد ، وإلى أية أرض لم يتناولها الانشاء والمرمان أو أرض خصوية لا يقوم عليها أي بناء .

اصطلاحات

منع المكاره

المادة (٦٠)

يحظر على أي شخص :
أ - أن يطرح أو يضع أية أقدار أو نفايات أو مواد كريمة أخرى في أية طريق أو ساحة .
ب - أن يلقي أية نفايات أو أشياء أخرى على أية طريق أو ساحة ، على وجه يسبب ضرراً أو مضايقة لعاير السيل .
ج - أن يقي أو يضع في أية طريق أو ساحة ، آلات (ماكينات) خربة أو نفايات حديدية أو غير ذلك من المواد ، أو أن يسمح بإبقاء هذه المواد أو بوضعها في أية طريق أو ساحة .
د - أن يترك حيواناً في الطريق أو أن يربطه أو أن يدعه هائماً في الطريق .
هـ - أن يضع أو يترك أية مواد أو أشياء أخرى على أية طريق أو أن يسمح بوضعها أو تركها عليها أو أن يسمح بمرور أية مواد أو أشياء أخرى فوق الطريق على وجه يتعارض مع سلامة وحرية السير فيها ، دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من مجلس البلدية أو المأمور المفوض منه حسب الأصول ، أو أن يسمح باستمرار هذه المكاره مدة أطول من المدة التي تسمح له بها في ذلك التصريح .
و - أن يضع أو يتسبب في وضع أي سبف أو مظلة أو غطاء أو خيمة أو شيء بارز آخر فوق أية طريق أو على عاذاته إلا إذا كان كل جزء من ذلك السبف أو تلك المظلة أو الغطاء أو الخيمة أو الشيء الآخر مرتفعاً عن سطح الأرض بما لا يقل عن مترين ونصف المتر .
ز - أن يمد أية أسلاك أو ما شابهها من الأدوات فوق أية طريق أو يتسبب في مدها دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من مجلس البلدية أو من المأمور المفوض منه حسب الأصول .
ح - أن يوقف أية عجلة أو عربة أو دراجة في الطريق مدة أطول من المدة اللازمة لوسق الضائع فيها أو إزالتها منها .
ط - أن يحفر أية طريق أو يتسبب في إجراء حفريات فيها دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من مجلس البلدية أو المأمور المفوض منه حسب الأصول .
ي - أن يتخلف عن تسييج أية حفريات أجراها في الطريق أو عن وضع نور بجانب الحفريات بدعوى الشمس لتنبه المارة وسائقي المركبات إلى وجود الحفريات والمساحة التي تشغلها .
ك - أن يطير طائرة (من الورق) في أية طريق أو ساحة أو أن يقذف أية قذيفة فوق أية طريق أو عليها أو أن يطغى قصداً وبصورة غير مشروعة نور أي مصباح وضع على الطريق لإضاءة الشارع أو تحذير المارة أو السائقين .
ل - أن يمتلك أو يسوق بعنف حصاناً أو حيواناً آخر على أية طريق أو أن يقود أو يركب حصاناً أو حيواناً آخر أو أن يدفع أو يسحب أو يركب أية عجلة أو عربة أو دراجة على رصيف أية طريق .
م - أن يتعرض لأي علامة من علامات البلدية أو إعلان من إعلاناتها أو مصباح من مصابيح الطريق أو شجرة مفروسة على جانب أي طريق أو يلحق ضرراً بأي شيء مما تقدم أو يطمسه أو يغيره أو يمحوه .
ن - أن يشغل أو يتسبب في تشغيل أي غرامفون أو راديو أو مكبر صوت أو ما شاكل ذلك من الآلات على وجه يقلق راحة الآخرين .
س - أن يمرض أي منظر تمثيلي أو لهو عمومي في أية طريق أو ساحة .
ع - أن يقف أو يقعد أو يضطجع في أي شارع على وجه يعيق حرية المرور .
ف - أن يستجدي أو يحمل ولداً دون الستة السادسة عشرة من عمره على الاستجداء من الجمهور في أية طريق عمومي أو أن يشجعه على ذلك .

المقوبة

المادة (٦١)

كل من خالف أي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى إداته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنائير ويكون ملزماً بدفع نفقات إزالة العائق الذي وضعه (إن كان قد وضع عائقاً) وإصلاح أي ضرر تسبب عن عمله ذلك .

هذا من المكاره

الفصل التاسع المكاره الصحية

تفسير اصطلاحات المادة (٦٢)

يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعاني المخصصة لها ادناه :-
يقصد بلفظة « المالك » الشخص الذي يتقاضى في الوقت المبحوث عنه بدل ايجار اية بناية او ريعها سواء كان لحسابه الخاص ام بصفته وكيلًا او قيمًا عن شخص آخر .
وتفيد عبارة « مأمور الصحة » اي طبيب صحة او مفتش صحة ، او مناظر شؤون صحة او مهندس تابع لدائرة الصحة او أي طبيب صحة او مفتش صحة او مراقب شؤون صحة ، او مهندس صحة تابع لمجلس البلدية او أي موظف آخر عنه المجلس للقيام بالمهام الآتية الذكر .
وتشمل لفظة « شارع » كل سكة ، أو جسر عام ، أو طريق ، أو زقاق ، أو درب ، أو ساحة ، أو بحر نافذاً كان أو غير نافذ .
وتشمل لفظة « عقار » المياني والأراضي مسورة كانت أم غير مسورة ، مبنياً عليها أم غير مبنى ، عامة خاصة ومحفظاً بها بمقتضى صلاحية قانونية أم لا .
وتشمل لفظة « حيوان » الطيور ، والطيور الداجنة .
وتعني لفظة « المكروه » المكروه الصحية حسبما ورد تعريفها في المادة الثالثة والستين من هذا النظام .
وتعني عبارة « جورة المرحاض » أي بناء لا يرشح منه الماء . سواء كان فوق الأرض أو أية حفرة في الأرض أم تحتها ، أو أية حفرة أخرى مخصصة للمياه القذرة ما عدا المجاري أو المجاري وتشمل حوض المرحاض وأي وعاء للأقذار .
وتفيد عبارة « جورة المرحاض الراشحة » أي بناء تحت الأرض أو أية حفرة في الأرض مخصصة لانسياب السوائل من حفرة المرحاض أو من حوض المرحاض ومنشأة على صورة تقسم المجال لرشح السوائل منها .
وتعني لفظة « مجرى » أي مجرى يستعمل كمجرور ليازين على الاكثر ، أو لبقار واقع ضمن واحد ، مع الوصلات الداخلية والخارجية لذلك المجرى .
وتشمل لفظة « المجرور » ، المجاري على جميع أوصافها ، مع القنات ومناقل التفريش وسائر المتعلقات وجميع المجاري التي لا يشملها تفسير لفظة مجرى المدرجة في هذا الفصل من النظام .

المكاره الصحية

المادة (٦٣)

إبقاء للنفاة المقصودة من هذا الفصل من النظام ، تعتبر الامور التالية مكاره صحية :-
أ - كل عقار يكون حسب رأي مأمور الصحة خطراً على الصحة أو مضرًا بها أو مسيئاً لها .
ب - كل كوخ أو حظيرة أو خلية مستعملة للسكن .
ج - كل عقار ليس له مجرى ، أو يكون مجراه حسب رأي مأمور الصحة غير كاف للتصريف .
د - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى ماء أو مرحاض ، أو مستراح ، أو كيف أو مئولة أو جورة مرحاض أو مجرى أو مجرور أو جورة سياج أو صندوق زبالة أو ساحة يرى مأمور الصحة أنها على حالة من القذارة تجعلها مضرّة بالصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها .
هـ - كل حيوان يرى مأمور الصحة أنه محجوز على وجه من شأنه أن يجعله مضرًا بالصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها ، وحلب الحيوانات أو رعيها في الساحات العامة .
و - كل كوم يكون حسب رأي مأمور الصحة مضرًا بالصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها .
ز - كل عقار أو قسم من عقار يكون حسب رأي مأمور الصحة مردحماً بالسكان على وجه يجعله مضرًا بصحة ساكنيه ، أو خطراً عليها ، سواء كان ساكنوه أفراد عائلة واحدة أم لم يكونوا .

رطوبة الابنية

ح - كل مصرف أو مجرى أو قناة أو مزراب أو انبوب أو مزراب بناية يرى مأمور الصحة أنه لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها أو يسبب رطوبة للبناية التي هو فيها أو لاية بناية مجاورة لها .
ط - كل كوم مهما كان نوعه موضوع في اية بناية أو بازائها إذا كان يسبب رطوبة لتلك البناية .
ي - كل انبوب براز أو انبوب مياه قدرة أو جورة مرحاض أو مجرى مشقوق أو مكسور أو راسخ أو مسدود أو معطوب على أي وجه آخر وتثبت منه الروائح الكريهة أو ترشح منه محتوياته .
ك - كل مفعل معطوب في انبوب براز أو مواسير مرحاض أو انبوب مياه قدرة أو قناة أو مجرور .
ل - كل جورة مرحاض (لم تبين كما يجب كجورة راشحة) أو منفذ تفريش ترشح منه المياه أو غير مجهز بنظام حديدي من الاغطية المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض .
م - كل مزراب من مزاريب مياه المطر يستعمل كأنبوب براز .
ن - كل مزراب من مزاريب مياه المطر متصل مباشرة مع أي مجرور أو انبوب مياه قدرة أو بالوعة أو مجرى .
س - كل مدخل مجرى واقع داخل البناء سواء كان مجهزاً بمصيدة أم لم يكن ما عدا المرحاض أو البالوعة أو المئولة المجهزة بمصيدة حسب الاصول .

الدخان

ع - كل مرحاض أو انبوب براز أو منفذ مجرى غير مجهز بمصيدة .
ف - كل موقد أو فرن لا يستهلك بالقدر المستطاع الدخان المتصاعد من الموقد المحروق فيه ، يقطع النظر عما إذا كان ذلك الموقد أو الفرن مستعملًا للمقاصد التجارية أو لغايات أخرى .
ص - كل مدخنة ليستعالية علوًا كافياً ، أو تصاعد الدخان منها بكثرة تستدعي التدمير .
ق - تنظيف السجايد والبسط الخ ، وتنظيفها في الشوارع بين الساعة الثامنة صباحاً ومتصف الليل .
ر - كل معمل أو مصنع أو مشغل غير مرخص بمقتضى قانون (تنظيم) الحرف والصناعات والمؤسسات العمومية لا ينظف ولا تجري فيه التهوية بصورة تجعل ما يتصاعد منه خلال وقت العمل من الدخان والابخرة والغبار وغير ذلك من الشوائب المضرّة بالصحة عديمة الضرر بقدر الامكان أو يكون مكثفاً لدى سير العمل فيه على وجه يرى مأمور الصحة أنه يؤدي الى تريض صحة المستخدمين لخطر أو ضرر .

الباب ١٤٣

ازالة المكروه

المادة (٦٤)

١ - إذا اقتنع رئيس البلدية ، أو المأمور المفوض منه حسب الاصول ، بوجود مكروه ، بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة ، يوزع بارسال اشعار إلى الشخص الذي نجمت تلك المكروه عن فعل أياه أو عن قصره أو تقاضيه ، أو ظلت المكروه مستمرة بسبب ذلك ، أو إلى مالك العقارات الموجودة فيها المكروه إذا تعذر إيجاد الشخص المذكور ، يكلفه فيه بإزالة المكروه خلال المدة المذكورة في الاشعار وطبقاً للطريقة المبينة فيه ، والقيام بكافة الأعمال الضرورية لازالة المكروه والحيلولة دون تكررها .
٢ - يكون قرار رئيس البلدية أو المأمور المفوض منه حسب الاصول فيما يتعلق بالعمل الواجب اجراؤه نهائياً ، وتدرج تفاصيل ذلك العمل في الاشعار المبلغ .

الاشخاص

النواجب

تليفهم بأشعار

المادة (٦٥)

١ - إذا كانت المكروه ناشئة عن عدم وجود الانشاءات المتعلقة بالمجاري أو عن عيب فيها ، أو كان المسبقار المبحوث عنه غير مأهول ، يرسل الاشعار إلى مالك ذلك العقار .
٢ - إذا كانت المكروه ناجمة عن إهمال ساكن العقار أو قصوره ، أو كان استمرار وجودها ناشئاً عن ذلك ، فيرسل الاشعار إلى ساكن العقار .
٣ - إذا كان للعقار أكثر من مالك واحد فيكتفي أن يرسل الاشعار إلى أحدهم .
٤ - إذا كان يسكن العقار أكثر من ساكن واحد فيكتفي أن يرسل الاشعار إلى الساكن المعروف للمجلس أو للمأمور المفوض منه حسب الاصول .

هذا من الأصول

٥ - إذا كان المالك غير مقيم في البلاد في الوقت المبحوث عنه ، يرسل الأشعار إلى الشخص الذي يكون إذاً ذلك وكيله عنه سواء كان ذلك الوكيل يتناول أجراً عن عمله أم لا ، ويعتبر الوكيل الموكلاً إليه ، من أجل غايات هذا الفصل من النظام ، مالك العقار المذكور .

إزالة المكاره من قبل المجلس

المادة (٦٦) إذا تعذر إيجاد الشخص الذي سبب المكاره ، وانفتح أن وجود المكاره أو استمرارها لم يكن ناشئاً عن فعل أثناء مالك العقار أو شاغله أو عن قصور أو تناقض منهما ، يجوز للمجلس أن يزول المكاره على نفقته .

عدم العمل بالأشعار

المادة (٦٧) إذا لم يعمل بالأشعار المبلغ حسب الأصول وفقاً لهذا الفصل من النظام خلال المدة المذكورة يجوز للمجلس أو المأمور المفوض منه حسب الأصول أن يطلب إلى المحكمة تكليف المتخلف بالحضور أمامها .

المعقوبة

المادة (٦٨) إذا اقتضت المحكمة بأن المكاره لم تزل موجودة أو أن الاشغال المطلوب عملها في الأشعار لم تنفذ بتامها بصورة تكفل عدم تكرار تلك المكاره فللمحكمة عندئذ أن تحكم بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً أردنياً . وإذا استمر ارتكاب المخالفة يجوز للمحكمة أن تحكم بدفع غرامة قدرها دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة . ويجوز للمحكمة في الوقت نفسه أن تصدر أمراً تقضي فيه على المتخلف بالقيام بجميع الأشغال الضرورية المدرجة في الأشعار خلال المدة التي تنبئها في ذلك الأمر . وإذا لم يتم العمل لدى انقضاء المدة المعينة في الأمر ، يجوز للمحكمة أن توعد إلى المجلس أو المأمور المفوض منه حسب الأصول بتنفيذ ، ويتعني على الشخص الذي صدر الأمر بحقه أن يدفع النفقات التي انفقها المجلس أو ذلك المأمور في سبيل تنفيذ الأمر .

طريقة تبليغ الأشعار

المادة (٦٩) إن الاشعارات والاختارات والاعلانات والأوامر وسائر المستندات التي يتطلب هذا الفصل من النظام أو يجوز تبليغها ، تعتبر أنها بلغت حسب الأصول إذا سلمت للشخص المطلوب إرسالها إليه وإذا تركت في المكان المعروف أنه كان يقيم فيه أخيراً ، أو إذا سلمت هي أو نسخة مصدقة عنها إلى أي شخص موجود في العقار إذا كان المطلوب إرسالها إلى مالك العقار أو ساكنه ، أو تعليقها في مكان ظاهر من العقار إذا تعذر إيجاد شخص فيه يمكن تبليغها له ، ويجوز تبليغها أيضاً بالبريد المسجل خالص الأجرة ، وإذا أرسلت بالبريد تعتبر أنها بلغت في الحين الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الأشعار إلى الشخص المرسل إليه ، وفقاً لسير البريد المعتاد . ولأثبات هذا التبليغ يكفي أن يقام الدليل على أن الأشعار أو الاختار أو الاعلان أو الأمر أو المستند الآخر قد عتق بالنوان الصحيح وأرسل بالبريد المسجل . وكل إشعار أو إخطار يتطلب هذا الفصل من النظام تبليغه إلى مالك العقار أو ساكنه ، يجوز أن ينعون بكتابة عبارة (مالك) أو (ساكن) العقار المبحوث عنه (مع ذكر اسم العقار) دون حاجة إلى ذكر أي اسم أو وصف آخر .

صلاحية مأمور الصحة بدخول المقار

المادة (٧٠) يكون مأمور الصحة ، من أجل القيام بجميع واجباته المتعلقة بتفقد المسائل الصحية في منطقته وإزالة المكاره منها ، صلاحية الدخول إلى أي عقار أمام نفسه أو منع مساعديه بعد إعطاء إشعار كتابي إلى ساكن العقار يبلغه فيه بموعد على دخول عقاره بعد مضي أربع وعشرين ساعة على تاريخ الأشعار . لو يكون له أيضاً حق حفر الأرض وفحص المجاري والمباول إلخ . فإذا وجدها في حالة جيدة تلمس الأرض ويصلح الضرر الناجم على نفقة المجلس ، وإذا وجد عيب في المجاري أو وجد أنها تتطلب التصليح على أي وجه آخر ، يجوز للمجلس أن يرسل خطاً تلزم به إلى مالك العقار أو ساكنه ، حسب مقتضى الحال ، وفقاً للأصول المتضمن عليها في المادتين الخامسة والستين والثامنة والستين من هذا النظام .

المعقوبة

المادة (٧١) كل من عاق مأمور الصحة في أثناء قيامه بواجباته يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً أردنياً .

الاعلان المرسل من أحد مأموري الصحة

المادة (٧٢) ليس في هذا النظام ما يمنع مأمور الصحة من لفت انتباه مالك العقار أو ساكنه إلى وجود المكاره بأرسال مذكرة تنبيه إليه تعرف « بالتنبيه » غير أن المأمور الموكلاً إليه لا يكون مجبراً على إرسال هذا الانذار ، بل إن الاعلان الوحيد الذي يتطلب القانون تبليغه هو الأشعار الرسمي الذي يصرح به رئيس البلدية أو المأمور المفوض إليه حسب الأصول .

المراحيض وصناديق الزبالة

المادة (٧٣) ١ - إذا تبين للمجلس ، بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة ، أن بناء من الأبنية الحالية يقع ضمن منطقة البلدية غير مجهز بالمقدار الكافي من المراحيض أو صناديق الزبالة ، يجوز لرئيس البلدية أو المأمور المفوض إليه حسب الأصول ، أن يكلف مالك ذلك البناء بأشعار خطي وافق عليه مأمور الصحة بأن يقوم خلال المدة التي يبينها في ذلك الأشعار بأعداد مراحيض كافية حسة التهوية ، ومجهزة بالابواب والأغطية اللازمة ، وصندوق واحد أو صناديق للزبالة من النوع الموافق عليه مصنوعة من مادة مكلفة ثقيلة ومجهزة بنظام حكم حسبما ذكر فيما تقدم . ويتعني أن تكون هذه الصناديق في كل حين جيدة يرضى عنها مهندس الصحة . ٢ - إذا لم يعمل بمتطلبات الأشعار المشار إليه ، يجوز للمجلس حين انقضاء المدة المعينة فيه ، أن يقدم طلباً إلى المحكمة يطلب فيه دعوة المتخلف للحضور أمامها . ويجوز للمجلس أيضاً أن يقوم بنفسه بالاشغال المطلوب اجرائها دون أن يلجأ في بادئ الأمر إلى أخذ تفويض بذلك من المحكمة وإن يسترد من المالك النفقات التي تنفقها من جراء ذلك مع أية مصاريف أخرى أنفقت في سبيل تنفيذ الأشعار .

انشاء الجور

المادة (٧٤) لا يجوز انشاء جورة مرحاض على بعد لا يقل عن اربعة امتار من أية بناءة على بعد يقل عن ثمانية امتار من أي صهريج ماء أو بئر ولا يجوز انشاء جورة مرحاض راشحة في أي مكان من الامكنة الا بموافقة المجلس وفي الموقع وعلى الشكل اللذين يقررهما المجلس أو المأمور المفوض إليه .

واجبات اصحاب الاموال

المادة (٧٥) ١ - يترتب على كل شخص يستخدم عمالاً أن يهيئ وبعد ما يراه مأمور الصحة ضرورياً من المرافق الصحية حينما يكلفه بذلك المأمور المذكور وإذا كانت هذه المرافق مؤقتة ينبغي وضعها وانشائها في المكان الذي يوعز به ذلك المأمور .

واجبات مالكي الابنية وساكنيها

المادة (٧٦) ١ - يترتب على كل شخص يملك بناءة أو يسكنها وعلى كل شخص يملك بناءة غير مسكونة : أ - أن يبقى تلك البناءة والاماكن المجاورة لها مباشرة نظيفة . ب - أن ينظف ويزيل ما تراكم من أفضار أو اوساخ أو نفايات أو زبالة أو أية مادة يترس على وجودها في تلك الابنية أو بجوارها وإن يضعها في وعاء ذي غطاء .

حظر توسيع الشوارع الخ

المادة (٧٧) ١ - يحظر على أي شخص : أ - أن يكس نفايات الورق الزاوية نفايات أخرى من أي جانوت أو مسطبة أو منزل أو عربة نقل أو أي عقار آخر واقع على الشوارع إلى أي شارع أو طريق أو أي مكان آخر وإن يرميها أو يلقها في أي وجه آخر . ب - أن يربط أو يلقى نفضة أو اطلاقاً أو أقمادة أخرى في أي شارع بقصد الاعلان .

هذا من الشرائع

- ج - أن يرمي أو يلقي إعلانياً أو نشرة أو أية أوراق أخرى مرقمة أو نزع من لوح إعلانات أو خلافة.
د - أن يرمي أو يلقي في أي شارع قشور الفواكه أو الخضار أو جيف الحيوانات أو السمك أو بعض أجزاء تلك الجيف أو سقط الحيوانات على اختلاف أنواعها .
هـ - أن يرمي أو يلقي في أي شارع قاني مكسورة أو زجاجاً مكسوراً أو مسامير أو مواد حادة أو حجارة أو رملاً أو حديداً أو هياكل سيارات محطمة أو أية مادة من مواد البناء .
و - أن يبول أو يتغوط في أي شارع أو أن يلوته بآية صورة أخرى .

أوعية الزبالة

المادة (٧٨)

- ١ - يحظر وضع أية نفاية في صناديق الزبالة ما عدا النفايات الناشئة التي تمنى مصلحة التنظيفات التابعة للبلدية جمعها وإزالتها والتصرف بها .
٢ - لا يجوز وضع صناديق الزبالة في الشوارع أو الطرقات بل يقتضي وضعها في الملك الخاص وفي أقرب نقطة للشارع بصورة تضمن نقل النفايات منها إلى مركبة الزبالة في اقصر وقت ممكن .

العقوبة

المادة (٧٩)

- كل من خالف أي حكم من أحكام المادة ٧٦ أو المادة ٧٧ أو المادة ٧٨ من هذا النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير أردنية عن كل مخالفة .

الفصل العاشر

تنظيف المجاري وجور المراحيض

تفسير

المادة (٨٠)

- اصطلاحات
تعني عبارة « منطقة البلدية » في هذا الفصل من النظام « منطقة بلدية البيرة » وتعني عبارة « المجلس البلدي » « مجلس بلدية البيرة » .

تفريغ جور

المادة (٨١)

- ان عمال ومستخدمي مجلس بلدية البيرة المفوض اليهم من قبل البلدية هم الذين يتولون تفريغ جور المراحيض وتنظيف المجاري والمراحيض في منطقة البلدية .

منع تفريغ جور

المادة (٨٢)

- لا يجوز لأي شخص في منطقة البلدية أن يفرغ جورة مرحاض أو أن ينظف مجروراً إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من مجلس البلدية أو منعمده المفوض .

الرسوم

المادة (٨٣)

- ١ - يستوفى مجلس البلدية الرسوم التالية عن الاعمال التي يقوم بها عماله بمقتضى هذا الفصل من النظام :

- أ - عن كل متر مكعب من النفايات التي تفرغ من جورة المراحيض على أن لا تتجاوز عشرة أمتار مكعبة ٢٥٠ فلس
ب - عن كل متر مكعب من المواد الجامدة التي تفرغ من جورة المراحيض على أن لا تتجاوز عشرة أمتار مكعبة ٥٠٠ فلس
ج - عن كل يوم أو جزء من اليوم يقتضي عامل واحد في تنظيف مجرور مسدود ٢٥٠ فلس
٢ - يخصم عشرة في المائة من الرسوم المشار إليها في البندين (أ) و (ب) من الفقرة (١) من هذه الماذن عن تفريغ كل متر مكعب من النفايات أو المواد الجامدة من جورة المراحيض . بعد المدة الامتياز المكعبة الأولى .
٣ - إذا رأى المجلس البلدي أو منعمده المفوض أن من المجتمع من الوجبة الصحية استعمال منضخة أو جهاز آخر لتفريغ جورة المراحيض فيلزمه على الشخص الذي قدم طلباً لتفريغها أن يدفع إلى مجلس البلدية المصاريف التي يتحملها في سبيل ذلك . عليه تقدير المجلس أو منعمده المفوض .

التأمينات

المادة (٨٤)

- يجوز لمجلس البلدية أو منعمده المفوض أن يطلب دفع تأمين عن أي عمل طلب القيام به بمقتضى هذا الفصل من النظام قبل الشروع في ذلك العمل .

العقوبة

المادة (٨٥)

- كل من خالف أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أردنية .

الفصل الحادي عشر

التصرف بالنفايات والقمامة

تفسير

المادة (٨٦)

- اصطلاحات
يكون للعبارة والالفاظ التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعاني المخصصة لها أدناه ، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

- تشمل لفظة « البنية » كل دار أو كوخ أو سقيفة أو حظيرة مسقوفة أو أي قسم منها ، وتشمل أيضاً كل أرض مستعملة أو مشغولة معها كستان أو ساحة أو غير ذلك .

- وتعني عبارة « صندوق الزبالة » وعاء مصنوع من المادة وبالشكل والحجم والكيفية التي يعينها المناظر من وقت إلى آخر ، لوضع النفايات والزبالة فيه .

- وتشمل لفظة (النفايات) قمامة المطبخ ونفايات الورق والجرائد والقاني وقطع الزجاج المكسر وأغصان الشجر وورق الشجر والرماد والاممار والخضار ونفاياتها وقشورها والصناديق والتك والخرق وسائر الاشياء التي من شأنها أن تسبب القذارة والوسخ .

- وتعني لفظة « الشاغل » الشخص الذي يشغل فعلاً أية بناية أو اسطيل أو محل تجاري وتشمل المستاجر أو المستاجر الفرعي أو الشخص المعين لإدارة البناية أو الاسطيل أو المحل التجاري والاشراف عليه أو حراسته .

- وتصرف عبارة « نفاية الاسطيل » إلى كناسة أو نفاية الاسطيل المتأنية عن حيوان موجود في الاسطيل وما يتسرب من الاسطيل من سوائل مصدرها ذلك الحيوان .

- وتعني لفظة « المراقب » مراقب الاشغال الصحية المعين بموجب أحكام قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ ، بصيغته المعدلة من حين إلى آخر ، وأي مأمور آخر يعهد إليه مجلس البلدية القيام بالواجبات المترتبة على مراقب الاشغال الصحية بمباشرة الصلاحيات المخولة له على الوجه المحدد في هذا الفصل من النظام .

- وتشمل عبارة « المحل التجاري » كل معمل أو مصنع يعمل فيه أو يشتغل فيه أكثر من أربعة اشخاص، وكل كراج أو متجر أو مخزن للبيع بالجملة .

- وتعني عبارة « نفاية المحل التجاري » الفضلات أو النفايات المتأنية من المحل التجاري .

صناديق الزبالة

المادة (٨٧)

- يقتضي على كل من يشغل بناية واقعة في المنطقة البلدية ان يعد العدد الذي يطلبه المراقب من صناديق الزبالة وان يضعها في الأماكن التي يعينها وفقاً لتعليماته ، ويترتب على مشغل البناية ان يحافظ على بقاء هذه الصناديق في حالة جيدة وان يصلحها متى خربت ويبدلها بنورها من وقت إلى آخر وفقاً لتعليمات المراقب وفي المدة التي يحددها .

طرح الأقدار

المادة (٨٨)

- لا يجوز لأي شخص من الاشخاص في منطقة البلدية أن يطرح أو يلقي نفايات في أي مكان خلاف صناديق

صناديق الزبالة

الزبالة المقررة .

- الصرف بنفايات المادة (٨٩)
- الاصطبلات يترب على كل من يشغل اصطبلًا في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لابتداء نفايات الاصطبل في أوعية خاصة بعدما تلك النفايات على أن تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقرهما المراقب ومن المادة التي يعينها.
- التصرف بنفايات المعامل المادة (٩٠)
- يترب على كل من يشغل محلًا تجاريًا في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لابتداء نفايات الحرفة التي تعاملها في أوعية خاصة بعدما تلك النفايات على أن تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقرهما المراقب ومن المادة التي يعينها وأن توضع في المكان الذي يعينه.
- نقل النفايات المادة (٩١)
- يترب على كل من ينقل النفايات أو نفايات الاصطبلات أو المحال التجارية أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع تلويث الأرصفة أو الطرق أو أن يستعمل مركبة أو وعاء مصنوعة على وجه يحول دون تسرب النفايات منه.
- حول الدخول المادة (٩٢)
- ١ - يجوز لعمال مجلس البلدية أو وكلائه أن يدخلوا ، خلال الاوقات المعقولة التي يعينها المراقب ، باحة أية بناية أو محل تجاري أو اصطبل لأجل جمع النفايات أو نقلها وفقاً لأحكام هذا الفصل من النظام .
- ٢ - يترب على شاغل البناية أو الاصطبل أو المحل التجاري أن يضع صناديق الزبالة أو الاوعية المعدة لجمع وإزالة النفايات في مكان قريب من متاول عمال مجلس البلدية أو وكلائه .
- حق الدخول والتفتيش المادة (٩٣)
- يجوز للمراقب ولاي مأمور من مأموري البلدية مفوض حسب الاصول ، أن يدخل باحة أية بناية أو محل تجاري أو أي اصطبل للتأكد من مراعاة أحكام هذا الفصل من النظام .
- اعتبار النفايات ملك مجلس البلدية المادة (٩٤)
- ينقل عمال مجلس البلدية أو وكلاؤهم جميع النفايات من الاصطبلات ونفايات المحال التجارية التي يجمعونها إلى الأماكن التي يعينها مجلس البلدية بموافقة طبيب دائرة الصحة ، وتكون تلك النفايات ملكاً للمجلس .
- العقوبات المادة (٩٥)
- ١ - كل من خالف أحكام هذا الفصل من النظام أو تخلف عن مراعاة أحكامه يعاقب بغرامة لا تتجاوز دينارين عن كل مخالفة ، وبغرامة إضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .
- ويشترط في ذلك أن لا يؤثر أي حكم من أحكام هذه المادة في المسؤولية المترتبة على ذلك الشخص لارتكابه مخالفة تطبق على أحكام المادة ١٢٣ من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ ، بالصيغة التي تعدل فيها من حين إلى آخر .
- ٢ - إذا ثبتت إدانة شخص بمخالفة أحكام هذا الفصل من النظام :
- أ - تخلفه عن أعداد صناديق أو أوعية للزبالة ، أو
- ب - لأعداد صناديق أو أوعية للزبالة خلافاً لما قرره المراقب ، أو
- ج - تخلفه عن أعداد العدد الذي أوعز به المراقب من صناديق الزبالة أو الاوعية الأخرى .
- د - تخلفه عن إصلاح أو تبديل أي صندوق زبالة أو وعاء آخر وفقاً لما أوعز به المراقب .
- يجوز للمراقب أن يقوم بأعداد صندوق الزبالة المطلوب أو إجراء التصليح اللازم في الصندوق الموجود أو تبديله بغيره ، على حساب ذلك الشخص ، بشرط أن لا تؤثر أحكام هذه الفقرة بأي وجه من الوجوه في المسؤولية المترتبة على المخالف لاستمراره في ارتكاب الجرم بعد أدانته .
- ٣ - يستوفي مجلس البلدية الرسوم التي يلتزمها المراقب بمقتضى الفقرة (٣) من هذه المادة ، كمنه تستوفي الديون المحققة .

هذا من المأمور

الاصطبلات المادة (٩٦)

- ١ - كل تكليف يود المراقب تبليغه لأي شخص بمقتضى هذا الفصل من النظام يجري بواسطة اخطاره ، ويجوز تبليغ هذا الاخطار :
- أ - إما بتسليمه إلى الشخص المطلوب تبليغه في المكان الذي كان يقيم فيه آخر مرة أو إلى أي شخص بالغ من أسرته أو إلى خادم المائلة .
- ب - وإما بتركه في المكان المعروف أنه كان يقيم فيه آخر مرة أو في محل عمله ، أو بتعليقه على مكان ظاهر منه .
- ج - وإما بإرساله بالبريد المسجل خالص الاجرة إلى عنوانه الاعتيادي أو إلى المكان الذي كان يقيم فيه آخر مرة أو إلى محل عمله .
- ٢ - إذا ارسل الاخطار في البريد يعتبر أنه قد بلغ في الوقت الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الاخطار إلى الشخص المرسل إليه وفقاً لسير البريد المتأخر .
- ٣ - أن كل اخطار يتطلب هذا الفصل من النظام تبليغه إلى شاغل البناية أو الاصطبل أو المحل التجاري يعتبر أنه قد عتق بصورة وافية إذا ذكرت عليه كلمة (شاغل) البناية أو الاصطبل أو المحل التجاري دون حاجة إلى ذكر أي اسم أو وصف آخر .

الفصل الثاني عشر ذبح الحيوانات

تفسير اصطلاحات المادة (٩٧)

في هذا الفصل من النظام :

يراد بلفظة « الذبيحة » جثة الحيوان ، وتشمل أي جزء منها أو اللحم أو العظام أو الالهاب أو الجلد أو الاطلاق ، أو الحوافر أو القرون ، أو الصوف أو السقط ، أو أي جزء آخر من الحيوان .

- وتتصرف لفظة « المجلس » إلى مجلس بلدية البيرة .
- وتتصرف عبارة « الحظائر » إلى حظائر المسلخ المخصصة لحفظ حيوانات الذبح قبل ذبحها .
- ويراد بلفظة « رخصة » الرخصة الصادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام .
- وتتصرف عبارة « رئيس البلدية » إلى رئيس بلدية البيرة .
- وتتصرف عبارة (طبيب البلدية البيطري) إلى الطبيب البيطري لمجلس بلدية البيرة أو مساعده .
- وتتصرف عبارة (مفتش اللحوم) إلى مفتش اللحوم لمجلس بلدية البيرة .
- ويراد بلفظة (المسلخ) مسلخ بلدية البيرة .

حظر ذبح الحيوانات في المسلخ المادة (٩٨)

لا يجوز لأي شخص أن يذبح حيواناً ضمن منطقة بلدية البيرة إلا في المسلخ البلدي .

الرسوم المادة (٩٩)

١ - يستوفي مجلس البلدية الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :-

- ١ - عن كل رأس من الصان أو الماعز
 ب - عن كل حمل أو جدي لا يزيد وزنه على عشرة كيلو غرامات
 ج - عن كل عجل لا يزيد وزنه على ٣٠ كيلو غراماً
 د - عن كل عجل يزيد وزنه على ٣٠ كيلو غراماً ولكنه لا يتجاوز ٥٠ كيلو غراماً
 هـ - عن كل رأس من البقر لا يزيد وزنه على ١٢٠ كيلو غراماً
 و - عن كل رأس من البقر يزيد وزنه على ١٢٠ كيلو غراماً ولكنه لا يتجاوز ٢٥٠ كيلو غراماً
 ز - عن كل رأس من البقر يزيد وزنه على ٢٥٠ كيلو غراماً
 ٢ - يدفع رسم قدره ٦٥٠ فلساً عن كل خنزير أو جمل يذبح ضمن منطقة البلدية.
 ٣ - يدفع رسم قدره عشرة فلسات عن كل ذبيحة تتفخ في مسلخ البلدية بواسطة جهاز البلدية.
 ٤ - تدفع الرسوم المشار إليها في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إلى مجلس البلدية أو إلى معتمده أو المتلزم، قبل اخراج الذبيحة من المسلخ.
 ٥ - إن الرسوم المستوفاة بمقتضى هذه المادة مقابل وزن الذبيحة تستوفي حسب وزنها الصافي بعد فصل الرأس والرجلين والسقط وبعد سلخ الذبيحة وغسلها.
 ٦ - يستوفي المجلس البلدي رسماً قدره عشرة فلسات عن كل حيوان يفحص قبل ذبحه ويحفظ في حظائر مسلخ البلدية.
 ٧ - يستوفي المجلس البلدي رسماً قدره عشرة فلسات عن غسل مصارين الذبيحة.
 ٨ - يستوفي المجلس البلدي رسماً قدره ٥٠٠ فلس عن كل رأس من الأبقار و ٢٠٠ فلس عن كل رأس من الصان والماعز التي تتلف في مسلخ البلدية.
 ٩ - يستوفي المجلس البلدي رسماً قدره ١٠ فلسات عن كل ذبيحة تسلك وتفسل في مسلخ المجلس البلدي.
 ١٠ - يستوفي المجلس البلدي رسماً قدره ٥ فلسات عن كل جلد من جلود الحيوانات المذبوحة يفسل في مسلخ البلدية.
 المادة (١٠٠)
 ١ - لا يجوز لأي جزار أو شخص آخر، ليس بموظف أو مستخدم لدى مجلس البلدية في سياق اضطلاعه بواجباته تلك الصفة، أن يعمل في ذبح الحيوانات أو سلخها في المسلخ، أو يدخل المسلخ ما لم يكن حاملاً رخصة قانونية صادرة من المجلس أو من شخص مفوض بذلك الشأن من المجلس، تخوله ذلك. ويشترط في ذلك:
 أ - أن يجوز لمفتشي اللحوم الذين تقضي عليهم واجباتهم بالحضور إلى المسالخ العمومية للإشراف أو التفتيش والسائر الأشخاص الذين يؤمّنون المسالخ العمومية من أن لا يخرجوا عن المسلخ دون رخصة ولكن يجب عليهم أن يحصلوا قبل ذلك على إذن خطي من الرئيس.
 ب - لا يسمح للأشخاص الذين لم يلقوا السادسة عشرة من العمر بدخول المسلخ ولا تصدر لهم رخص من المجلس أو بالنيابة عنه.
 ٢ - تقدم الطلبات للحصول على رخصة للعمل في ذبح الحيوانات أو سلخ الذبائح في المسلخ أو لتجديد أجل الرخص إلى المجلس أو لأي شخص معين بذلك الشأن من قبل المجلس.
 ٣ - تكون الرخصة حسب النموذج الذي يبينه المجلس.
 ٤ - ينتهي العمل بكل رخصة من هذه الرخص في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ صدورها ويقتضي تقديم طلبات تجديدها قبل انتهاء العمل بها بمدة شهر على الأقل.
 ٥ - يدفع من الرخصة رسم سنوي قدره خمسمائة فلساً.

- ٦ - يجوز للمجلس أن يحدد عدد الرخص التي يصدرها كل سنة.
 ٧ - يجوز للمجلس، بمطلق إختياره، أن يرفض أي طلب قدم إليه لإصدار رخصة أو لتجديدها دون أن يبدى سبباً لذلك.
 ويشترط في ذلك أن يجوز لأي شخص رد طلبه أن يستأنف قرار الرد إلى متصرف اللواء، ويكون القرار الذي يصدره متصرف اللواء بذلك الشأن نهائياً.
 المادة (١٠١)
 على كل شخص يقدم طلباً للحصول على رخصة أن يرفق طلبه بصورتين فوتوغرافيتين له تلصق إحداهما على الرخصة حين منحها له.
 المادة (١٠٢)
 لا تصدر رخصة إلى أي طالب إلا بعد حصوله على شهادة طبيب الصحة المركزي تشهد بسلامته من الأمراض المعدية أو السارية.
 المادة (١٠٣)
 ١ - يجوز للمجلس أن يوقف العمل بأية رخصة أو أن يلغيا، ويجوز لممثل المجلس المفوض من قبله أن يوقف العمل بالرخصة مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً إذا كان حاملاً:
 أ - قد رفض أو أهمل القيام بأي عمل من الأعمال التي يترتب عليه القيام بها بمقتضى نظام المسالخ أو بمقتضى أي تعديل أجري فيه أية أحكام أخرى أضيفت إليه، أو
 ب - قد أعاق أو عرقل أو رفض إطاعة أي أمر أصدره طبيب البلدية البيطري أو طبيب الصحة المركزي أو مفتش اللحوم، أو أي شخص آخر في سياق اضطلاعه بقيامه بواجباته المفروضة عليه من المجلس، أو
 ج - قد وجد مصاباً بمرض معد أو سار في أثناء مدة العمل بالرخصة التي يحملها، أو
 د - قد أدين بارتكاب جرم جنائي، أو
 هـ - قد سبب عن قصد ضرراً بالمسلخ أو بأجهزته، أو
 و - قد سبب بأية طريقة مهما كانت اختلال النظام في المسلخ.
 ٢ - يحق لكل شخص أوقف العمل برخصته أو التفت رخصته أن يستأنف الأمر إلى متصرف اللواء، ويكون القرار الذي يصدره متصرف اللواء بهذا الشأن نهائياً.
 المادة (١٠٤)
 يجب على كل حامل رخصة، عند وجوده في المسلخ، أن يحمل لوحة نمرة يصدرها المجلس، مقابل دفع رسم قدره مائة وخمسون فلساً.
 المادة (١٠٥)
 ١ - يجوز أن يكلف كل شخص مرخص بمحول المسلخ بأمر يصدره رئيس المجلس أو مثله المفوض، أن يرتدي رداء خارجياً نظيفاً غير قابل لامتصاص الماء، وبعد استعمال هذا الرداء، يجوز تكليفه بغسله في مكان ملائم في المسلخ وفقاً للتعليمات التي يصدرها طبيب البلدية البيطري، أو طبيب الصحة المركزي، أو مفتش اللحوم.
 ٢ - يجوز لرئيس البلدية أو مثله أن يكلف الذبائح والمستخدمين في حظائر الذبح في المسلخ أن يحتسبوا أحذية من المطاط.
 ٣ - يجوز لرئيس البلدية أو مثله أن يأمر أي شخص مرخص له بأن يتخلع رداءه الخارجي أو حذاءه المطاط قبل ممارسة المسلخ، أو أن لا يستعملها خارج المسلخ.
 المادة (١٠٦)
 يحظر نقل الحيوانات المستوردة إلى المسلخ بدون رخصة خطية صادرة من طبيب البلدية البيطري، أو من طبيب الصحة المركزي، أو مفتش اللحوم.

كل هذا من العمل

المادة (١٠٧) لا يجوز ادخال الحيوانات من الخارج إلى المسلخ إلا بعد أن يكون صاحبها قد أشعر طبيب البلدية البيطري، أو طبيب الصحة المركزي، أو مفتش اللحوم بذلك قبل مدة لا تقل عن ثمان واربعين ساعة وحصل منه على إذن بادخالها.

المادة (١٠٨) إن الحيوانات التي تجلب للبيع تجوز في حظائر المسلخ على مسؤولية أصحابها وعليهم أن يتأكدوا من أنها مربوطة ربطاً وثيقاً.

المادة (١٠٩) يقتضي على كل من يجلب أي حيوان إلى المسلخ للذبح أن يخبر طبيب البلدية البيطري أو طبيب الصحة المركزي أو مفتش اللحوم عن اسم القرية أو الموقع الذي جلب منه ذلك الحيوان.

المادة (١١٠) يحظر نقل الذبائح أو أي جزء من أجزائها من المسلخ قبل فحصها النهائي وقبل الحصول على إذن بذلك من طبيب البلدية البيطري، أو طبيب الصحة المركزي، أو مفتش اللحوم.

المادة (١١١) يحظر على أي شخص أن يقطع أية ذبيحة أو أي جزء من أجزائها ضمن المسلخ إلا بعد الحصول على إذن بذلك من طبيب البلدية البيطري أو طبيب الصحة المركزي أو مفتش اللحوم.

المادة (١١٢) لا يجوز أن تستعمل أية وسيلة في نقل الجلود أو الذبائح أو أي جزء من أجزائها من المسلخ إلا إذا وافق عليها طبيب البلدية البيطري، أو طبيب الصحة المركزي.

المادة (١١٣) كل من خالف أحكام هذا الفصل من النظام يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب، حينئذاته، بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أردنياً.

الفصل الثالث عشر

دفن جيف الحيوانات

المادة (١١٤) رسوم دفن جيف الحيوانات يستوفى مجلس البلدية الرسم التالي عن كل جيفة يتولى دفنها أو التصرف بها على وجه آخر ويدفع هذا الرسم صاحب الجيفة :-

فلس	
٥٠٠	أ - عن كل رأس من الثيران والبقرة والجواميس والجمال والحيل والبغال
٤٠٠	ب - عن كل رأس من الحمير والمجول (بما في ذلك صغار الجواميس والامهار)
٢٠٠	ج - عن كل رأس من الضأن أو الماعز أو الخنازير أو الكلاب أو القطط
	الفصل الرابع عشر
	ترخيص الكلاب

المادة (١١٥) تفسير اصطلاحات : يكون للبيانات التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المفق المخصص لها أدناه :-
تقني عبارة « صاحب الكلب » الشخص الذي يفتي الكلب المبحوث عنه أو يكون ذلك الكلب تحت إشرافه.

المادة (١١٦) ترخيص الكلاب : لا يجوز لأي شخص أن يفتي كلباً في منطقة البلدية ما لم يكن ذلك الكلب فرخاً وفي طوئه لوحة نمرة معدنية صادرة وفقاً لهذا الفصل من النظام.

المادة (١١٧) إصدار الرخص : لا يترتب على كل شخص يرغب في الحصول على رخصة باقتناء كلب في منطقة البلدية أن يقدم طلباً بذلك إلى

مجلس البلدية، فإذا وافق المجلس على منح الرخصة للطالب يصدرها له منح لوحة النمرة لدى دفعه الرسم المعين في المادة ١١٩ من هذا النظام.

المادة (١١٨) إنشاء الكلاب : بالرغم مما ورد في المادة ١١٦ من هذا النظام، يجوز لكل شخص يقوم بزيارة مؤقتة لمنطقة البلدية مصطحباً كلباً، ولكل شخص يقيم في تلك المنطقة يتولى أمر الاحتفاظ بـ كلب مدة مؤقتة من الزمن، أن يحتفظ بذلك الكلب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً دون أن يكون ذلك الكلب مرخصاً كما سبق، بشرط أن يبقى الكلب المذكور مربوطاً بطوق في رقبته ربطاً محكماً عندما يكون في مكان عام داخل منطقة البلدية.

المادة (١١٩) رسم الرخصة : يستوفى مجلس البلدية رسماً قدره اربعماية فلس عن رخصة الكلب ويبلغ لا يزيد على مائة فلس ثمناً للوحة النمرة التي تعطى له.

ويشترط في ذلك أن يجوز منح الرخصة مجاناً :-

أ - لكل راع يتولى قطعاً من المواشي على أن لا يتجاوز عدد الكلاب المرخصة على هذه الصورة الاثنى عشر.

ب - لكل ضرير عن كلب واحد يستعمله كدليل له.

المادة (١٢٠) ملقة : العمل بالرخصة الصادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ صدورها وينبغي تجديدها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهائها.

المادة (١٢١) رفض إصدار الرخصة : لا يجوز لمجلس البلدية أن يرفض منح أي شخص رخصة باقتناء كلب ضمن منطقة البلدية أو أن يسحبها من الشخص الممنوحة له بناء على الأسباب الآتية أو أي منها :-

أ - إذا كان الكلب شرس الطباع.

ب - إذا كان الكلب خطراً على الأمن العام.

ج - إذا كان الكلب يسيب ازعاجاً أو مكرهة للأشخاص الساكنين أو المقيمين في المقاربات المجاورة للسكان الموجودين في سبب اعتياده التبع بصورة متواصلة أو متكررة.

د - إذا كان صاحب الكلب قد أدين غير مرة بجرم تطبق عليه المادة ٣٨٦ من قانون العقوبات لسنة ١٩٣٦.

هـ - إذا كان صاحب الكلب قد أدين غير مرة بتسبب في مكرهة من جرائم اقتناء الكلب في الأحوال كان فيها الكلب خطراً على الصحة العامة.

و - لا يرد الرسم المستوفى بمقتضى المادة ١١٩ من هذا النظام إذا سحبت الرخصة بمقتضى أحكام هذه المادة.

المادة (١٢٢) الكلاب التي يرفض المجلس إصدار رخصة : لأي كلب أو استرجعت الرخصة (المنسوبة) له يجب على صاحبه أن يودعه خلال أربعة أيام في بيت الكلاب التابع لمجلس البلدية ويجري التصرف بذلك الكلب وفقاً لما يوعر به المجلس البلدي مع مراعاة أحكام الفقرتين (٢) و (٣) من هذه المادة.

٢ - إذا أودع كلب بيت الكلاب التابع للبلدية على أمر رفض المجلس إصدار رخصة له، أو بسبب استرداد رخصته بمقتضى البند (١) أو (ب) من المادة ١٢١ (أ)، من هذا النظام فلا يتلف ذلك الكلب إلا بعد الحصول على أمر من حاكم صلح بالالتزام وفقاً للمادة ١١٦ من قانون إدارة الكلب لسنة ١٩٣٤.

٣ - إذا كان الكلب لا يزال لشخص كلب أو دمج بيت الكلاب التابع للبلدية بسبب رفض إصدار رخصة له أو بسبب استرداد رخصته بمقتضى البند (ج) أو (د) أو (هـ) من المادة ١٢١ (١) من هذا النظام.

٤ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

٥ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

٦ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

٧ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

٨ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

٩ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٠ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١١ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٢ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٣ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٤ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٥ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٦ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٧ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٨ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

١٩ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

٢٠ - ب - وأغرب صاحب ذلك الكلب إلى مجلس البلدية كتابة عن رغبته في إقامة دعوى للحياة دون ائلاف.

ب - ودفع سلفاً إلى مجلس البلدية أو لوكيله المفوض حسب الأصول رسماً قدره خمسون فلساً في اليوم من إطعام الكلب وابطائه والعناية به ، مدة عشرين يوماً وعن أية مدة أخرى تليها ، إلى أن تفصل المحكمة ذات الاختصاص في القضية .

فلا يتلف الكلب حتى تصدر المحكمة قرارها بشأنه .

ويشترط في ذلك أنه إذا حدث فيما بعد أن أتلف الكلب المحجور على هذه الصورة في بيت الكلاب التابع للبلدية أو أطلق سراحه أو قفل خلال مدة الحجر ، يستوفى من صاحبه مقدار ما يترتب عليه مقابل الأيام التي حجز فيها الكلب بالقبول ويرد الباقي له .

المادة (١٢٣) القبض على الكلاب غير المرخصة وجبراً وابطائها

١ - مع مراعاة أحكام المادة ١١٨ من هذا النظام ، إذا وجد كلب في منطقة البلدية غير مرخص أو ليس في عتقه طوق عليه لوحة النمرة المعدنية المشار إليها في المادة ١١٧ من هذا النظام ، يقوم مأمور البلدية أو البوليس بالقبض على ذلك الكلب وإيداعه في بيت الكلاب التابع للبلدية ويشترط في ذلك أنه إذا تمرد القبض على الكلب فيجوز لمأمور البلدية أو البوليس أن يقضي على حياته حالاً براه .

٢ - كل كلب وضع في بيت الكلاب التابع للبلدية وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة يحجز مدة ثمان وأربعين ساعة ويقضى عليه إذا لم يطالب به صاحبه خلال هذه المدة .

ويشترط في ذلك دائماً أنه إذا كان مظهر الكلب يدل على أنه ذو قيمة وكان ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه مرخص على الرغم من عدم وجود طوق في عتقه يحمل لوحة النمرة كما ذكر سابقاً ، يجوز تمديد مدة الحجر لغاية سبعة أيام .

المادة (١٢٤) استرداد الكلاب المحجوزة

يجوز لصاحب الكلب الذي قبض عليه أو حجز وفقاً لأحكام المادة السابقة أن يسترد كلبه خلال المدة المدة في المادة المذكورة لدى إبراز رخصة ذلك الكلب ودفع رسم لمجلس البلدية أو لوكيله المفوض قدره خمسون فلساً في اليوم مقابل إطعام الكلب وابطائه والعناية به .

المادة (١٢٥) السجل

يحفظ مجلس البلدية سجلاً من أجل النفايات المقصودة من هذا الفصل من النظام ، تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بكل كلب صدرت رخصة له ، ويتضمن على صاحب الكلب أن يزود المجلس بما يطلب منه من التفاصيل .

المادة (١٢٦) الجزاءات

إذا تخلف صاحب الكلب عن مراعاة أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب على إدائه بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وغرامة إضافية لا تزيد على دينار واحد من كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الإداة كما ذكر سابقاً .

المادة (١٢٧) الترميم

لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

١ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٢ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٣ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

١ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٢ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٣ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٤ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٥ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٦ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٧ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٨ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

٩ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

١٠ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

١١ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

١٢ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

١٣ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

١٤ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

١٥ - لا بدع تمريض لأي شخص مقابل أي فعل أثناء مجلس البلدية أو عماله أو وكلاؤه بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ، إلا إذا ثبت أن المجلس أو عماله أو وكلاؤه لم يراعوا تلك الأحكام .

كل من أخطأ في

ويشترط في ذلك أنه إذا كانت رخصة اللوح العمومي صادرة باسم شخصين أو أكثر فيكون كل واحد منهما مسؤولاً عن إفراد وإلزامين والتكاليف المتكبلة (أو الآخرين) عن تنفيذ أحكام هذا الفصل من النظام.

وتعني عبارة « اللوح العمومي » كل لوح يجري ضمن منطقة البلدية ويباح للجمهور حضوره مقابل دفع رسوم الدخول، وتشمل على الأخص إيفاء الغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام، التمثيل المسرحي والسينمائي ولعب الخيل (النيرك) والحفلات الموسيقية والرقص، ولكنها لا تشمل المحاضرات أو المناظرات التي تكون غايتها الرئيسية التعليم، حتى ولو اشتملت الصور أو غيرها في إصلاح تلك المحاضرات أو المناظرات.

وتعني لفظة « الطابع » طابعاً من الورق يصدره مجلس البلدية إيفاء بالغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام.

وتعني لفظة « تذكرة » تذكرة الدخول لحضور لوح عمومي.

رسوم الملاهي المادة (١٣٩)

١ - يجوز لمجلس البلدية أن يفرض رسماً يشار إليه فيما يلي (يرسم الملاهي) يستوفى عن كل تذكرة تباع لحضور لوح عمومي، ويستوفى هذا الرسم من المدير، حسب الفئات التالية:

أ - من كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٧٥ فلساً
ب - من كل تذكرة يزيد مجموع ثمنها على ٧٥ فلساً ولا يتجاوز ١٥٠ فلساً
ج - من كل تذكرة يزيد مجموع ثمنها على ١٥٠ فلساً

ب - يستوفى رسم بمعدل عشرين في المئة من مجموع ثمن التذكرة الثالثة أو التذكرة المشتركة أو التذكرة الموسمية (الفصلية) أو أية تذكرة أخرى.

٢ - تستوفى رسوم الملاهي المدرجة في الفقرة (١) من هذه المادة، بواسطة طابع يبيعها مجلس البلدية للتدويرين.

التذاكر المادة (١٤٠)

١ - لا يسمح لأي شخص بالدخول إلى لوح عمومي إلا إذا كان يحمل تذكرة دخول وأن لم يكن قد دفع ثمن تلك التذكرة.

٢ - يقتضي أن تصل بكل تذكرة قسيمة تفتيش وعلى محصل التذاكر أن يقطع هذه القسيمة من التذاكر التي دخول حاملها إلى اللوح العمومي وأن يحتفظ حاملها بالتذكرة حتى اتهام ذلك اللوح العمومي.

ثمن التذاكر المادة (١٤١)

١ - يقتضي أن يذكر على كل تذكرة ثمنها الحقيقي.

٢ - يقتضي على من يبيع تذكار أن يلق على كل تذكرة قبل بيعها إلى الشاري طابعاً وفقاً للفئات المدرجة في المادة ٣٩ من هذا النظام وأن يعل (يلصق) الطابع الذي يلقه عليها إما بوضع التاريخ عليه أو بختم أو بآية

تخفيض المادة (١٤٢)

١ - يجوز لمجلس البلدية أن يخفي الرسوم المقررة في المادة ١٣٩ من هذا النظام من التذاكر التي تباع - أ - للمباريات الرياضية، أو

ب - لأي لوح عمومي يخص زينة للفرقة أو الحفلة أو يتمه المجلس البلدي ذات صفة ترفيهية أو ثقافية أو فنية.

٢ - يقتضي على من يبيع التذاكر أن يخفي الرسوم المقررة في المادة ١٣٩ من هذا النظام من التذاكر التي تباع - أ - للمباريات الرياضية، أو

ب - لأي لوح عمومي يخص زينة للفرقة أو الحفلة أو يتمه المجلس البلدي ذات صفة ترفيهية أو ثقافية أو فنية.

٢ - يقتضي على من يبيع التذاكر أن يخفي الرسوم المقررة في المادة ١٣٩ من هذا النظام من التذاكر التي تباع - أ - للمباريات الرياضية، أو

ب - لأي لوح عمومي يخص زينة للفرقة أو الحفلة أو يتمه المجلس البلدي ذات صفة ترفيهية أو ثقافية أو فنية.

حق الدخول المادة (١٤٤)

يحق للمتعمد المفوض من مجلس البلدية أن يدخل أي ملهى عمومي بفحص التذاكر سواء في الملح الذي تباع فيه أو ما كان موجوداً منها لدى محصلي التذاكر أو المباشرين أو الشارين أو غيرهم لكي يتأكد من تنفيذ أحكام هذا الفصل من النظام.

المقوبة المادة (١٤٥)

١ - كل من - أ - باع أو عرض للبيع تذكرة لم يذكر عليها ثمنها أو ذكر عليها ثمن غير ثمنها الحقيقي أو باع أو عرض للبيع تذكرة ثمن أعلى من الثمن المذكور عليها أو

ب - باع أية تذكرة (خلاف التذاكر المجانية) ما لم يلق عليها طابع أو الصق عليها طابع ناقص القيمة، أو ج - عاق معتمد مجلس البلدية بآية وسيلة عن الدخول إلى أي ملهى عمومي أو عن فحص التذاكر أو جعل هذا الفحص متعمداً لعدم إعادة التذكرة إلى الشاري لدى دخوله طبقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ١٤٠ من هذا النظام، أو

د - أدخل أي شخص أو سمح بإدخاله إلى أي ملهى عمومي بدون تذكرة، أو بذكرة لم يشأها أحكام هذا الفصل من النظام، أو

هـ - نزع من أية تذكرة الطابع المبطّل، لأجل استعماله مرة أخرى أو الصق طابعاً مستملاً على تذكرة، أو و - خالف أحكام هذا الفصل من النظام بأي وجه آخر.

يعاقب برامة لا تزيد على خمسة دنائير عن المخالفة الأولى، وبرامة لا تزيد على عشرين ديناراً عن المخالفة الثانية أو أية مخالفة تليها.

المادة (١٤٦)

ليس في أحكام هذا الفصل من النظام ما يعني أي شخص من مسؤولية الصاق طابع على أية تذكرة تقضي أحكام قانون (طابع التهمة) بالصاقها عليها.

الفصل السابع عشر أصحاب الحرف المتجولون

منع تعامل بعض الحرف المتجولون المادة (١٤٧)

١ - لا يجوز لأي شخص أن يتعامل حرفة مسحة الاحذية وحفر الاختام والتصوير وبيع الصحف أو بيع السلع والبضائع بالتجول والمناذرة ضمن منطقة البلدية، إلا إذا كان حائزاً على رخصة تجر له ذلك صادرة من مجلس البلدية بمقتضى هذا الفصل من النظام.

٢ - يكون للباردة التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعنى المخصص لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك - أ - بائع متجول « (أ) كل شخص يبيع أو يعرض للبيع أية بضاعة أو سلع أو مواد تجارية أو يتعامل حرفة يدوية أو يعرض مصنوعات اليدوية للبيع في أي شارع أو مكان عام، دون أن يكون في محل ثابت، و (ب) كل شخص يتجول من مكان إلى آخر أو إلى دور ومنازل الآخرين حاملاً السلع أو البضائع أو المواد الجلدية للبيع أو لعرضها للبيع أو يتعامل حرفة يدوية أو يعرض مصنوعات اليدوية للبيع.

المادة (١٤٨)

يجوز لمجلس البلدية أن يحدد عدد الرخص التي يصدرها بمقتضى هذا الفصل من النظام.

المادة (١٤٩)

يجوز لمجلس البلدية أن يحصر عمل أي شخص يتعامل أية حرفة من الحرف المذكورة في المادة ١٤٧ من هذا النظام ويحمل رخصة بذلك بمقتضى هذا الفصل من النظام، في حي أو أحياء معينة، وأن يبين الشروط التي يجوز لحامل الرخصة أن يتعامل حرفته بمقتضاها في ذلك الحي أو تلك الأحياء.

كل من التذاكر

- توقيف العمل
بالرخص
- المادة (١٥٠)
يجوز لمجلس البلدية أو للمأمور المفوض منه كتابة ، أن يوقف العمل بأي رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام و / أو أن يستردها إذا تخلف عن مراعاة أي شرط من الشروط المشار إليها في المادة ١٤٩ من هذا النظام .
- مدة العمل
بالرخصة
- المادة (١٥١)
يعمل بالرخصة الصادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام ، من تاريخ صدورها لثانية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يليه .
ويشترط في ذلك أنه إذا صدرت الرخصة بعد اليوم الثلاثين من شهر ايلول ، يستوفى نصف الرسم المعين
- الرسم
- المادة (١٥٢)
يستوفى مجلس البلدية رسوم الرخص المينة أدناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل من النظام :

فلس	دينار
٥٠٠	١

- أ - رخصة ماسح الاحذية
ب - رخصة حفر الاختام
ج - رخصة المصور
د - رخصة بائع الصحف
هـ - رخصة البائع المتجول

المادة (١٥٣)

- لوحات النمر
التحسية
- ١ - يترتب على كل من يحمل رخصة بمقتضى هذا الفصل من النظام أن يضع لوحة نمرية نحاسية مصنوعة حسب الشكل الذي يقرره مجلس البلدية في مكان ظاهر من ساعده الايمن في جميع الاوقات التي يتعامل فيها عمله .
- ٢ - يستوفي مجلس البلدية ، بالإضافة الى رسم الرخصة ، رسماً قدره مائة وخمسون فلساً عن لوحة النمرية النحاسية عن كل حرة من الحرف المذكورة أعلاه .

المادة (١٥٤)

- المقويات
- كل من خالف أي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادائه ، بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير أردنية ، ويغرم بالإضافة الى ذلك دفع ضعف رسم الرخصة اذا كان يتعامل عمله بدون رخصة .

الفصل الثامن عشر المواد الملحق

- الرسم
- المادة (١٥٥)
يستوفي مجلس البلدية من الشاري اما مباشرة أو بواسطة متمدده رسماً قدره اثنان ونصف في المائة من ثمن الاموال المنقولة أو غير المنقولة التي تباع بالزاد العلني في منطقة البلدية .
ويشترط في ذلك أن لا يستوفى رسم عن الاموال المبيعة التي لا يتجاوز ثمنها المائة فلس .

الفصل التاسع عشر الاوزان والمقاييس

- وجوب معاينة
الاوزان والمقاييس
- المادة (١٥٦)
يعاين مجلس البلدية جميع الاوزان والمقاييس حسب اختلاف انواعها المستعملة في الشؤون التجارية ضمن منطقة البلدية ويدونها بخاتمه الخاص خلال شهر كانون الثاني من كل سنة .

- الرسم
- المادة (١٥٧)
يستوفي مجلس البلدية رسماً قدره أربعون فلساً عن كل وزن أو عيار أو مقياس يدمنه بخاتمه ، ورسماً سنوياً قدره مائة فلس عن كل مجموعة (طقم) من العيارات أو المقاييس التي يعاينها .
- النسخ
- المادة (١٥٨)
لا يجوز لأي شخص من الاشخاص أن يستعمل وزناً أو عياراً أو مقياساً لم يدمنه ويماعنه مجلس البلدية .
- المخالفة
- المادة (١٥٩)
كل من استعمل أي وزن أو عيار أو مقياس ، لم يعاينه مجلس البلدية ويدمنه بخاتمه ، يعتبر أنه ارتكبه مخالفة بلدية .
- المقوية
- المادة (١٦٠)
كل من ارتكب مخالفة بلدية بمقتضى هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادائه ، بغرامة لا تزيد عن عشرين ديناراً أردنياً .

الفصل العشرون المقابر

- منع دفن الموتى
خارج المقابر
- المادة (١٦١)
لا يجوز دفن الموتى الا في المقبرة المخصصة للدفن بموافقة دائرة الصحة .

- حفر القبور
ودفن الموتى
- المادة (١٦٢)
يتولى حفر القبور ودفن الموتى تاطور المقبرة التابع للبلدية .

- الرسم
- المادة (١٦٣)
يستوفي مجلس البلدية الرسوم التالية عن حفر القبور ودفن الموتى :-
أ - عن الاشخاص الذين تتجاوز اعمارهم ١٢ سنة ٢ دينار
ب - عن الاشخاص الذين تقل اعمارهم عن ١٢ سنة ١ دينار

- المقوية
- المادة (١٦٤)
كل من خالف احكام المادة ١٦١ من هذا النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير أردنية

الفصل الحادي والعشرون ترخيص ومراقبة السائقين وعربات النقل

- تفسير
اصطلاحات
- المادة (١٦٥)
في هذا الفصل من النظام :-
تشمل عبارة (عربة نقل) اية عربة يد أو آلية وسيلة أخرى من وسائل النقل التي تدار باليد أو تجرها الحيوانات والتي لاتدار بالقوة الميكانيكية وتستعمل في نقل البلع .
وتصرف لفظة (المحاسب) الى مجلس بلدية البيرة وتشمل هيئة بلدية البيرة .
وتصرف عبارة (رئيس البلدية) الى رئيس بلدية البيرة وتشمل رئيس مجلس بلدية البيرة أو رئيس هيئة بلدية البيرة .
وتعنى عبارة (موظف البلدية) أي شخص فوضه رئيس البلدية خطياً بتأمين مراعاة احكام هذا الفصل من النظام .
وتصرف لفظة (التال) الى أي شخص يحمل البلع أو ينقلها من مكان الى مكان آخر بآلة وسيلة أخرى بخلاف المركبة التي تدار بالقوة الميكانيكية ويتقاضى اجرة مقابل عمله كعتال .

هذا من العمل

المادة (١٦٦)

- ١ - يحظر على أي شخص أن يتعاطى حرة العتالة أو أن يتخذها عملاً له أو يظهره بظاهره بغير العتال ضمن منطقة بلدية البيرة إلا إذا كان يحمل رخصة تجيز له تعاطي حرة العتالة ممنوحة له بمقتضى هذا الفصل من النظام.
- ٢ - يحظر على أي شخص سواء كان يحمل رخصة بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة أم لم يكن أن يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرة ما لم يكن حائزاً على رخصة تجيز له استعمال عربة نقل صادرة له بمقتضى هذا الفصل من النظام.

المادة (١٦٧)

- ١ - يقدم طلب الرخصة بمقتضى المادة ١٦٦ الى رئيس البلدية الذي يحق له ان يوافق على الطلب ويمتنع الرخصة طبقاً للشروط التي يستصوبها أو يرفض منحها دون بيان أية أسباب.
- ٢ - لا تمنح رخصة عتال أو رخصة عربة نقل لأي شخص إلا إذا كان قد بلغ السنة السادسة عشرة من عمره.
- ٣ - توقع الرخصة بأمضاء رئيس البلدية أو ممثله المفوض حسب الأصول.

المادة (١٦٨)

يجوز للمجلس أن يحدد عدد الرخص التي تمنح سنوياً بمقتضى هذا الفصل من النظام.

المادة (١٦٩)

- ١ - يعمل بالرخصة الممنوحة بمقتضى هذا الفصل من النظام اعتباراً من تاريخ صدورهما لغاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار التالي، ولا يجوز تحويلها لآخر، يترتب على حامل الرخصة، في جميع الأوقات التي يتعاطى فيها عمله، أن يحمل رخصته وأن يبرزها لأي مأمور شرطة أو موظف بلدية لدى الطلب.
- ٢ - يجوز لرئيس البلدية أن يسحب أية رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام دون بيان الأسباب.

المادة (١٧٠)

يستوفى مجلس البلدية رسم قدره دينار أردني واحد عن رخصة العتالة ورسم قدره دينار أردني واحد عن رخصة عربة النقل.

ويشترط في ذلك أنه إذا منحت الرخصة بعد اليوم الثلاثين من شهر أيلول من أية سنة فيستوفى نصف الرسم المقرر عن الرخصة.

المادة (١٧١)

- ١ - يترتب على حامل رخصة العتالة، بمقتضى الفقرة (١) من المادة ١٦٦ أن يعلق بصورة مرئية فوق مرقق (كوع) يده اليسرى لوحة نمرة يزوده المجلس بها في جميع الأوقات التي يتعاطى فيها عمله.
- ٢ - يترتب على حامل رخصة عربة النقل، الصادرة بمقتضى الفقرة (٢) من المادة ١٦٦، أن يستحصل على لوحة نمرة من المجلس وأن يضعها في محل ظاهر من العربة.

المادة (١٧٢)

- ١ - يستوفى رسم قدره ٢٥٠ فلساً عن لوحة النمرة المشار إليها في الفقرتين (١) و (٢) من المادة ١٧١.
- ٢ - تبقى لوحة النمرة المذكورة ملكاً للمجلس وتعاد اليه بعد انتهاء أجل الرخصة الممنوحة بمقتضى الفقرة (١) و (٢) من المادة ١٦٦.

المادة (١٧٣)

يقتضي على كل شخص يتولى عربة نقل أن يرتب السلع الموضوعة في العربة بشكل لا تبرز منه عن اطراف العربة بما يزيد عن خمسين سنتيمتراً من أي جانب من جانبيها، أو متراً واحداً من الجهة الأمامية أو الخلفية.

المادة (١٧٤)

يجوز لرئيس البلدية أن يطلب أن تصنع عربات النقل على شكل يتفق مع التصميمات والمواصفات التي يقرها المجلس وتعرض تفاصيلها في دائرة البلدية.

المادة (١٧٥)

يحظر على أي شخص أن يضع عربته أو أن يتسبب في وضعها على رصيف أي شارع أو أن يوقف أو أن يتسبب في إيقافها على رصيف أي شارع.

المادة (١٧٦)

يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل أن يتعاطى عمله:

- ١ - في أي طريق، أو
- ب - في أي قسم من منطقة البلدية قد يعلنه المجلس، من وقت لآخر، بإعلان نشره في جريدة أو أكثر من الجرائد المنتشرة في منطقة البلدية ويملكه في دائرة البلدية، انه منطقة محظورة على الأشخاص الذين يتولون عربات نقل تعاطي أعمالهم فيها.

المادة (١٧٧)

يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل أن يوقف عربته أو أن يتسبب في إيقافها ضمن اثني عشر متراً من آخر خطوط الباصات أو المركبات الأخرى أو الرجات المقررة لوقوفها فيها، أو ضمن عشرة أمتار من منعطف أي شارع أو في أي متره أو حديقة بلدية.

المادة (١٧٨)

يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل أن يركب العربة أو أن يسمح لأي شخص آخر بركوبها.

المادة (١٧٩)

يترتب على أي شخص يتولى عربة نقل أن يقي العربة في الجهة اليمنى من الطريق وقريباً من حجارة الرصيف.

المادة (١٨٠)

يترتب على كل شخص يتولى عربة نقل لدى استعماله العربة أن يقيها في الجهة اليمنى من الطريق وقريباً من حجارة الرصيف، ويترتب عليه مواصلة السير بلا توقف ما لم يمنع من جراء حركة المرور أو لسبب آخر لا يمكن تلافيه من السير دون توقف.

ويشترط في ذلك أن لا تحظر احكام هذه المادة توقيف العربة مدة من الزمن لا تتجاوز خمس عشرة دقيقة بنية التفتيش أو التفريغ.

المادة (١٨١)

يجوز للمجلس أن يبين أماكن لوقوف العربات، ويترتب عليه أن يعلن بإعلان يعلق في مكان الوقوف عدد العربات المسموح لها بالوقوف في أي وقت في الامكنة المخصصة لها ومع مراعاة احكام المادة ١٧٧.

يحظر على أي عتال أن يوقف أية عربة نقل في أي مكان خلاف المكان المخصص لذلك.

المادة (١٨٢)

يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل مرخص بمقتضى هذا الفصل من النظام أن يتركه بتوافقه في أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية بدون تناية.

المادة (١٨٣)

يجوز لرئيس البلدية أو أي مأمور شرطة، وإي موظف بلدية أن يأمر بنقل أية عربة نقل تكون موضوعة في أي مكان خلافاً لأحكام هذا الفصل من النظام.

المادة (١٨٤)

كل من خالف أي حكم من احكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه ارتكب جرماً، ويماقب لدى ادائه بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أردنياً.

الفصل الثاني والمشرون الأسواق

المادة (١٨٥)

يكون للائطاف والبارات التالية الواردة في هذا الفصل من النظام، المعاني المخصصة لها ادناه. إلا اذا دلت القريعة على غير ذلك :-

تعني لفظة « المجلس » وعبارة « مجلس البلدية » مجلس بلدية البيرة .
وتتصرف عبارة « منطقة البلدية » الى منطقة بلدية البيرة .
وتتصرف عبارة « سلع السمات » الى السمك الطازج والورد والجبن والعسل واللبن والكشك (الجبج)
من المنتجات المحلية .

اسواق الفواكه والخضار (والسمات)

المادة (١٨٦)

تشأ في مدينة البيرة اسواق بلدية لبيع الفواكه والخضار وبيع السمات في المواقع التي تعين باعلان يوقعه
رئيس مجلس البلدية ينشر في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ويعرض في امكة ظاهرة بمواقع الاسواق .

المادة (١٨٧)

لا يجوز لاي شخص غير مرخص بموجب القانون ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او بالفرق اية فاكهة
او خضار او سلع سمات ضمن حدود منطقة البلدية الا في الاسواق البلدية المخصصة لذلك .

المادة (١٨٨)

يستوفى المجلس البلدي اما مباشرة او بواسطة ممتدة او ملتزم السوق الرسوم التالية عن الفواكه الطازجة
والخضار وبيع السمات من اي شخص يجلبها الى اسواق البلدية المخصصة لذلك او يجلبها للبيع بالجملة او بالفرق
الى اي حانوت مرخص بموجب القانون او اي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية ، حتى ولو كان الشخص
هو صاحب الرخصة :

الصف	سيرة		سحارة او كيس	
	كيس	صفيرة	كيس	صفير
الصف	فلس	دينار	فلس	فلس
أ - الفواكه				
موز	٥٠٠	١	٧٥٠	
بطيخ	٨٠٠		٤٠٠	
شمام	٨٠٠		٤٠٠	
حمضيات	٥٠٠	١	٥٠٠	
الانمار والفواكه محصول البلاد			٣٠	٢٠
الانمار والفواكه المستوردة من الخارج			٣٠	٢٠
قصب السكر			٣٠	٢٠
ب - الخضار				
قرنيط	٦٠٠		٣٠٠	
ملفوف	٦٠٠		٤٠٠	
قرع اصفر	٣٠٠		١٥٠	
الخضار محصول البلاد			٣٠	٢٠
الخضار المستوردة			٣٠	٢٠
فجل ، خس ، بقديونس ، بصل اخضر ،			٣٠	٢٠
رشاد ، سلق ، سبانخ ، فلفل اخضر			٣٠	٢٠
ج - سلع السمات				
عن السمك الطازج والجملة والزيادة والجبن والعسل وزيت الزيتون واللبن الطازج والكشك (الجبج) ٢ % من ثمن المبيع			٢٠	

ويشترط في ذلك انه اذا عرضت اية سلعة من هذه السلع للبيع ثم لم تباع ، يستوفى عنها نصف الرسم المقرر .

سوق الاغنام والمواشي والحيوانات العمومية

المادة (١٨٩)

ينشأ في مدينة البيرة سوق بلدي للاغنام والمواشي وحيوانات الركوب في الموقع الذي يعين باعلان يوقعه
رئيس مجلس البلدية ينشر في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ويعرض في مكان ظاهر في موقع السوق .

المادة (١٩٠)

لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع اية اغنام أو مواشي أو حيوانات ركوب ضمن منطقة البلدية
الا في سوق الاغنام والمواشي والحيوانات البلدي .

المادة (١٩١)

١ - يستوفى مجلس البلدية من البائع والمشتري مناصفة ، اما مباشرة او بواسطة ممتدة ، او ملتزم السوق ،
رسماً بمعدل ٢ % من ثمن كل حيوان يباع في سوق الاغنام والمواشي والحيوانات البلدي ، او في أي
مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية .
٢ - لدى مبادلة حيوان بأخر تستوفى الرسوم المدرجة في الفقرة الاولى من هذه المادة من كلا الفريقين بالتساوي
بالنسبة لقيمة الحيوانين المقدرين .

سوق الكلس والقحم ... الخ

المادة (١٩٢)

ينشأ في مدينة البيرة سوق بلدي للكلس والقحم والحطب والتبن والجفت والصوف والخزف (الفخار)
والسلال والحصر والزبل . في الموقع الذي يعين باعلان يوقعه رئيس البلدية ينشر في الجريدة الرسمية للمملكة
الاردنية الهاشمية ويعرض في مكان ظاهر في موقع السوق .

المادة (١٩٣)

لا يجوز لاي شخص غير مرخص بموجب القانون ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة أو بالفرق كلساً أو فخماً
أو حطباً أو تبناً أو جفتاً أو صوفاً أو زبلاً أو فخراً (فخاراً) أو سلالاً أو حصرأ أو زبلاً ضمن حدود منطقة
البلدية إلا في سوق البلدية المعين لذلك .

المادة (١٩٤)

يستوفى مجلس البلدية اما مباشرة او بواسطة ممتدة او ملتزم السوق ، الرسوم التالية عن المواد المذكورة
في المادة ١٩٣ من أي شخص يعرضها في السوق البلدي المخصص لذلك او يجلبها للبيع بالجملة أو بالفرق إلى
أي حانوت مرخص بموجب القانون أو أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية .

فلس

- أ - ١ - عن كل طن واحد من الكلس يعرض في السوق عن الخمسة أيام الاولى أو أي
جزء منها أو يطب للبيع بالجملة أو بالفرق إلى أي حانوت مرخص بموجب
القانون أو أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية
- ٢ - عن كل يوم أو جزء من اليوم بعد الايام الخمسة الاولى
- ب - ١ - عن كل طن واحد من القحم أو الحطب أو الجفت يعرض في السوق عن الخمسة
أيام الاولى أو أي جزء منها ، أو يطب للبيع بالجملة أو بالفرق إلى أي حانوت
مرخص بموجب القانون أو أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية
- ٢ - عن كل يوم أو جزء من اليوم بعد الايام الخمسة الاولى
- ج - ١ - عن كل كيس من الصوف يعرض في السوق ، عن الخمسة أيام الاولى ، أو أي
جزء منها ، أو يطب للبيع بالجملة أو بالفرق إلى أي حانوت مرخص بموجب
القانون أو أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية

٥٠

كل من ادخل

فلس

٢٠

٢٠

١٠

١٠

٥

٢

١

٥

٢

٢ - عن كل يوم أو جزء من اليوم بعد الأيام الخمسة الأولى

د - ١ - عن كل كيس كبير من التبن

٢ - عن كل كيس صغير من التبن

هـ - ١ - عن كل كيس كبير من الزيل

٢ - عن كل كيس صغير من الزيل

و - ١ - عن كل سل أو سلة تعرض في السوق عن الخمسة أيام الأولى أو أي جزء منها،

أو تجلب للبيع بالجملة أو بالفرق إلى أي حانوت مرخص بموجب القانون

أو أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية

٢ - عن كل يوم أو جزء من اليوم بعد الأيام الخمسة الأولى

ز - ١ - عن كل حصيرة تعرض في السوق، عن الخمسة الأيام الأولى أو أي جزء منها،

أو تجلب للبيع بالجملة أو بالفرق إلى أي حانوت مرخص بموجب القانون

أو أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية

٢ - عن كل يوم أو جزء من اليوم بعد الأيام الخمسة الأولى

سوق الحبوب

المادة (١٩٥)

ينشأ في مدينة البيرة سوق بلدي لبيع الحبوب (القمح، والشعير، والكرسة، والذرة، والقطاني، والسمن) في الموقع الذي يبين بإعلان يوقعه رئيس البلدية ينشر في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية ويعرض في مكان ظاهر في موقع السوق.

المادة (١٩٦)

لا يجوز لأي شخص غير مرخص بموجب القانون أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالفرق حبوباً ضمن حدود منطقة البلدية إلا في سوق الحبوب البلدي.

المادة (١٩٧)

يستوفي مجلس البلدية، إما مباشرة أو بواسطة ممتددة أو ملتزم السوق الرسوم التالية عن الحبوب (القمح والشعير والكرسة والذرة والقطاني والسمن) من أي شخص يجلبها إلى سوق الحبوب البلدي، أو يجلبها للبيع بالجملة أو بالفرق إلى أي حانوت مرخص بموجب القانون أو إلى أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية.

فلس

أ - عن كل كيس من الحبوب يعرض في سوق الحبوب البلدي، عن الخمسة أيام الأولى أو

أي جزء منها، أو تجلب للبيع بالجملة أو بالفرق إلى أي حانوت مرخص بموجب القانون

أو أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية

ب - عن كل يوم أو جزء من اليوم بعد الأيام الخمسة الأولى

المادة (١٩٨)

كل من خالف هذا الفصل من النظام يعاقب لدى إدابته بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير.

الفصل الثالث والعشرون

رخص الدراجات

ترخيص
الدراجات

المادة (١٩٩)

لا يجوز لأي شخص يقيم في منطقة بلدية البيرة أن يركب دراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات على أية طريق في المنطقة المذكورة، إلا إذا كان يحمل رخصة لتلك الدراجة صادرة له بمقتضى أحكام هذا الفصل من النظام ويضع على الدراجة لوحة نمره بالكيفية التي يطلبها مجلس بلدية البيرة.

الرسوم

المادة (٢٠٠)

يستوفي مجلس بلدية البيرة رسماً قدره مئتي وخمسون فلساً عن كل رخصة يصدرها لكل دراجة ورسماً آخر قدره مائة فلس عن كل لوحة نمره.

مدة العمل

المادة (٢٠١)

يتني العمل بجميع الرخص الصادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار الذي يلي تاريخ صدور الرخصة.

استعمال النمر

المادة (٢٠٢)

تستعمل لوحات النمر في السنة التي صدرت فيها فقط.

إصدار الرخص

المادة (٢٠٣)

يقتضي على كل شخص يرغب في الحصول على رخصة ولوحة نمره لدراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات أن يقدم طلباً بذلك إلى مجلس بلدية البيرة، ويصدر مجلس بلدية البيرة لذلك الشخص رخصة ولوحة نمره لدى دفعه الرسوم المدرجة في المادة ٢٠٠ من هذا النظام.

تحويل الرخص

المادة (٢٠٤)

لا يجوز تحويل رخصة دراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات من شخص إلى آخر.

العقوبة

المادة (٢٠٥)

كل من أخل بأي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى إدابته بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير.

الفصل الرابع والعشرين

الابنية

رخص البناء

المادة (٢٠٦)

يقتضي على كل شخص يرغب في إنشاء بناية جديدة أو في إصلاح أو ترميم بناية قديمة أو إجراء تغيير في بناية قائمة أو حفر بئر أو إقامة سور أو عمل جورة مرحاض ضمن منطقة بلدية البيرة أن يقدم طلباً إلى لجنة التنظيم المحلية لمدينة البيرة لمنحه رخصة بذلك وأن يرفق طلبه بتصميم يبين نوع الانشاءات المتوى اجراؤها على أن يقدم الطلب كتابة على النموذج الذي يعين مهتمس البلدية صيغته وأن يحمل توقيع صاحب البناء.

الرسوم

المادة (٢٠٧)

يستوفي المجلس البلدي الرسوم المقررة أدناه من الطالب لدى إصداره الرخصة.

نوع الرسم	القيمة		ملاحظات
	فلس	دينار	
١ - رسم تسجيل طلب رخصة	٢٥٠		رسم مقطوع
٢ - رسوم أبنية المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية والحمامات العامة وأماكن النسيب العامة والنزل والأبنية العامة والمتاحف والمعارض وأبنية الرياضة البلدية والأبنية السكنية والكراجات الخصوصية	١٠		لكل متر مكعب من البناء
٣ - رسوم الأبنية التجارية (حوانيت البيع بالجملة والمفرق والمقاهي والمطاعم والأسواق المسورة والمكاتب والكراجات	٢٠		لكل متر مكعب من البناء
٤ - رسوم الأبنية المستعملة ببناء السكن (خلاف الكراجات المستعملة ببناء السكن)	٣٠		لكل متر مكعب من البناء
٥ - رسوم الأبنية الصناعية والمستودعات (الغبار) والمعامل والورشات والفنادق ودور المسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى وأماكن اللهو ما عدا الأبنية	١٠٠		لكل متر مربع
٦ - رسوم الشرفات (البلكونات) الداخلة ضمن ملك طالب الرخصة	٢٠٠		لكل متر مربع
٧ - رسوم الشرفات (البلكونات) الخارجية البارزة على الشوارع والطرق العامة	٣٠٠		لكل متر مربع
٨ - رسوم البروز في البناء على الشوارع والطرق العامة	٣٠٠		لكل متر مربع
٩ - بناء الجدران على الحدود الخارجية (الأسوار)	١٠		لكل متر طول على الأقل للرسم خمسماية فلس
١٠ - رسوم حفر بئر ماء (صهريج أو ارتوازي)	١٠٠		رسم مقطوع
١١ - رسوم حفر امتصاص (جورة حوض)	٥٠٠		رسم مقطوع
١٢ - رسوم أحداث تفتيرات داخلية في بناء قائم	٥٠٠		رسم مقطوع
١٣ - رسوم إنشاء أو توسيع فتحات (نوافذ وأبواب) في الجدران الداخلية أو الخارجية أو الانشائية في بناية قائمة	٥٠٠		عن كل فتحة
١٤ - أحداث بناء مؤقت لا تزيد مدته عن ستة بنية استعماله في حراسة الأبنية المراد إقامتها وحفظ مواد بنائها	٥٠٠		رسم مقطوع
١٥ - رسوم الكشف والتخطيط مهما تعددت الكشوفات	١٠٠		رسم مقطوع
١٦ - اشتغال قسم من الرصيف مدة البناء	٥٪		من قيمة الرسم
١٧ - رسم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها التي هي ستة من تاريخ صدورهما	٥٠٪		من قيمة الرسم
١٨ - عن أي إنشاء آخر يتطلب اجراءه رخصة لم يذكر في الرسوم المتبعة	٥٠٠		رسم مقطوع

هذا من المرسوم

نوع الرسم	القيمة		ملاحظات
	فلس	دينار	
١ - رسم تسجيل طلب رخصة	٢٥٠		رسم مقطوع
٢ - رسوم أبنية المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية والحمامات العامة وأماكن النسيب العامة والنزل والأبنية العامة والمتاحف والمعارض وأبنية الرياضة البلدية والأبنية السكنية والكراجات الخصوصية	١٠		لكل متر مكعب من البناء
٣ - رسوم الأبنية التجارية (حوانيت البيع بالجملة والمفرق والمقاهي والمطاعم والأسواق المسورة والمكاتب والكراجات	٢٠		لكل متر مكعب من البناء
٤ - رسوم الأبنية المستعملة ببناء السكن (خلاف الكراجات المستعملة ببناء السكن)	٣٠		لكل متر مكعب من البناء
٥ - رسوم الأبنية الصناعية والمستودعات (الغبار) والمعامل والورشات والفنادق ودور المسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى وأماكن اللهو ما عدا الأبنية	١٠٠		لكل متر مربع
٦ - رسوم الشرفات (البلكونات) الداخلة ضمن ملك طالب الرخصة	٢٠٠		لكل متر مربع
٧ - رسوم الشرفات (البلكونات) الخارجية البارزة على الشوارع والطرق العامة	٣٠٠		لكل متر مربع
٨ - رسوم البروز في البناء على الشوارع والطرق العامة	٣٠٠		لكل متر مربع
٩ - بناء الجدران على الحدود الخارجية (الأسوار)	١٠		لكل متر طول على الأقل للرسم خمسماية فلس
١٠ - رسوم حفر بئر ماء (صهريج أو ارتوازي)	١٠٠		رسم مقطوع
١١ - رسوم حفر امتصاص (جورة حوض)	٥٠٠		رسم مقطوع
١٢ - رسوم أحداث تفتيرات داخلية في بناء قائم	٥٠٠		رسم مقطوع
١٣ - رسوم إنشاء أو توسيع فتحات (نوافذ وأبواب) في الجدران الداخلية أو الخارجية أو الانشائية في بناية قائمة	٥٠٠		عن كل فتحة
١٤ - أحداث بناء مؤقت لا تزيد مدته عن ستة بنية استعماله في حراسة الأبنية المراد إقامتها وحفظ مواد بنائها	٥٠٠		رسم مقطوع
١٥ - رسوم الكشف والتخطيط مهما تعددت الكشوفات	١٠٠		رسم مقطوع
١٦ - اشتغال قسم من الرصيف مدة البناء	٥٪		من قيمة الرسم
١٧ - رسم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها التي هي ستة من تاريخ صدورهما	٥٠٪		من قيمة الرسم
١٨ - عن أي إنشاء آخر يتطلب اجراءه رخصة لم يذكر في الرسوم المتبعة	٥٠٠		رسم مقطوع

المادة (٢٠٨) إصدار
الرسم وتسديد
العمل بها
تدفع الرسوم المقررة في المادة ٢٠٧ من هذا النظام إلى مجلس بلدية البيرة قبل إصدار أية رخصة ويكون تاريخ صدور الرخصة التاريخ الذي يدفع فيها الرسم ويسري مفعول الرخصة لمدة ستة كاملة من تاريخ صدورها فإذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تجدد الرخصة في أي وقت على تلك المدة إذا لم يتعارض تجديدها مع نظام الأبنية المعمول به في تاريخ طلب التجديد .

المادة (٢٠٩) إنشاء
تستثنى المباني التي تنشئها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وأماكن العبادة العامة من دفع أي رسم .

المادة (٢١٠) الانتفاء للحقة
تستثنى عن الانتفاء التي تنضاف إلى الأبنية الموجودة نفس الرسوم المعينة عن الأبنية الجديدة .

المادة (٢١١) تحويل البناء
يدفع صاحب البناء . لدى تحويل بناية من صنف إلى آخر سما يعادل الفرق بين الرسمين المفروضين على الصنفين . إذا كان الصنف الذي يتم إليه البناء يصبح بعد اتمام عملية تحويلها أعلى من الصنف السابق

المادة (٢١٢) الأبنية المستعملة
لغايات مختلفة
إذا كانت أقسام البنايات تستعمل لغايات مختلفة فيستثنى عن كل قسم منها الرسم المقرر على الصنف الذي يتم إليه ذلك القسم

المادة (٢١٣) التأمين
١ - يترب على طالب الرخصة لدى تقديم طلبه أن يدفع للبلدية تأميناً قدره مئتان وخمسون فلساً أو ما يساوي عشرين في المئة من قيمة الرسم . باعتبار أكبر المبلغين ، فإذا استرد طالب الرخصة طلبه أو رفضت اللجنة المحلية للأبنية وتنظيم المدن منحه الرخصة ، أو تخلف عن اخذ الرخصة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه اشعاراً بالموافقة على طلبه يحتفظ بهذا التأمين ويقدح حساب صندوق البلدية
٢ - إذا صدرت الرخصة ، تحتفظ البلدية بالتأمين حتى يتم إنشاء البناء ، ولا يرد التأمين إلى طالب الرخصة إلا بعد اصدار شهادة صلاح البناء للسكن وتطبيق شروط الرخصة .

المادة (٢١٤) حظر الانشاء
لا يجوز الشروع في عملية الانشاء قبل الحصول على الرخصة وينبغي أن يسير العمل وفقاً للشروط المدرجة في الرخصة والتصميمات المصدقة

المادة (٢١٥) مسؤولية
صاحب البناء
يقضي على صاحب البناء ، دون اجحاف بما قد يكون مترتباً عليه من التبعات بمقتضى أي تشريع أو قانون معمول به :-
أ - أن يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والعمال الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والاضرار التي قد تنجم مباشرة عن عملية الانشاء . ويكون فضلاً عن ذلك مسؤولاً عن سلامة العمال الذين يشتغلون في الانشاء . وعن كل ضرر يصيب أي فرد من افراد الناس أو أي عامل من العمال أثناء سير العمل بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المقتضاة كما ذكر آنفاً ، على أن يراعى في ذلك احكام أي تشريع أو قانون معمول به في ذلك الشأن .
ب - أن لا يسمح بالتجاوز على أي طريق أو درب بتكوييم مواد البناء أو غيرها من الاشياء عليها إلا بعد الحصول على اذن كتابي من رئيس البلدية .
ج - أن يضع ما يطلبه المهندس من المصاييح أو الصقالات أو الحواجز الخشبية لوقاية افراد الناس والعمال في المنطقة التي يجري الانشاء فيها أو حولها بصورة واضحة .

د - أن يكون مسئولاً عن مائة البناء أثناء انشائه .
هـ - أن لا يسمح باستعمال البناء للسكن أثناء الانشاء .
و - أن يزول جميع الانقاض التي تبقى في المقار أو حوله أو في الأرض أو الطرق المجاورة له ، بعد انتهاء عمليات البناء أو في أثناء أي دور من أدوار الانشاء . وإذا تخلف عن إزالة هذه الانقاض خلال ٤٨ ساعة من استلامه انظاراً بذلك من رئيس البلدية فيجوز لرئيس البلدية أن يريل الانقاض وتستوفى البلدية نفقات إزالتها من التأمين الذي دفعه صاحب البناء ، وفي حالة عدم إيفاء التأمين للنفقات يحصل الرصيد الباقي من صاحب البناء كما تحصل الديون الحقيقية .

مسؤولية صاحب
البناء عن
المخلفات

المادة (٢١٦) كل مخالفة لهذا الفصل من النظام تعتبر أنها ارتكبت من قبل صاحب البناء .

شهادة صلاح
البناء للسكن

المادة (٢١٧) لا يجوز السكن في أي بناء إلا بعد الاستحصال على شهادة من اللجنة المحلية تثبت صلاحيته للسكن .

العقوبة

المادة (٢١٨) كل من خالف أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب بدية بترامة لا تزيد على خمسين ديناراً عن كل مخالفة . وفي حالة استمرار المخالفة يعاقب بترامة إضافية لا تتجاوز خمسة دنانير عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد تبليغه انظاراً خطياً بذلك من قبل رئيس البلدية . وبعد أدائه ويجوز للمحكمة التي أدانته بدمر أعمدة جميع ظروف الحال :
١ - أن تأمر بهدم البناء أو الانشاءات التي ارتكب المجرم بشائه أو بإزالته أو رفعه من مكانه من قبل ذلك الشخص أو أي شخص آخر ، أو
٢ - أن تصدر أي أمر آخر ترى من العدل إصداره (بما في ذلك أمر الإغلاق) بحق ذلك الشخص أو أي شخص آخر فيما يتعلق بأي شارع أو بناء أو انشاء أو فيما يتعلق بالانشاءات أو التغيرات الجارية فيه أو خلاف ذلك .

الفصل الخامس والعشرون الساحات

تفسير
اصطلاحات

المادة (٢١٩) تعني لفظة الساحة كامل الأرض الخالية الكائنة أمام البناية وخلفها أو على جوانبها وتشغل الساحات العمومية التي أعلنت بمقتضى قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ وأية تعديلات أدخلت عليه أنها ساحات عمومية ، وتعني عبارة (إنشاء الساحات والممرات) حفرها وتسويتها ورصفها وإنشاء المجاري فيها والقيام بجميع الأشغال الضرورية والفرعية المتعلقة بذلك وفقاً للخرائط المنظمة والموافق عليها المهندس المختص . وتعني لفظة « المجلس البلدي » مجلس بلدية البيرة .

تصريح المجلس

المادة (٢٢٠) يجوز للمجلس البلدي أن يتخذ قراراً بإنشاء الساحات والممرات بالصورة التي يبينها المجلس البلدي وأن يبين الأماكن التي يجوز للسيارات الوقوف فيها مع فرض الرسوم الواجبة تحصيلها من أصحاب السيارات .

تكليف المالكين
بتدفع النفقات

المادة (٢٢١) يقوم المجلس البلدي بعد اتخاذ القرار بإنشاء الساحات والممرات بتدبير هذا القرار للمالكين المسجلين للأراضي المشمولة بتلك الساحات ومن ثم يشرع حالاً في إنشاء الساحات والممرات المذكورة ويكلف هؤلاء المالكين بدفع كافة نفقات إنشاء تلك الممرات أو الساحات .

تضمن النفقات المادة (٢٢٢) إذا كانت أرض الساحة مسجلة باسم أكثر من مالك واحد تستوفى النفقات من المالكين بنسبة مساحة القطع التي يمتلكها كل مالك والمشمولة في الساحة المنشأة على هذه الصورة .

تحصيل النفقات

المادة (٢٢٣) ان النفقات التي يتفقها المجلس البلدي بمقتضى هذا الفصل من النظام تحصل من المالكين المختصين بالصورة التي تحصل فيها الضرائب والدوائد المستحقة للمجلس البلدي .

تبلغ الامتيازات

المادة (٢٢٤) إذا أريد تبليغ إشعار أو مستند بمقتضى هذا الفصل من النظام إلى مالك أية بناية أو أرض وكانت تلك البناية أو الأرض عائدة لمالكين عديدين وكان اسم واحد منهم أو غير واحد مجهولاً يبلغ الإشعار أو الانذار إلى الأشخاص المروفين منهم ثم يقوم المجلس البلدي بنشر إعلان في إحدى الجرائد المنتشرة يكلف فيه كل شخص يدعي أية علاقة في البناية أو الأرض المذكورة بصفته شريكاً في ملكيتها بأن يراعي الشروط المدرجة في الإشعار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ولدى انتهاء المدة يعتبر الإشعار قد تبلغ بصورة قانونية لجميع المالكين في تلك البناية أو الأرض .

للكل الملتزمين
بالأمانة

الفصل السادس والعشرون وقوف السيارات

تفسير اصطلاح

المادة (٢٢٥) ان عبارة « السيارات العمومية » الواردة في هذا الفصل من النظام لا تشمل الباص .

صلاحية المجلس
البلدي

المادة (٢٢٦) لمجلس بلدية البيرة بأمر يصدره أو إعلان يعرضه أن يمنع أو يحدد أو ينظم وقوف السيارات على أية طريق أو قسم خاص من أية طريق من الطرق الواقعة في منطقة بلدية البيرة .

منع وقوف
السيارات

المادة (٢٢٧) لا يجوز لأي سائق أو شخص آخر مسؤول عن أية سيارة أن يوقف سيارته في أية طريق أو في أي قسم منها زيادة على الوقت اللازم لصعود الركاب إليها أو نزولهم منها ولشحن أو تفريغ البضائع إذا كان وقوف السيارات فيها أو في أي قسم منها قد حظر بأمر صدر أو إعلان عرض على الوجه المذكور أعلاه

منع بعض
أنواع السيارات

المادة (٢٢٨) لا يجوز لأي سائق أو أي شخص آخر مسؤول عن سيارة أن يوقف تلك السيارة في أي شارع أو في أي قسم منه إذا كان ذلك الشارع أو القسم قد خصص بأمر صدر أو إعلان عرض على الوجه المذكور أعلاه كرجة لوقوف نوع أو صف آخر من السيارات .

الوقت المسموح
للسيارات

المادة (٢٢٩) لا يجوز لأي سائق أو شخص آخر مسؤول عن سيارة أن يوقف تلك السيارة زيادة عن الوقت المعين في الأمر الصادر أو الإعلان المروض في تلك الرجة .

إصابة السيارات
بالجلال

المادة (٢٣٠) إذا حدث خلل في سيارة وجب على سائقها أو على الشخص الآخر المسؤول عنها أن يوقفها على أقرب ما يمكن من حافة الطريق ولا يجوز له أن يدعها واقفة في أي شارع أو أي قسم منه إذا كان الإعلان يحظر وقوف أمثاله من السيارات في ذلك المكان ولا أن يطيل وقوفها زيادة على الزمن المسموح للسيارات بالوقوف فيه في تلك المنطقة إلا بمقدار الوقت اللازم ضمن الحد المسمول لأجراء الإصلاحات الأساسية فيها .

هذا من الأعمال

- وقوف الباصات المادة (٢٣١) لا يجوز لأي شخص أن يتسبب في وقوف باص على أية طريق ضمن منطقة البلدية إلا في مواقف الباصات أو الساحة المخصصة لوقوفها.
- مواقف الباصات المادة (٢٣٢) يحظر وقوف أكثر من ثلاث باصات في موقف واحد وفي وقت واحد معاً.
- أحكام بشأن السيارات العمومية المادة (٢٣٣) لا يجوز لأي سائق أو أي شخص آخر مسؤولاً عن سيارة عمومية أن يوقفها للأجار أو يدعها واقفة زيادة على الوقت الضروري لصعود الركاب إليها أو نزولهم منها في أية طريق تقع ضمن منطقة بلدية البيرة. أو في أي قسم من تلك الطريق إلا إذا كانت تلك الطريق أو ذلك القسم منها قد أعلن كرجة لوقوف السيارات العمومية أو صدر الأمر باعتبارها كذلك.
- أحكام بشأن السيارات التجارية المادة (٢٣٤) لا يجوز لصاحب أية سيارة تجارية أو سائقها أو الشخص المسؤول عنها أن يوقفها في أية طريق واقفة في منطقة بلدية البيرة أو في أي قسم من تلك الطريق الا حين تحميلها بالبضائع أو تفريغ البضائع منها على أن لا تزيد مدة التفريغ أو الوستق على عشرين دقيقة.
- السيارات المستعملة المادة (٢٣٥) لا يجوز لصاحب أية سيارة تستعمل بمقتضى رخصة تجارية أو لسائق تلك السيارة أو لشخص آخر مسؤول عنها أن يوقفها على أية طريق واقفة ضمن منطقة البلدية زيادة على الوقت اللازم لنزول الركاب منها أو صعودهم إليها.
- السيارات الخصوصية المادة (٢٣٦) لا يجوز لسائق أية سيارة خصوصية أو الشخص الآخر المسؤول عنها أن يوقفها في أية طريق واقفة ضمن منطقة بلدية البيرة. لمدة تزيد على عشرين دقيقة إلا إذا كانت الطريق أو ذلك القسم منها قد أعلن باعلان عرض على الوجه المذكور أعلاه كرجة لوقوف السيارات الخصوصية.
- عدم جواز ترك السيارة بدون اشراف احد المادة (٢٣٧) لا يجوز لسائق أية سيارة تجارية أو عمومية أو الشخص الآخر المسؤول عنها أن يتركها وشأنها على أية طريق في منطقة البلدية.
- مواقف الباصات المادة (٢٣٨) لا يجوز لأي سائق أو شخص آخر مسؤول عن أية سيارة (غير الباص الذي يسير على خط معين في اعلان الموقف) أن يوقف سيارته على بعد يقل عن خمسة عشر متراً من أي موقف باصات مرخص بالوقوف فيه.
- جنوز التجناة المادة (٢٣٩) لا يجوز لأي سائق أو أي شخص آخر مسؤول عن أية سيارة أن يوقف سيارته على بعد يقل عن خمسة عشر متراً من أي ملجأ مرور أو جزيرة نهضة.
- كيفية اعلان وجبات السيارات العمومية المادة (٢٤٠) يشار إلى الرجة المعنية لوقوف السيارات العمومية بقرص اخضر يكتب عليه الحرف (ب) باللون الأبيض ويذكر عدد السيارات العمومية المسموح لها بالوقوف فيه باللون الأبيض تحت الحرف (ب).

- كيفية اعلان مواقف السيارات الخصوصية المادة (٢٤١) يشار إلى الرجة المعنية لوقوف السيارات الخصوصية بقرص ابيض يكتب عليه الحرف (ب) باللون الاسود ويذكر عدد السيارات الخصوصية المسموح لها بالوقوف فيه باللون الاسود تحت الحرف (ب).
- العقوبات المادة (٢٤٢) اذا خالف صاحب السيارة أو سائقها أو الشخص الآخر المسؤول عنها أي حكم من أحكام هذا الفصل من النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير.
- الفصل السابع والعشرون أحكام عمومية
- وجوب تقديم طلبات لوضع كراسي المقاهي الخ ... المادة (٢٤٣) ١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع بطة أو طاولة أو كرسي في أي طريق أو على أي رصيف إلا إذا كانت مفوضاً بذلك من مجلس البلدية بمقتضى احكام هذا الفصل من النظام.
- ٢ - يجوز لصاحب أو مشغل أي مقهى أو حانة أو ما مائل ذلك من المحال أن يطلب من مجلس البلدية التصريح له بوضع أية بطة أو طاولة أو كرسي على أي رصيف أو ساحة أمام محله أو بجواره.
- ٣ - يجوز للمجلس . بمقتضى اختياره المطلق . أن يمنح عن اعطاء هذا التصريح أو ان يمنحه مقيداً بالشروط التي يستصوب فرضها أو ان يلغي الاذن بعد صدوره ، اذا تبين له ان صاحب المحل أو شاغله قد خالف احكام الفقرة (٤) من هذه المادة .
- ٤ - لا يجوز لصاحب المحل الذي صدر الاذن بشأنه أو شاغله أن يضع البساطات أو الطاولات أو الكراسي بحيث تعيق حرية المرور أو تسبب ازعاجاً للمارين ، على الرغم من صدور الاذن له .
- الرسوم ٥ - يتوفى مجلس البلدية من شاغل أو صاحب المحل الذي صدر الاذن بشأنه على الوجه الآف الذكر رسماً قدره دينار وخمسمائة فلس في السنة ، اعتباراً من تاريخ صدور الاذن ولا يرد هذا الرسم . كله أو بعضه ، فيما لو ألغى الاذن الصادر بمقتضى الفقرة (٣) من هذه المادة .
- استيفاء الرسوم المادة (٢٤٤) يجوز لمجلس البلدية أن يستوفى من كل شخص يطلب اعطائه شهادة أو نسخة مصدقة عن خارطة أو رخصة بناء أو أية وثيقة أخرى مخزنة في دائرة البلدية أو موضوعة في قلم محفوظات البلدية ، الرسوم التالية :
- فلس دينار
- ١ - عن التصديق على نسخة مشروع تنظيم المدينة الهيكلية أو الفصل أعدت على نفقة الطالب ، سواء كان المشروع موافقاً عليه أو مودعاً في دائرة البلدية بمقتضى قانون تنظيم المدن المعمول من حين إلى آخر في المملكة الأردنية الهاشمية
- ٥٠٠ ب - عن الموافقة على نسخة أية خارطة أخرى أعدت على نفقة الطالب
- ٥٠٠ ج - عن إصدار نسخة موافق عليها لمستند لا يزيد على ثلاث صفحات من الحجم الكامل
- ٣٠٠ د - عن كل ثلاث صفحات أخرى ، بعد الثلاث الأولى أو أي جزء منها
- ٢٥٠ ه - عن إصدار أية شهادة أخرى أو مستند آخر أو ختمه بخاتم البلدية

كل من أشعل